صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

العدد الثاني

تنافسية الاقتصادات العربية

2017

الفهرس

ملخص تنفيذي 2
تمهيد 7
مفهوم التنافسية 7
الميزة التنافسية 8
منهجية قياس مؤشر التنافسية 8
أولاً : تحليل واقع التنافسية في الدول العربية 10
1. مؤشر الاقتصاد الكلي 10
1.1 مؤشرات القطاع الحقيقي 10
2.1 مؤشرات قطاع مالية الحكومة 13
3.1 مؤشرات القطاع الخارجي 15
4.1 مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي 17
2. مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار 19
1.2 مؤشرات بيئة الاعمال 19
2.2 مؤشرات قطاع البنية التحتية 22
3.2 مؤشرات قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة 25
ثانياً : قياس مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية 27
1. الاقتصاد الكلي 27
1.1 مؤشرات القطاع الحقيقي 27
1.1.1 مؤشر معدل النمو الحقيقي 27
2.1.1 مؤشر نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الاجمالي 28
3.1.1 مؤشر معدل التضخم 28
4.1.1 مؤشر معدل البطالة 28
5.1.1 مؤشر معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي 29
2.1 مؤشرات قطاع مالية الحكومة 29
1.2.1 مؤشر الفائض/العجز المالي 29

2.2.1 مؤشر الايرادات العامة بدون المنح..... 29
3.2.1 مؤشر الإيرادات الضريبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 30
3.1 مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي..... 30
1.3.1 مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية..... 30
2.3.1 مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص..... 31
3.3.1 مؤشر كفاية رأس المال..... 32
4.3.1 مؤشر العائد على الأصول..... 32
5.3.1 مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض..... 32
4.1 مؤشرات القطاع الخارجي..... 32
1.4.1 مؤشر الانفتاح التجاري..... 32
2.4.1 مؤشر الاحتياطيات الرسمية..... 33
3.4.1 مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر..... 34
4.4.1 مؤشر الحساب الجاري..... 34
2. بيئة وجاذبية الاستثمار..... 34
1.2 مؤشرات بيئة الاعمال..... 34
2.2 مؤشرات قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة..... 36
3.2 مؤشرات البنية التحتية..... 37
الجداول الإحصائية..... 40
الرسوم البيانية للمؤشرات..... 58
المصادر..... 76

ملخص تنفيذي

تسعى الدول إلى تحسين مستويات تنافسيتها من خلال وضع استراتيجيات وخطط اقتصادية بهدف تطوير قطاعاتها الاقتصادية والانتاجية وتعظيم الاستفادة من قدراتها الذاتية للنفاذ إلى الأسواق العالمية وجذب رؤوس الأموال لتحقيق التنمية المُستدامة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة. تُشير نتائج التقارير الدولية بتحسن مؤشرات التنافسية في بعض الدول العربية، كمحصلة للاصلاحات الهيكلية التي قامت بها في العديد من القطاعات لاسيما الاقتصادية، والمالية والأسواق المالية، وللجهود التي بذلتها في هذا المجال.

يعتمد الإطار القياسي للعدد الثاني من تنافسية الاقتصادات العربية على مؤشرين رئيسين، هما مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار، وذلك خلال الفترة 2012-2015 (الإطار رقم 1).

تقوم المؤسسات الوطنية في الدول العربية باعداد تقارير حول وضعيتها التنافسية ومؤشراتها في هذا الخصوص على المستوى الوطني والاقليمي. يشير تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المُنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016-2017[1]، أن خمسة دول عربية حلت في المراكز المتقدمة، وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 16، في حين حلّت دولة قطر في المركز 18، والمملكة العربية السعودية في المركز 29، وجاءت دولة الكويت في المركز 38 ثم مملكة البحرين في المركز 48.

الإطار رقم (1)

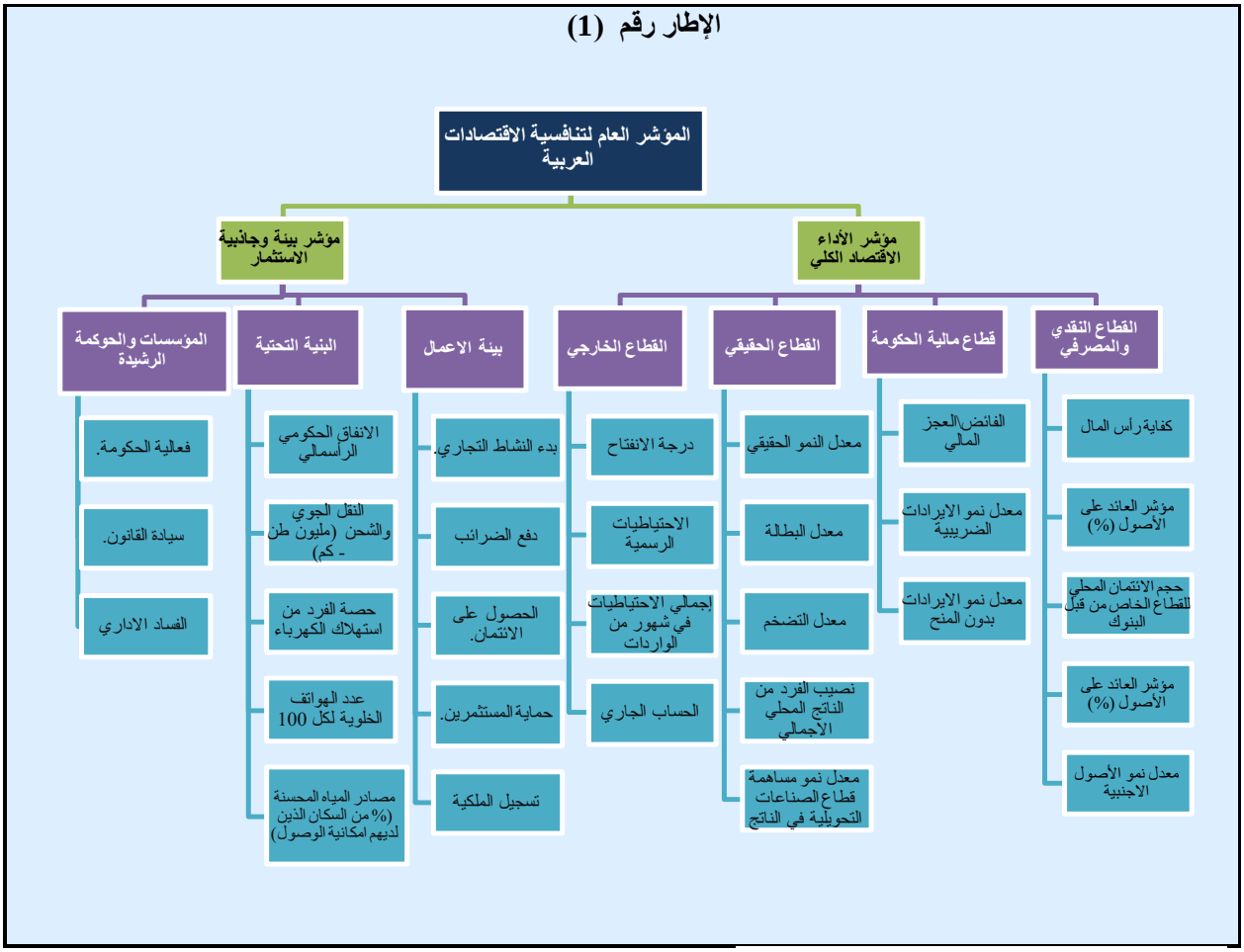

مصدر الرسم البياني : معدي التقرير.

[1] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016-2017.

أصدر صندوق النقد العربي العدد الأول من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية عام 2016، حيث أستعرض فيه الوضع التنافسي للدول العربية ومقارنتها مع دول مرجعية تنتمي إلى عدة اقاليم، منها دول متقدمة وأخرى نامية. نظراً لأهمية هذا الموضوع ومالاقاة هذا التقرير من استحسان لدى الدول الأعضاء، تبنى الصندوق فكرة اصداره بصفة دورية بهدف القاء الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تطوير إنتاجيتها وتحسين مؤشراتها التنافسية.

يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي قدرة الدول الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو المستدام والمحافظة على استقرار الأسعار، وخلق فرص العمل، وتحقيق فائض في موازين الحساب الجـاري والماليـة العامـة.

في حين تكمُن أهمية مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد أهم مصادر التمويل وتدفق رؤوس الأموال للدول. يأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال مباشرة وغير مباشرة، كإقامة المشاريع الصناعية أو إعادة شراء أُصول كلية وجزئية لشركات قائمة. تساهم هذه الاستثمارات في تحقيق معدلات النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. يهدف تحسين مناخ الاستثمار بشكل أساسي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية كأحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في الدول، حيث تساهم بدرجة كبيرة في رفع القدرة التنافسية للشركات.

للوقوف على مدى التقدم الذي حققته الدول العربية في هذا المجال، نستعرض في هذا العدد مقارنة هذه الدول بدول أخرى تتمتع بقدرة تنافسية عالية وهي : البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا وتركيا. فيما يلي ملخص القطاعات:

❖ مؤشرات الاقتصاد الكلي

جاءت كل من السعودية والإمارات وقطر وكوريا الجنوبية في المراكز الأربعة الأولى على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط القيم المعيارية للمؤشرات الفرعية ضمن هذا المؤشر 0.83 و 0.63 و 0.62 و 0.43 على التوالي.

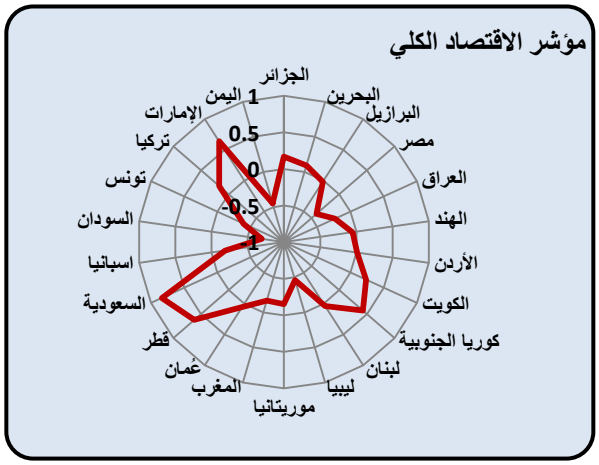

1.القطاع الحقيقي

حلّت قطر في المركز الأول، بسبب حصولها على المركز الأول في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر معدل البطالة. فيما حلّت الإمارات في المركز الثاني مستفيده من متغير النمو الحقيقي، الذي أحتلت فيه المرتبة الأولى. إضافة إلى حصولها على المركز الثاني بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أما المركز الثالث، فكان من نصيب البحرين مستفيدة بذلك من مؤشر معدل التضخم.

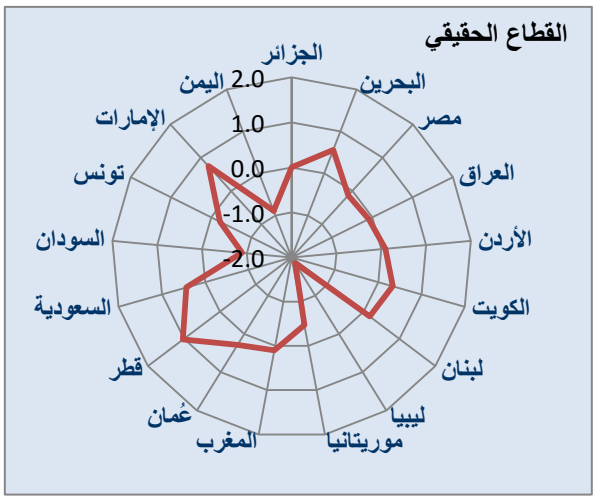

2.قطاع مالية الحكومة

تراجعت الإيرادات العامة في الدول العربية خاصة الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014. رغم ذلك حلّت المملكة العربية السعودية في المركز الأول عربياً والمركز الثالث على مستوى المجموعة ككل، نتيجة ارتفاع قيمة مؤشر الإيرادات العامة بدون المنح والفوائض/العجز المالي. المركز الثاني على مستوى الدول العربية كان من نصيب دولة الكويت، التي حصلت على المرتبة الرابعة على مستوى المجموعة ككل، نتيجة استحواذها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الفائض/العجز المالي. فيما جاءت دولة قطر في المركز الثالث عربياً والخامس على مستوى المجموعة ككل.

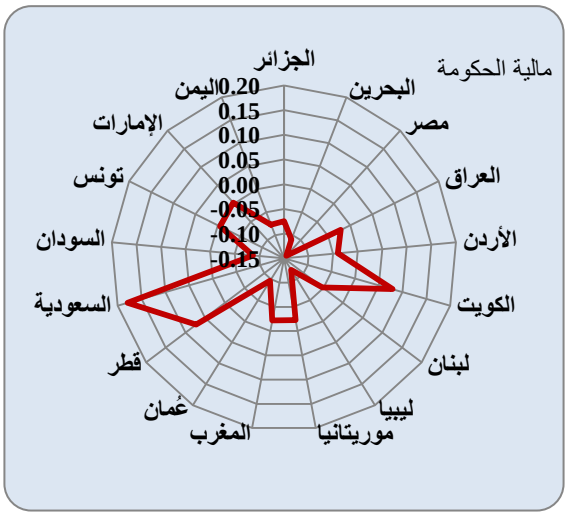

3.القطاع النقدي والمصرفي

أحتلت دولة قطر المركز الأول في مؤشرالقطاع النقدي والمصرفي، مستفيدة من مؤشر نمو الاصول الاجنبية ومؤشر العائد على الاصول، حيث حصلت على المركز الاول في هذين المؤشرين. المركز الثاني كان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعزى ذلك إلى تبوءها المركز الأول في مؤشر كفاية رأس المال، إضافة إلى حصولها على مركز متقدم في مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية. المركز الثالث كان من نصيب المملكة العربية السعودية ، ويعزى ذلك إلى تقدمها في المؤشرين المتعلقين بالقروض المتعثرة والعائد على الأصول.

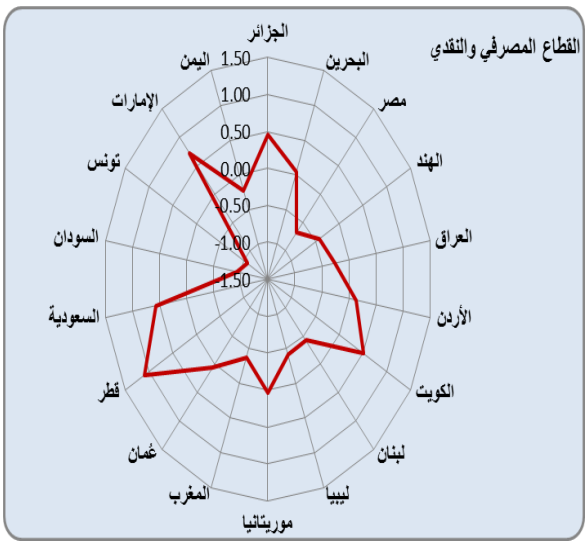

4. القطاع الخارجي

حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول في مؤشر القطاع الخارجي، كمحصلة لحصولها على مركز متقدم في المؤشرات التالية : الاحتياطيات الرسمية، تغطية الاحتياطيات الرسمية والحساب الجاري. فيما استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثاني، كمحصلة لتبوءها المركز الأول في مؤشر الانفتاح التجاري وحصولها على مركز متقدم في الحساب الجاري. المركز الثالث كان من نصيب دولة ليبيا، لحصولها على مركز متقدم في مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالاشهر.

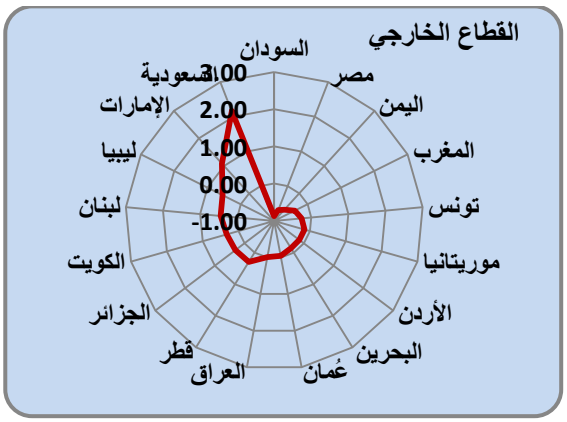

❖ مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار

حلّت كل من الإمارات وكوريا الجنوبية وقطر والسعودية في المراكز الأربعة الأولي على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط القيم المعيارية للمؤشراتها الفرعية على التوالي 1.25 و 1.17 و 0.90 و 0.74.

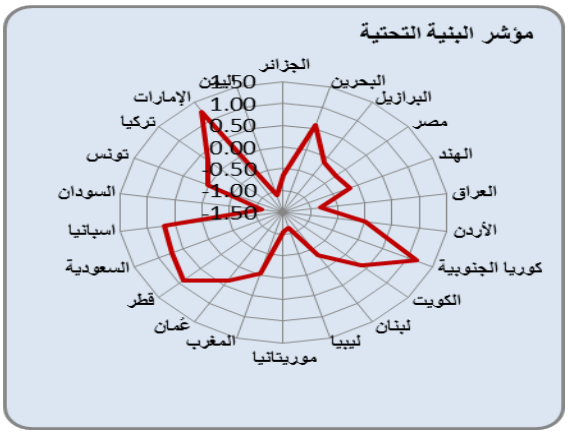

1.قطاع بيئة الأعمال

حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول على مستوى الدول العربية، نتيجة حصولها على المركز الأول في مؤشري تسجيل الملكية ودفع الضرائب، إضافة إلى تقدمها في مؤشر بدء النشاط التجاري. المملكة العربية السعودية حلّت ثانياً في هذا القطاع، ويعزى ذلك لحصولها على مركز متقدم في مؤشري تسجيل الملكية والحصول على الائتمان. فيما حلّت دولة قطر في المركز الثالث، نتيجة حصولها مع دولة الإمارات على المركز الأول في مؤشر دفع الضرائب، وتقدمها في مؤشر تسجيل الملكية.

2.قطاع فعالية الحكومة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر من بين أفضل دول العالم في مؤشر فعالية الحكومة، حيث حلت الامارات في المركز الأول، تلتها قطر بالمركز الثاني، ويرجع السبب في ذلك إلى تقدمها في مؤشر الفساد الاداري، إضافة إلى تبوء الإمارت المركز

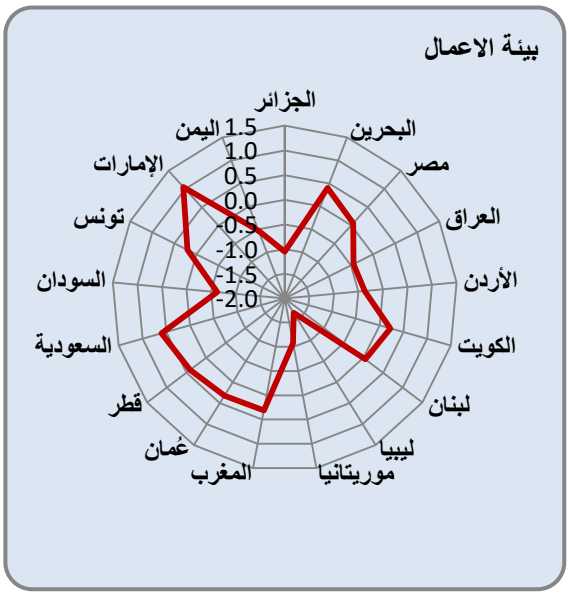

الأول في مؤشر فعالية الحكومة، وحصول قطر على المركز الاول في مؤشر سيادة القانون. المركز الثالث كان من نصيب مملكة البحرين، كمحصلة لتقدمها في مؤشري الفساد الاداري وفعالية الحكومة.

3.قطاع البنية التحتية

تحصلت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر على المراكز الثلاث الأولي على التوالي، ويعزى ذلك لتقدم المملكة العربية السعودية في مؤشري الإنفاق الحكومي الرأسمالي واشتراكات الهاتف الخلوي، بينما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز متقدم في المؤشرات التالية: النقل الجوي والشحن والانفاق الحكومي الرأسمالي وحصة الفرد من استهلاك الكهرباء. أما دولة قطر فقد تقدمت في المؤشرات التالية: حصة الفرد من استهلاك الكهرباء، النقل الجوي والشحن ومصادر المياه المحسنة.

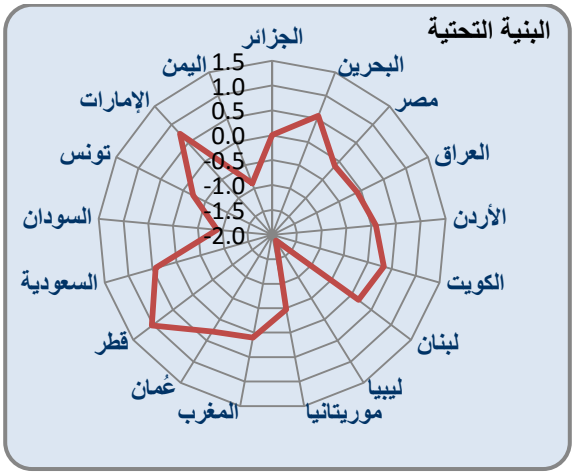

❖ المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

حلّت كل من الإمارات والسعودية وقطر والكويت بالمراكز الأربعة الأولي، في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية على مستوى المجموعة ككل، بقيم معيارية بلغت على التوالي 0.943 و 0.788 و 0.763 و 0.700 (جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية [1]

الدول	مؤشر الاقتصاد الكلي	مؤشر البنية التحتية لجاذبية الاستثمار	المؤشر العام للتنافسة الاقتصادات العربية	الترتيب العام لمؤشر تنافسية الاقتصادات
الإمارات	0.6394	1.2480	0.9437	1
السعودية	0.8359	0.7404	0.7882	2
قطر	0.6228	0.9038	0.7633	3
الكويت	0.2365	1.1652	0.7009	4
كوريا الجنوبية	0.4261	0.3759	0.4010	5
البحرين	0.0895	0.5842	0.3369	6
اسبانيا	-0.1833	0.6992	0.2580	7
تركيا	0.1693	0.3335	0.2514	8
عمان	0.0533	0.3567	0.2050	9
الاردن	0.0098	0.0000	0.0049	10
البرازيل	-0.0199	-0.1379	-0.0789	11
المغرب	-0.1657	-0.0291	-0.0974	12
لبنان	0.0380	-0.3342	-0.1481	13
تونس	-0.3912	0.0045	-0.1934	14
العراق	-0.2313	-0.1689	-0.2001	15
الجزائر	0.1715	-0.6363	-0.2324	16
مصر	-0.4125	-0.2439	-0.3282	17
الهند	-0.0521	-0.8046	-0.4283	18
موريتانيا	-0.1536	-1.0429	-0.5982	19
اليمن	-0.4452	-1.1007	-0.7729	20
ليبيا	-0.4604	-1.1306	-0.7955	21
السودان	-0.6946	-1.0897	-0.8921	22

[1] يشمل مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية جميع الدول العربية باستثناء الصومال، سورية، القُمر، فلسطين وجيبوتي، لعدم توفر بيانات كافية حولها.

تمهيد

يختلف مفهوم التنافسية من وجهة نظر الشركات والدولة، فالمنافسة لدى الشركات تعني كيفية تحقيق أعلى عائد والاستمرارية في الأسواق المحلية والدولية، ومنافسة الشركات التي تنتج منتجات بديلة لتزويدها للمستهلكين بكفاءة وفعالية أكثر من الآخرين، أو دخولها إلى الأسوق بُمنتجات وخدمات جديدة. وتواجه الشركات العديد من التحديات التي تشكل عائقاً أساسياً لتنافُسيتها في الأسواق سواءً المحلية أو الدولية، وتتمثل هذه التحديات في الاتي :

- امكانية نفاذها إلى الأسواق، حيث يعتمد تصريف المنتجات في الأسواق بدرجة كبيرة على حجم السوق المُستهدف، فاتساع حجم السوق يُمكّن من تصريف المنتجات السلعية دون أية صعوبات تذكر.
- كيفية الوصول إلى قنوات التوزيع، وهذا يعتمد بشكل كبير على البنية التحتية للسوق المستهدف.
- القيود التي تفرضها الدولة على المنتجات المستوردة.

في حين ينصب اهتمام الدولة على كيفية تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال تطوير البنية التحتية والمؤسسية التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب رؤوس الأموال وزيادة الانتاجية وبالتالي خلق فرص عمل ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشية والتخفيف من حـدة الفقر، (شكل رقم 1).

شكل رقم (1) : مفهوم المنافسة من وجهة نظر الدولة والشركات

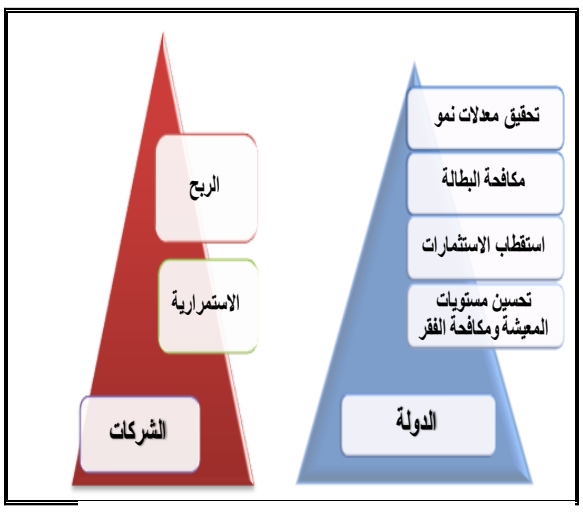

المصدر : معدي التقرير

○ مفهوم التنافسية

تُشير التنافسية إلى زيادة مُستويات الإنتاجية في الدول وادارتها للتحديات والقيود التي تُفرض على مُنتجاتها وخدماتها من المنافسين. لذلك تقوم الدول بدعم قطاعاتها الاقتصادية والمالية والبنية التحتية لمُواجهة الحواجز التي تُحد من قدراتها على جذب الاستثمارات التي تُؤدى إلى تنمية اقتصاداتها. تنقسم التنافسية إلى ثلاثة أنواع:

- التنافسية السعرية، تدل على أن الدولة التي تنتج بتكلفة أرخص قد تتمكن من تصدير منتجاتها السلعية إلى الأسواق العالمية وتصريفها بسهولة.
- التنافسية التقنية، تُركز على تنافسية الصناعات استنادا إلى النوعية التقنية والتكنولوجيا العالية المُستخدمة في هذه الصناعات.
- التنافسية غير السعرية وغير التقنية، حيث يُركز البعض عند قياس التنافسية على هذه المكونات .

لذلك تضع الدول برامج وطنية تساهم في تطوير قُدرتها التنافسية وتميزها عن الآخرين، حيث تهدف هذه البرامج إلى:

- تحسين المُنتجات السلعية وتنمية الخدمات اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية.
- كسب أسواق جديدة.
- زيادة حصتها في الأسواق القائمة.
- استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

يُعتبر مفهوم القُدرة التنافسية غير واضح لدى العديد من الباحثين والاقتصاديين، حيث يُفسر لدى البعض بأنه المقدرة على تحقيق معدل نمو حقيقي ممثلاً بمساهمات الأنشطة الاقتصادية ودرجة التنويع الاقتصادي. بينما يرى البعض أن أحد أهم العوامل الأساسية التي تُعزز من القدرة التنافسية هي إنتاجية العمل وتطوير وتأهيل كفاءة العُمال ومدى استخدام أحدث أساليب التكنولوجيا في العملية الانتاجية، والتي تؤدي إلى تفوق المنتجات السلعية، لتُمكنها من النفاذ إلى الأسواق بميزة لا تتوفر في المنتجات البديلة عند طرحها في الأسواق المحلية

والدولية بالرغم من زيادة تكلفة الوحدة المنتجة أو تكلفة وحدة العمل. وبذلك تكون سلع ذات ميزة نسبية.

- **الميزة التنافسية**

تتبنى الدول نمطاً معيناً حول منتجاتها السلعية والخدمية بتقديمها المنتجات الجديدة ذات المميزات لجذب بعض المستهلكين الذين ينظرون للسلع ذات الميزات النسبية رغم ارتفاع اسعارها في الأسواق. أو من خلال تقديم وطرح منتج بتكلفة مُنخفضة تلقى قبولاً لدى عامة المستهلكين ذوي الدخل المحدود. بالتالي فالميزة التنافسية تشير إلى بندين في غاية الأهمية هما التميز والتكلفة.

شكل رقم (2) : الميزة النسبية

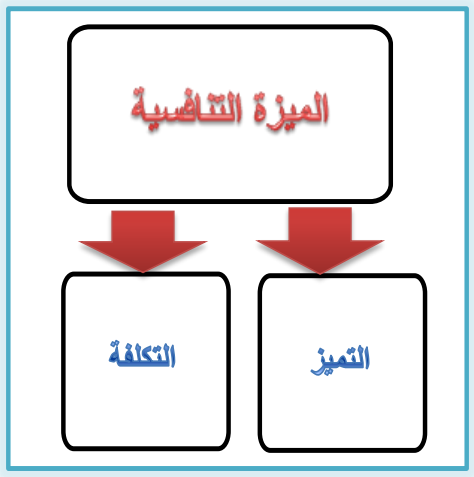

المصدر : معدي التقرير

يُراعى عند تطوير الوضع التنافسي على المدى الطويل العوامل التالية:

اولاً: دراسة الطلب على المنتجات السلعية وإعداد الأبحاث اللازمة، لاسيما وضعية المنتجات في الأسواق المستهدفة.

ثانياً: التركيز على دور وأهمية القطاعات المُكملة، ومدى توفر المواد الخام التي تستخدم كمدخلات وسيطيه في الصناعات التحويلية.

ثالثاً: مدى توفر عوامل الانتاج من الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والآلات والبنية التحتية.

شكل رقم (3) : العوامل التي تؤثر في الميزة النسبية

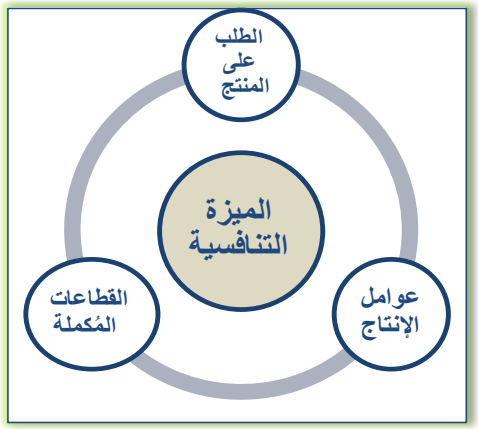

المصدر : معدي التقرير

- **منهجية قياس مؤشر التنافسية**

تعد المؤسسات المعنية تقارير دورية حول التنافسية بالاعتماد على البيانات الكمية للمتغيرات الاقتصادية، المالية، والاجتماعية للدول المعنية والتي تُنشر على المواقع الالكترونية المحلية والاقليمية والدولية. إضافة إلى البيانات النوعية للمسوحات الميدانية التي تُجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع السلطات المحلية.

تتعدد المنهجيات المتبعة في قياس مؤشرات التنافسية[2]، نذكر منها :

- طريقة ترتيب الاكبر-الاصغر (Max-Min)
- طريقة البعد عن القيمة المرجعية (Distance to reference point)
- المنهجية المعيارية (Standardization Score)

تم في هذا التقرير اعتماد المنهجية المعيارية لقياس مؤشرات التنافسية.

[2] OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators : Methodology and User Guide, 2008.

وفقاً للمنهجية المعيارية، تُقدر مُؤشرات القطاعات بطرح قيمة المتغير للدولة المعنية من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول ثم قّسمتها على الانحراف المعياري. بعد ذلك يتم ترتيب الدول تنازلياً من الأفضل ضمن مجموعة الدول، (الإطار رقم 2).

يشمل العدد الثاني من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية جميع الدول العربية باستثناء الصُومال، سورية، القُمر، فلسطين وجيبوتي، لعدم توفر بيانات كافية حولها. كما يتضمن بهدف المقارنة خمسة دول مرجعية من أقاليم مُختلفة وهي الهند، كوريا الجنوبية، تركيا، البرازيل، وإسبانيا، وذلك خلال الفترة الزمنية 2012-2015.

يتكون مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية من مؤشري الاقتصاد الكلي وجاذبية الاستثمار، اللذان يتفرعان إلى 7 مُؤشرات، حيث يتم قياس كُل مؤشر فرعي مُدرج ضمن المؤشرين بتقدير المتوسط الحسابي للمتغيرات الكمية المقدرة بالمنهجية المعيارية، (شكل رقم 4).

الإطار رقم 2

المنهجية المعيارية Standardization Score

تُقدر مؤشرات القطاعات بطريقة المنهجية المعيارية، وذلك بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري.

يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \bar{x}_{qc}}{\sigma_{qc}}$$

تشير I_{qc}^{t} إلى قيمة المُؤشر خلال الفترة t ، بينما تشير x_{qc}^{t} إلى المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة t و تدل $\bar{x}_{qc}$ على المتوسط الحسابي للدول المدرجة. أما σ فتشير إلى الإنحراف المعياري لقيم المُتغير "qc" خلال الفترة t . تُحول المتغيرات إلى قيم معيارية بمتوسط (0) وانحراف معياري (1)، ويكون تأثير القيم الكبيرة أعلى على المُؤشر، وبالتالي فالقيم الكبيرة تعتبر أفضل. أما في حالة بعض المُتغيرات كالتضخم والبطالة التي يدل ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس بطريقة عكسية كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{\bar{x}_{qc} - x_{qc}^{t}}{\sigma_{qc}}$$

شكل رقم (4) : المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

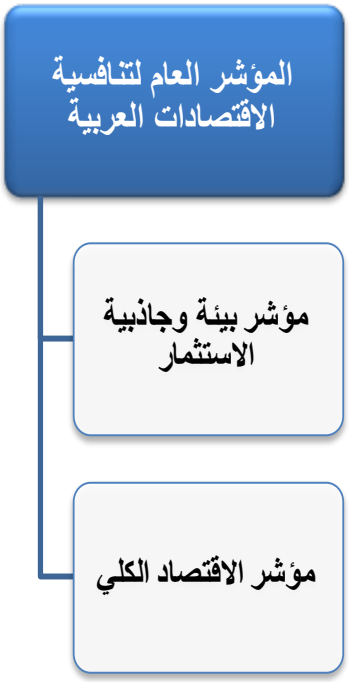

المصدر : معدى التقرير

أولاً : تحليل واقع التنافسية في الدول العربية

يتكون المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية من مؤشرين رئيسين يتفرع منهما 7 مؤشر فرعية، حيث تشمل هذه المؤشرات الفرعية 32 متغير كمي.

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

قامت الدول العربية بالعديد من التحسينات والمبادرات التي أدت إلى تطوير مُؤشراتها التنافسية حسب التقارير الدولية.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي والمالي من أهم العوامل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتواجه الدول بين الحين والأخر العديد من التحديات التي تعيق اصلاحاتها الهيكلية. من أهم هذه التحديات ارتفاع مستوى الأسعار، مما ينعكس على القدرة الشرائية والاستهلاكية، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة. في حين يؤثر ارتفاع معدل البطالة في تراجع الإنتاجية ومستويات النمو الاقتصادي.

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من المؤشرات الفرعية التالية: القطاع الحقيقي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي والمصرفي. تتضمن المؤشرات الفرعية 17 متغير كمي موزعة على النحو التالي: القطاع الحقيقي يشمل خمسة متغيرات، وقطاع مالية الحكومة يشمل ثلاثة متغيرات، والقطاع الخارجي يشمل أربعة متغيرات، وأخيراً القطاع النقدي والمصرفي ويشمل خمسة متغيرات، (شكل رقم 5).

1.1 مؤشرات القطاع الحقيقي

يعتمد مؤشر القطاع الحقيقي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدول العربية ومقارنتها مع الدول المرجعية خلال الفترة 2012-2015. يُحتسب هذا المؤشر بتقدير المتوسط الحسابي للقيم المعيارية للمتغيرات الكمية المدرجة.

شكل رقم (5) : مؤشر الاقتصاد الكلي

المصدر : معدى التقرير

يتكون القطاع الحقيقي من خمسة متغيرات كمية، هي: معدل النمو الحقيقي، والتضخم، ومعدل البطالة، ومعدل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، (شكل رقم 6).

مؤشر معدل النمو الحقيقي

تراجع معدل النمو الحقيقي لتسعة دول عربية منها خمسة دول مُصدرة للنفط وهي: الإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية والكويت. يعزى ذلك إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى 49.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2015 مقارنة بحوالي 96.2 دولار أمريكي عام 2014، في حين أرتفع إجمالي انتاج النفط الخام لمجموعة الدول العربية من حوالي 22.9 مليون برميل يومياً عام 2014 إلى 23.7 مليون برميل يومياً عام 2015 [3].

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 الفصل الثاني والخامس.

شكل رقم (6) : مؤشر القطاع الحقيقي

المصدر : معدي التقرير

رغم تراجع معدل النمو الحقيقي في الإمارات والسعودية، أرتفع معدل نمو قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية ليصل على التوالي إلي 10 و 9 في المائة خلال الفترة 2014-2015.

تأثرت بعض الدول العربية بالتطورات المحلية لدول الجوار أو بتراجع بعض القطاعات كالسياحة والمطاعم والفنادق، التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

بالمقابل تحسن معدل النمو الحقيقي عام 2015 في 7 وهي: العراق، والسودان، وقطر،وسلطنة عُمان، وليبيا، ومصر والمغرب، نتيجة ارتفاع الطلب على المواد الخام المتعلقة بمشاريع البنية التحية والانشائية، وكذلك مساهمة قطاع الخدمات بما فيها الخدمات الحكومية خاصة في مصر والمغرب.

لمواجه انخفاض أسعار النفط في قطر، قامت الدولة بالاستثمار في قطاع البنية التحتية والصناعات التحويلية، حيث يعتبران المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي في قطر خلال الاعوام 2014 و 2015 [4] .

بفضل عوائد النفط في السنوات السابقة، توسعت سلطنة عُمان في الإنفاق الاستثماري وقطاع البنية التحتية والانشائية [5]. إضافة إلى التركيز على خلق فرص العمل من أجل تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي

تراجع متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة بنحو 13 في المائة ليصل إلى 6.9 ألف دولار أمريكي عام 2015 مقارنة بتراجع بلغ 2.2 في المائة عام 2014. تأثرت 14 دولة عربية، نتيجة تراجع الناتج المحلي الإجمالي. في حين ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة في 3 دول عربية وهي: الأردن، ومصر والسودان.

سجلت قطر أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد رغم تراجعه من 94.8 ألف دولار أمريكي عام 2014 إلى 68.7 ألف دولار أمريكي عام 2015. كذلك الوضع بالنسبة للإمارات التي سجلت تراجعاً طفيفاً لمتوسط نصيب الفرد الذي بلغ 46.3 ألف دولار أمريكي عام 2014 مقابل 46.0 الف دولار أمريكي عام 2015.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن متوسط نصيب الفرد في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أنكمش بنحو 1.6 في المائة ليصل إلى ما يعادل حوالي 9.5 ألف دولار أمريكي عام 2015. كما أنخفض متوسط نصيب الفرد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ما يعادل 1.6 ألف دولار أمريكي عام 2015 مقابل 1.8 ألف دولار أمريكي عام 2014. في حين أنكمش متوسط نصيب الفرد في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة

[4] الآفاق الاقتصادية لدولة قطر "2016-2018" الصادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.
[5] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل الثاني

البحر الكاريبي[6] بنحو 12.6 في المائة، ليصل إلى 8.4 ألف دولار أمريكي عام 2015 [7].

مؤشر معدل التضخم

تراجع معدل التضخم في معظم الدول العربية باستثناء 7 دول مشمولة في هذا التقرير وهي : الإمارات، والجزائر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن عام 2015.

يرجع سبب ارتفاع معدل التضخم في الكويت إلى ارتفاع أسعار المطاعم والفنادق، السجائر والتبغ، وخدمات التعليم. أما في الإمارات، فيعزى ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار التعليم والمساكن أحد مكونات سلة المستهلكين. جدير بالذكر أن معدلات التضخم في الكويت والإمارات مازالت ضمن المستويات المقبولة.

أما في الجزائر، فقد ارتفع معدل التضخم، كمحصلة للضغوط على سعر صرف الدينار الجزائري، مع تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام 2014.

في مصر ارتفع معدل التضخم منذ عام 2013. يعزى ذلك لعدة أسباب منها تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي وأثره على ارتفاع أسعار بعض المنتجات السلعية، إضافة إلى أثر خفض مستويات الدعم على منتجات الطاقة. بينما ارتفع معدل التضخم في المغرب ضمن المستويات المقبولة إلى 1.6 عام 2015 .

تجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل التضخم انخفض في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى حدود 1.3 و 2.9 و 3.8 في المائة خلال عام 2015 مقابل 2.7 و 3.4 و 4.4 خلال عام 2014 على التوالي.

مؤشر معدل البطالة

تشير النتائج إلى ارتفاع متوسط معدل البطالة لمجموعة الدول العربية إلى 11.5 في المائة خلال الفترة 2012-2014 مقابل 11.3 في المائة عام 2011، (شكل رقم 7).

شكل رقم (7) معدل البطالة في الدول العربية

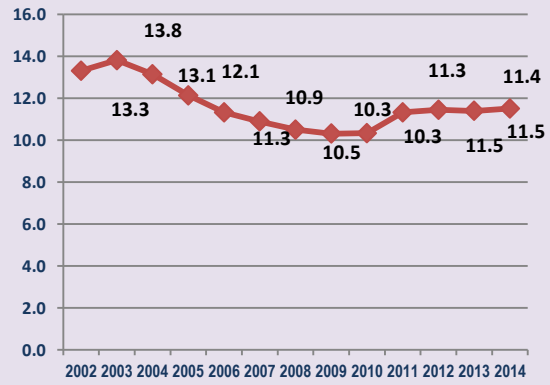

المصدر : تقديرات منظمة العمل الدولية

جدير بالذكر أن متوسط معدل البطالة لمجموعة الدول العربية يعتبر الأعلى مقارنة مع الاقاليم الأخرى، حيث بلغ 5.9 في المائة في منطقة جنوب شرق أسيا والباسيفيك، بينما بلغ متوسط معدل البطالة في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حوالي 6.4 في المائة عن نفس الفترة. في حين يُقدر متوسط البطالة في العالم بنحو 6.6 في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

بالنسبة للدول العربية، ارتفع متوسط معدل البطالة في سبعة دول وهي: الجزائر، ومصر، والعراق، ولبنان، وليبيا،و المغرب، والسودان خلال الفترة 2012-2014 مقارنة بالعام 2011. بالمقابل سجلت كل من البحرين، والكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات معدلات بطالة منخفضة نسبياً تراوحت بين 0.37 و 5.63 في المائة عام 2015.

[6] Latin America and the Caribbean.

[7] قاعدة بيانات البنك الدولي.

مؤشر معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أحد أهم القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية، حيث ارتفع معدل نمو هذا القطاع بحوالي 2.5 في المائة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة 2012-2015، ويعزى ذلك إلى اتجاه العديد من الدول العربية المصدرة للنفط للاستثمار في هذا القطاع خاصة بعد انخفاض أسعار النفط منذ عام 2013.

ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية من 9.4 في المائة عام 2012 إلى حوالي 11 في المائة عام 2015، حيث شهد توسعاً كبيراً خلال الخمس سنوات الماضية من حيث الزيادة في عدد المصانع العاملة في هذا القطاع.

يُذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية لمجموعة الدول العربية أنكمش بنحو 10.9 في المائة عام 2015، حيث تراجع نصيب مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية في النمو بنحو 0.6 في المائة، كما تراجع نصيب مُساهمة الصناعات الاستخراجية بنحو 14.5 في المائة.

جدير بالذكر أن حصة مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية عام 2015 تفوق 15 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من البحرين، والمغرب، والأردن، ومصر، وتونس.

في هذا السياق، يلاحظ تراجع معدل نمو الصناعات التحويلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 0.8 في المائة عام 2015 مقابل معدل نمو بلغ 5.4 في المائة عام 2014. كذلك الأمر بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تراجع مُعدل نمو الصناعات التحويلية إلى مستوى 2.8 في المائة عام 2015 مقابل تراجع بلغ 1.2 في المائة عام 2014.

2.1 مؤشرات قطاع مالية الحكومة

يتكون هذا المؤشر من المتغيرات الكمية التالية: الفائض/العجز المالي، والايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الإيرادات العامة بدون المنح، (شكل رقم 8).

تراجعت الإيرادات العامة لمجموعة الدول العربية خاصة منها الدول المُصّدرة للنفط. يعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014، مما ترتب عليه تحولا من فائض مالي يُقدر بحوالي 65 و 41 مليار دولار أمريكي خلال السنوات 2013 و 2014 على التوالي إلى عجزً مالي يُقدر بنحو 239 مليار دولار أمريكي في عام 2015 [8].

يُذكر أن الدول العربية سجلت عجزاً مالياً خلال عام 2015، نتج عنه ترشيد للانفاق العام الذي انخفض إلى مستوى 903 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 912 مليار دولار أمريكي عام 2014. لجأت بعض الدول العربية إلى تمويل العجز سواءً من المصادر المحلية أو الخارجية أو السحب من الاحتياطيات الدولية، مما ترتب عليه انخفاض رصيد الاحتياطيات الدولية لمجموعة الدول العربية ليبلغ حوالي 1194 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 1355 مليار دولار أمريكي عام 2014.

[8] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، الفصل السادس.

شكل رقم (8) : قطاع مالية الحكومة

المصدر : معدى التقرير

مؤشر الفائض والعجز المالي

سجلت جميع الدول العربية عجزاً مالياً يقدر بحوالي 238.6 مليار دولار أمريكي. يُذكر أن ستة دول عربية سجلت عجزاً مالياً يفوق 15 مليار دولار أمريكي وهي: الجزائر، والسعودية، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب. على عكس المتوقع، سجّلت 10 دول عربية توسعاً في الإنفاق الرأسمالي عام 2015. بالمقابل سجلت كل من الإمارات، والجزائر، والبحرين، وتونس، والسودان، ومصر، وموريتانيا توسعاً في الانفاق الجاري. في حين تراجع الإنفاق الجاري للدول العربية كمجموعة بنحو 0.1 في المائة ليبلغ حوالي 673 مليار دولار أمريكي عام 2015. بينما سجلت بعض الدول العربية ارتفاعاً في الانفاق الجاري، الذي بلغ أعلى مستوى في الإمارات (17.9 في المائة) عام 2015، (شكل رقم 9).

شكل رقم (9) : الانفاق والعجز المالي لمجمل الدول العربية

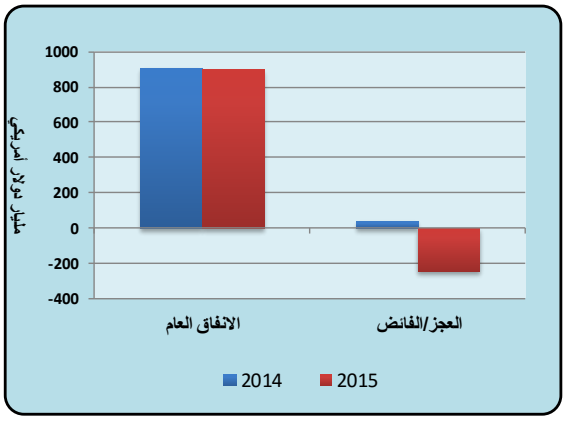

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد

مؤشر الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

أنكمشت الإيرادات الضريبية بنحو 5 في المائة لتبلغ 164 مليار دولار أمريكي عام 2015، مقابل ارتفاع بلغ حوالي 2.5 في المائة عام 2014. يعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات الضريبية المباشرة بنحو 15 في المائة، لتبلغ نحو 76 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 89 مليار دولار أمريكي عام 2014. بالمقابل ارتفعت الإيرادات الضريبية غير المباشرة بنحو 6 في المائة لتبلغ حوالي 88 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 83 مليار دولار أمريكي عام 2014. يُذكر أن 7 دول عربية تفوق إيراداتها الضريبية 50 في المائة من إجمالي الايرادات العامة، حيث بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية نحو 93 في المائة من إجمالي الإيرادات في تونس عام 2015 مقابل 90 في المائة عام 2014. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية في المغرب من 83 في المائة عام 2014 إلى 86 في المائة عام 2015.

مؤشر الإيرادات العامة بدون المنح

تراجعت الإيرادات العامة بدون المنح للدول العربية كمجموعة بنحو 32 في المائة لتسجل حوالي 640 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 937 مليار دولار أمريكي عام 2014، ويعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات الجارية بنحو 36 في المائة كمحصلة لتراجع

الإيرادات النفطية بحوالي 48 في المائة. بالمقابل ارتفعت الإيرادات الرأسمالية بنحو 71 في المائة لتسجل حوالي 64 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 37 مليار دولار أمريكي عام 2014، (جدول رقم 2).

يذكر أن ثلاثة دول عربية ارتفعت إيراداتها العامة بدون المنح وهي : السودان، مصر وموريتانيا.

جدول رقم (2): اجمالي الإيرادات العامة بدون المنح لمجموعة الدول العربية

مليون دولار أمريكي

البنود	2014	2015	معدل النمو (%)
الإيرادات الجارية، منها :	899,914	576,314	-36.0
الإيرادات النفطية	658,154	342,872	-47.9
الإيرادات الضريبية	172,462	164,000	-4.9
الإيرادات الراسمالية	37,401	63,914	70.9
اجمالي الايرادات العامة	937,316	640,228	-31.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

تجدر الإشار إلى أن نسبة الإيرادات العامة بدون المنح في العالم بلغت حوالي 24.1 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة 2012-2015، مقابل 20.8 في المائة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال نفس الفترة.

3.1 مؤشرات القطاع الخارجي

يتكون مؤشر القطاع الخارجي من أربعة متغيرات كمية وهي: درجة الانفتاح، والاحتياطيات الرسمية، وإجمالي الاحتياطيات، والحساب الجاري، (شكل رقم 10).

شكل رقم (10) : القطاع الخارجي

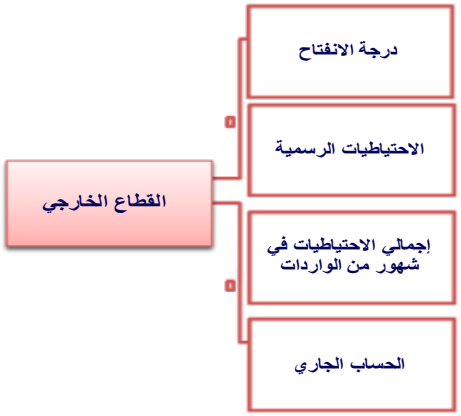

المصدر : معدى التقرير

سجل الميزان الكلي لمجموعة الدول العربية عجزاً ماليا بلغ 163 مليار دولار أمريكي عام 2015، نتيجة انكماش الحساب الجاري بحوالي 47 في المائة. كما تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليسجل -4.2 في المائة عام 2015 مقابل 7 في المائة عام 2014.

يذكر أن أربعة دول عربية مُصدرة للنفط سجلت عجزاً في الحساب الجاري وهي: الجزائر، والسعودية، وعمان، وليبيا. بالمقابل سجلت كل من الإمارات، والعراق، وقطر، والكويت فائضاً في الحساب الجاري عام 2015 بالرغم من تراجعه عن عام 2014.

مؤشر درجة الانفتاح

تُدرك الدول أهمية سياسة الانفتاح التجاري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تُحفز التجارة الخارجية على تنشيط الدورة الانتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال استيراد المواد الأولية من الأسواق الخارجية واستخدامها في العديد من الصناعات التحويلية بغرض زيادة انتاجها للمُنتجات السلعية والخدمية وتصديرها للخارج.

تباين مؤشر الانفتاح التجاري في الدول العربية، حيث تجاوز في 9 دول عربية 100 في المائة خلال الفترة الزمنية 2012-2015، فقد سجل متوسط الانفتاح التجاري في الإمارات حوالي 176.6 في المائة. في

حين انخفض المؤشر إلى أقل من 50 في المائة في كل من مصر والسودان.

تشير الإحصاءات إلى أن مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية بلغ فوق 20 في المائة خلال الفترة الزمنية 2012-2015 باستثناء السودان، فقد بلغ قيمة المؤشر حوالي 13.2 في المائة، (جدول رقم 2).

جدول رقم (3) : مؤشر الانفتاح الصادرات والواردات
متوسط الفترة 2012-2015

	الصادرات	الواردات
الاردن	42.4	69.1
البحرين	73.6	46.5
الامارت	99.1	77.5
تونس	45.9	56.0
الجزائر	33.5	30.3
السعودية	46.8	33.2
السودان	8.6	13.2
العراق	39.9	23.2
عمان	68.1	49.3
قطر	68.3	31.5
الكويت	67.1	32.5
لبنان	57.0	70.6
مصر	15.3	23.2
موريتانيا	46.8	72.5
المغرب	34.1	46.6
اليمن	19.7	29.4

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات البند الدولي

الاحتياطيات الرسمية

تلعب الاحتياطيات الرسمية دوراً هاماً في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على الإيرادات العامة، مما يتطلب من الدول اتخاذ قرارات تتعلق بترشيد الإنفاق أو تطبيق برامج إصلاح هيكلية صارمة لمُعالجة العجز في موازناتها. كما من الممكن أن تؤدي هذه الأزمات الاقتصادية إلى تدهور سعر صرف العملة وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. لقد ألقت تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط منذ عام 2013 بظلالها على الاحتياطيات الرسمية للدول العربية التي تراجعت في بعضها منذ عام 2014، ويعزى ذلك إلى لجوءها للسحب من أجل تمويل العجز في موازناتها.

تشير الإحصاءات إلى انخفاض الاحتياطيات الرسمية بنسبة بلغت نحو 11.8 في المائة لتصل إلى حوالي 1191 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 1355 مليار دولار أمريكي عام 2014. بينما سجلت الاحتياطيات الرسمية ارتفاعاً في كل من الأردن، والإمارات، والسودان، وعُمان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، بنسب بلغت ما بين 0.2 و 15.7 في المائة عام 2015. يذكر أن رصيد الاحتياطيات الرسمية في السعودية، الأعلى بين الدول العربية، بلغ حوالي 616 مليار دولار أمريكي عام 2015، (شكل رقم 11).

شكل رقم (11) : نسبة الاحتياطيات الرسمية لمجموعات الدول العربية

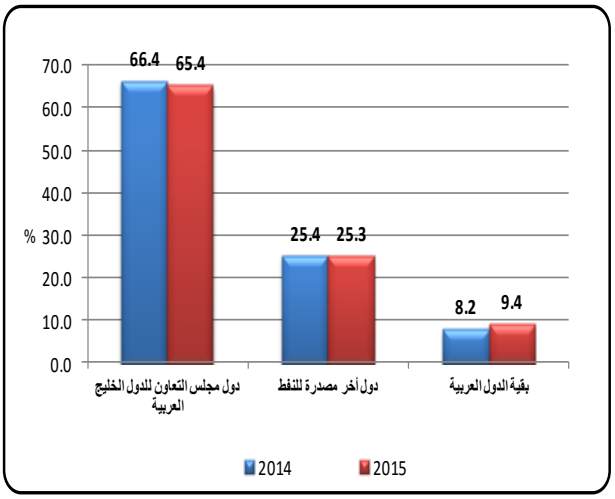

المصدر : محسوبة من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

حّدد صندوق النقد الدولي الحد الأدنى لتغطية الواردات في حدود 4 أشهر[9]، وتستخدم الاحتياطيات الرسمية في حالة الطوارئ لضمان بقاء تدفق الاحتياجات الأساسية من الواردات.

تشير البيانات إلى تراجع تغطية الاحتياطيات الرسمية للدول العربية كمجموعة إلى 19 شهر عام 2015 مقابل 20 شهر عام 2014، ويعزى ذلك إلى تراجع الاحتياطيات بنسبة بلغت 11.8 في المائة، بسبب تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها خاصة على الدول العربية المُصدرة

[9] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.

للنفط. تباينت الدول العربية في مؤشر التغطية الذي بلغت قيمته في السعودية 47.7 شهراً، وأقل من أربعة أشهر في دول عربية أخرى.

مؤشر الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري عجزاً مالياً بلغ 101 مليار دولار أمريكي لمجموعة الدول العربية عام 2015. يعزى ذلك إلى تراجع الميزان التجاري بنحو 73 في المائة عام 2015 ليبلغ حوالي 115.4 مليار دولار أمريكي مقابل 427.5 مليار دولار أمريكي عام 2014، نتيجة تراجع أسعار النفط في الاسواق العالمية من 94 دولار أمريكي للبرميل الواحد عام 2014 إلى 52 دولار أمريكي عام 2015. كما سجل ميزان السلع والخدمات والدخل عجز مالي بلغ 30 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل فائض مالي بلغ 254 مليار دولار أمريكي عام 2014.

جدير بالذكر أن الدول العربية كمجموعة تتركز لديها الصادرات السلعية، نتيجة استحواذ النفط على أكثر من 80 في المائة إلى إجمالي صادراتها السلعية. بالتالي تتاثر الصادرات مباشرة عند تقلب أسعار النفط. إضافة إلى ماسبق تراجع ميزان الخدمات والدخل ليسجل 145 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقابل 173 مليار دولار أمريكي عام 2014.

يذكر أن أربعة دول عربية سجلت فائضاً ماليا عام 2015 وهي الإمارات، والعراق، وقطر، والكويت، بلغ حوالي 37 مليار دولار أمريكي.

4.1 مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي

يتكون القطاع النقدي والمصرفي من المتغيرات الكمية التالية: معدل نمو الاصول الاجنبية، حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، مؤشر العائد على الأصول (%)، وكفاية رأس المال، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)، (شكل رقم 12).

شكل رقم (12) : القطاع النقدي والمصرفي

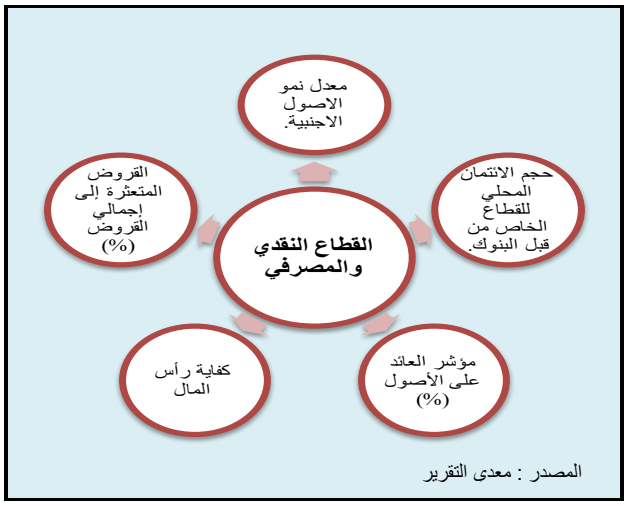

مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية

تشير صافي الموجودات الأجنبية إلى قيمة الأصول الخارجية المملوكة للسلطات النقدية إضافة إلى الودائع النقدية في البنوك، ناقصاً قيمة الأصول المحلية التي يمتلكها الأجانب والإلتزامات الأجنبية الأخرى. إضافة إلى ذلك يُبين صافي الموجودات الأجنبية موقف الدول كونها دائن أو مدين لبقية العالم.

تُشير الإحصاءات إلى تراجع معدل نمو الأصول الأجنبية في جميع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للنفط، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الأسمية عن مستوى سعر النفط التوازني الذي أُعتُمد في الموازنة العامة، وقد أدى انخفاض سعر النفط عن السعر التوازني إلى ضُغوطٍ على الاحتياطي النقدي الأجنبي. في حين ارتفع صافي الأصول الأجنبية في كل من المغرب والأردن بمعدل بلغ نحو 29 و 4 في المائة عام 2015 على التوالي.

مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

تُعد مشكلة الديون المُتعثرة أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي وتُشغل صانعي القرار الاقتصادي، لما تمثله من خطورة على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع حدوث أزمة مالية إذا تجاوزت نسبة القروض المُتعثرة في الجهاز المصرفي 10 في المائة.

يُسمى المُقترض بالمُتعثر إذا تعثر عن سداد أصل مبلغ الدين مُضاف إليه الفوائد المستحقة لمدة تزيد عن ستة أشهر (180 يوم)، حيث يعتبر الدين المتعثر غير فعال لأنه لم يحقق أي عائد للبنك.

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة فوق 10 في المائة على أساس 90 يوم (3 أشهر) في 4 دول عربية وهي ليبيا، وموريتانيا، وتونس، واليمن، خلال الأعوام 2014 و 2015. بالمقابل بلغت نسبة القروض المتعثرة دون 2 في المائة في كل من عُمان، وقطر، والسعودية. بينما توزعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بقية الدول العربية بين 2.4 و 9 في المائة عام 2015، (شكل رقم 13).

شكل رقم (13) : القروض المتعثرة في الدول العربية

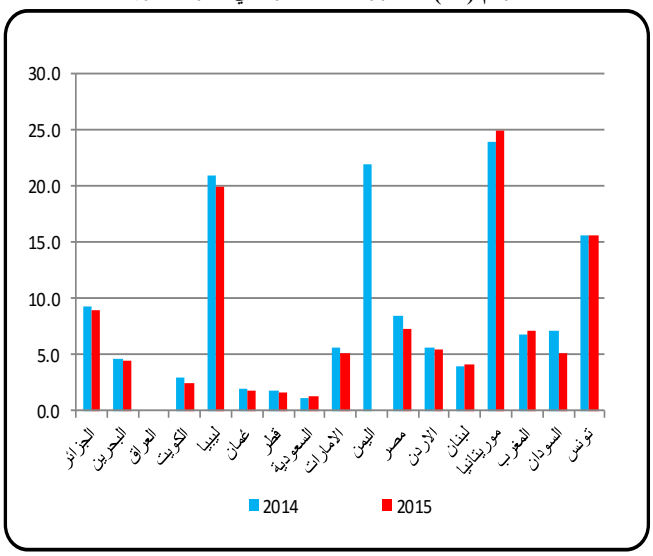

المصدر : تقرير التوقعات الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي

مؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك

يُنشط الائتمان المحلي الدورة الاقتصادية من خلال تشغيل الأموال في المشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي تحقيق مُعدلات النمو المُستهدفة.

أُستُخدم في هذا التقرير الائتمان المحلي مُقوماً بالدولار الأمريكي بدلاً من نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لحجم الائتمان المحلي، حيث تبين في بعض الدول أن نسبة حجم القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفع على الرغم من انخفاضه نسبياً عام 2015.

تراجع معدل نمو الائتمان المحلي مقوماً بالدولار الأمريكي في كل من الجزائر، والمغرب، وتونس بنسب مُتفاوتة عام 2015 مقارنة بعام 2014، رغم ارتفاع الائتمان المحلي بالعملة المحلية، ويعزى ذلك إلى تراجع سعر الصرف بالعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2015. بالمقابل زاد مُعدل نمو الائتمان المحلي عن 20 في المائة في كل من عُمان وقطر.

في حين بلغ حجم الائتمان المحلي في السعودية حوالي 366 مليار دولار أمريكي عام 2015 مقارنة بحوالي 335 مليار دولار أمريكي عام 2014.

مؤشر كفاية رأس المال

يُعتبر مؤشر كفاية رأس المال معيار دولي يقيس درجة مخاطر الإعسار لدى البنوك من الخسائر المُفرطة، ويستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي. تُعتبر نسبة 10 في المائة الحد الأدنى المقبول من أجل حماية المودعين في البنوك والنظام المالي ككل.

تُشير الإحصاءات إلى تَحسُن مؤشر كفاية رأس المال لدى جميع الدول العربية المشمولة بالتقرير خلال الفترة 2014-2015، حيث ارتفع المؤشر فوق 10 في المائة، باستثناء تونس التي بلغ فيها المؤشر 9.7 في المائة عام 2015 مقابل 9.4 في المائة عام 2014 و 8.2 في المائة عام 2013. من أجل تحسين مؤشر كفاية رأس المال، سعى البنك المركزي التونسي إلى تعديل وتنشيط السوق ومراجعة مؤشر الاحتياطي الإلزامي وضبط عملية الاقتراض بعد أن زادت بشكل ملحوظ في السنوات الماضية. إضافة إلى ذلك أصدرت وزارة المالية بعض القرارات تهدف إلى ضبط مقاييس وقواعد التصرف التي يخضع لها صندوق الودائع والأمانات في مختلف استثماراته.

يذكر أن أعلى معدل لكفاية رأس المال سُجّل في موريتانيا، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال حوالي 24.3 في المائة عام 2015.

مؤشر العائد على الأُصول

يُحسب العائد على الأصول "المتداولة والثابتة" بقسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول، ويشير المؤشر إلى مدى ربحية البنوك بالنسبة إلى إجمالي أصولها، وكفاءة الإدارة في توظيف إجمالي الأصول لتحقيق الربح.

انخفض مؤشر متوسط العائد على الأصول في الدول العربية المشمولة بالتقرير كمجموعة إلى 1.4 في المائة عام 2015 مقارنة بحوالي 1.5 في المائة عام 2014. في حين سجل أعلى عائد في السودان، والسعودية، وقطر، والإمارات حيث بلغ نحو 22.1 و 4.0 و 2.0 و 1.8 في المائة عام 2015 على التوالي.

2.مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار

توفر الدول العديد من التسهيلات التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات، مثل تطوير البنية التحتية لاسيما الطرق المُعبدة والموانئ والمطارات، إلى جانب الخدمات الأخرى، كالكهرباء والمياه وخطوط الهواتف. إضافة إلى مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات، وتقديم جميع التسهيلات الائتمانية والاعفاءات الضريبية للمستثمر الاجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع الاستثمارية.

كما تعمل الدول على تحسين الجوانب التشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين وتقدم الحوافز والتسهيلات الاجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلاً عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجية.

يتكون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية يتفرع منها 13 متغير كمي، (شكل رقم 13).

شكل رقم (13) : مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

المصدر : معدى التقرير

1.2 مؤشرات بيئة الاعمال

يّصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقرير سنوي عن مؤشرات بيئة الأعمال التجارية. يتم استعراض أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول من أجل خلق بيئة تنافسية تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال.

يتكون مؤشر بيئة الأعمال التجارية من 10 دعامات أساسية تنقسم إلى 41 مؤشر فرعي تعتمد على متغيرات كمية ومسوحات ميدانية.

تم اختيار خمسة مؤشرات لإدراجها في العدد الثاني من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية تعكس أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية بالمقارنتها مع الدول المرجعية لتحسين بيئة الأعمال، (شكل رقم 14).

شكل رقم (14) : مؤشرات بيئة الأعمال

المصدر : معدى التقرير

مؤشر بدء النشاط التجاري

يُركز مؤشر بدء النشاط التجاري على الإجراءات المطلوبة من المُستثمر قبل مزاولة نشاطه التجاري، كاستخراج التراخيص واستكمال المُتطلبات الأساسية حول نشاط شركته وعدد موظفيها والحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبدء في المشروع. إضافة إلى المُدة الزمنية التي يحتاجها المستثمر لإنجاز جميع الإجراءات.

تشير الإحصاءات الواردة في تقرير بيئة الأعمال لعام 2016 أن 10 دول عربية بلغ فيها الحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبدء في النشاط التجاري صفر في المائة من الدخل القومي للفرد. كما حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 34 عالمياً في مؤشر البدء بالمشروع التجاري. يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض عدد المعاملات إلى 6، يتم انجازها خلال 8 أيام. كما يبلغ الحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبدء في المشروع التجاري صفر في المائة من الدخل القومي للفرد .

في حين بلغ عدد المعاملات المطلوبة في البحرين 4 معاملات تحتاج إلى 8 أيام لانجازها. كما أنخفض أيضاً الحد الأدنى من رأس المال المدفوع للبدء في النشاط التجاري من 192.2 في المائة من الدخل للفردي عام 2015 إلى 189.6 في المائة عام 2016 .

أما في المغرب وعُمان فيحتاج المستثمر للبدء في المشروع التجاري إلى 4 و 6 معاملات علي التوالي، تحتاج إلى 8 أيام لإنجازها، في حين يبلغ الحد الأدنى من رأس المال المدفوع للبدء في المشروع التجاري 0 في المائة من الدخل القومي للفرد.

مؤشر تسجيل الملكية

يُركز هذا المُؤشر على طبيعة الإجراءات المطلوبة لنقل سند مُلكية عقار تجاري من البائع إلى مشتري جديد، حيث يُشترط في العقار أن يكون ذا مسؤولية محدودة ومملوك بالكامل للبائع الذي يزاول فيه نشاط تجاري، بمنطقة تجارية، لا يوجد فيها مصادر للمياه الطبيعية، أو أشجار، أو محمية طبيعية، أو آثار تاريخية.

يتضمن المؤشر ثلاثة بنود أساسية، موضحة على النحو التالي:

- عدد الإجراءات لنقل سند الملكية.
- المدة الزمنية بالأيام لنقل الملكية.
- التكلفة لنقل سند الملكية، تشمل على رسوم وضرائب نقل الملكية وأي مبالغ تدفع للتوثيق ومصلحة العقار. جدير بالذكر أن تكلفة العقار تحسب من قيمة العقار.

تعتبر الإمارات والبحرين وعُمان من أقل الدول العربية في عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل نقل الملكية، حيث يحتاج المشتري إلى إجراءين. إضافة إلى ذلك، يحتاج المشتري في الإمارات للانتهاء من إجراء نقل الملكية إلى يوم ونصف. بالمقابل يحتاج المشتري لنقل سجل الملكية في السعودية إلى 6 أيام.

سهلت المملكة المغربية عملية إجراء تسجيل الملكية، حيث أنشأت شبكة الكترونية بين السلطات الضريبية في المملكة.

يُذكر أن تكلفة نقل سجل الملكية للمُشتري الجديد تبلغ في الإمارات وقطر حوالي 0.2 و 0.3 في المائة من قيمة العقار عام 2015، (شكل رقم 15).

شكل رقم (15) : ترتيب الدول العربية في مؤشر نقل سجل الملكية

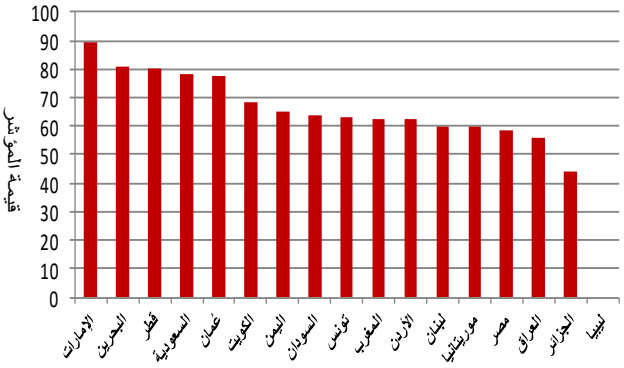

المصدر : تقرير بيئة الاعمال 2016

مؤشر حماية المستثمرين[10]

يركز المؤشر على حماية الأقلية المُساهمة في الشركات من مجالس الإدارة. تم قياس المؤشر بناءً على استقصاء شمل محامين عن الشركات والأوراق المالية ويستند على قوانين الأوراق المالية وقوانين الشركات، إضافة إلى قوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم.

يتضمن المؤشر أربعة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر القدرة على مقاضاة المديرين، ومؤشر قياس قدرة المُساهمين على مقاضاة مجلس الإدارة والمدراء على سوء استخدام الإدارة، ومؤشر لإمكانية قيام المساهمين برفع الدعاوى. إضافة إلى مؤشر يقيس حماية الأقلية المساهمة في مجلس الإدارة.

تباينت الدول العربية في قيمة هذا المؤشر، حيث سجلت الإمارت قيمة بلغت 58.3 عام 2015. يعزى ذلك إلى الجهود المبذولة لتحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعمليات تأسيس الشركات، التي ساهمت بدرجة كبيرة في تشجيع واستقطاب المستثمرين، فارتفعت الاستثمارات الاجنبية الواردة للدولة إلى حوالي 11 مليار دولار أمريكي عام 2015. كما تحسنت أيضاً المؤشرات التالية: مسائلة المديرين عند إساءة استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، ومدى تنظيم تضارب المصالح المتعلق بمسئولية أعضاء مجالس الإدارة، وسهولة اقامة الدعاوي عليهم. حققت الإمارات في هذين المؤشرين 9 نقاط من 10.

فيما سجلت الكويت قيمة بلغت 55 نقطة في مؤشر حماية المستثمرين، بسبب تحسن مؤشر مسائلة المديرين عند إساءة استخدام المناصب ومؤشر مدى شفافية الشركات، لتسجل بذلك 9 و 8 نقاط على التوالي في عام 2015.

كما اشار التقرير أيضاً إلى تحسن مؤشر حماية المستثمرين في السعودية حيث بلغ 51.7 نقطة. يعزى ذلك إلى تحسن قيمة المؤشرات المتعلقة بمسائلة أعضاء مجالس الادارة، ومسائلة المديرين، ونطاق الافصاح، حيث سجلت على التوالي 6.7 و 8 و 8 نقاط عام 2015.

مؤشر الحصول على الائتمان

يقيسُ المؤشر الحقوق القانونية للمقترضين والمُقرضين فيما يتعلق بالمعاملات والإجراءات التي تُسهل عملية الإقراض والضمانات المطلوبة والحقوق القانونية عند حالات إشهار الافلاس. إضافة إلى مدى امكانية تبادل المعلومات الائتمانية من حيث تغطيتها، نطاقها، وسهولة الحصول عليها من مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان في الدولة.

يتضمن المؤشر أربعة مؤشرات فرعية وهي على النحو التالي: صلابة الحقوق القانونية، وتحليل معمق للمعلومات الائتمانية، وتغطية السجلات العامة

[10] ارتفاع القيمة يشير إلى تحسن المؤشر.

للمعلومات الائتمانية، وتغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.

تباينت نتائج الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان، حيث بلغت قيمة المؤشر في السعودية ومصر على 50 نقطة عام 2015. يعزى ذلك إلى قيام السعودية بتعديل قانون الامتيازات التجارية وتعزيز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال جعل الإقراض المضمون أكثر مرونة والسماح بتطبيق القانون في حالة التقصير وعدم السداد.

تحسن مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية في مصر، حيث حصلت على الحد الأعلى من النقاط والبالغة 8 .

فيما حققت الإمارات 45 نقطة في هذا المؤشر، حيث عززت الدولة إمكانية الحصول على الائتمان بوضع إطار قانوني لعمل مكتب الائتمان الخاص والطلب من المؤسسات المالية تبادل المعلومات الائتمانية فيما بينها.

مؤشر دفع الضرائب

يقيس المؤشر جميع الضرائب والمساهمات التي تتكفل بها الحكومة (على مستوى اتحادي أو محليات) والتي لها تأثير مباشر على البيانات المالية. إضافة أيضاً إلى المساهمات التي تتحملها الحكومة والتي يدفعها صاحب العمل إلى صندوق التقاعد الخاص أو صندوق تأمين العمال، في حين تم استبعاد ضرائب القيمة المضافة بشكل عام، شريطة أن لا تكون قابلة للاسترداد ولا تؤثر على الأرباح المحاسبية، أي أنها لا تظهر في بيان الدخل.

يتضمن المؤشر عدد الدفعات والوقت المستغرق لإعداد الضرائب في السنة حيث يشمل ضريبة دخل الشركات، القيمة المضافة، ضريبة المبيعات وضرائب العمل، بما في ذلك الضرائب على الرواتب والمساهمات الاجتماعية.

حققت الإمارات وقطر تقدماً ملموساً في هذا المؤشر، حيث بلغ عدد دفعات الضرائب في السنة 4 دفعات، في حين بلغ الوقت المستغرق لإعداد وتقديم الضرائب حولي 12 و 41 ساعة في السنة عام 2015 على التوالي. يعزى ذلك إلى التسهيلات التي قامت بها الإمارات بالنسبة لدفع ضرائب الشركات عن طريق إنشاء نظام تعبئة، والدفع عبر الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بمساهمات الضمان الاجتماعي.

أما قطر فقد قامت بتسهيل الضرائب على الشركات من خلال إلغاء بعض المتطلبات المرتبطة بإقرار ضريبة دخل الشركات.

2.2 مؤشرات قطاع البنية التحتية

تُساهم زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع التنموية والبنية التحتية كالطرق، والجسور، وتطوير الموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وإجراء التحسينات والانشاءات على البنية التحتية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تحريك عجلة الانتاج وخلق فرص العمل التي تحقق معدلات النمو المرجوة.

يرتبط مناخ الاستثمار بقدرة الدول التنافسية على جذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الاجنبية التي تساهم في تمويل استثمارات القطاعات الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية.

يتضمن مؤشر البنية التحتية 6 متغيرات كمية موضحة في الشكل رقم 16.

شكل رقم (16) : مؤشرات البنية التحتية

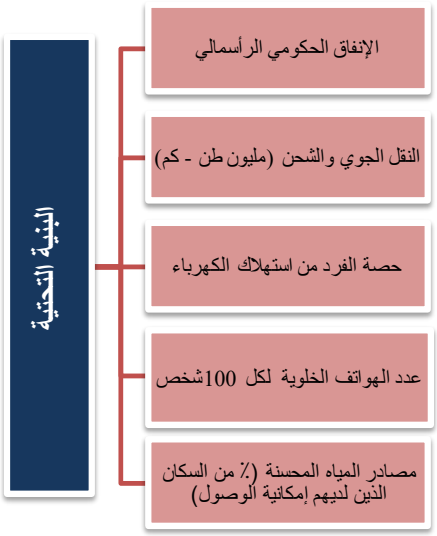

المصدر : معدى التقرير

مؤشر الإنفاق الحكومي الرأسمالي

يمثل الإنفاق الحكومي الرأسمالي، على مشاريع البنية التحتية، أهمية كبيرة لاقتصادات الدول من أجل تحريك عجلة الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وجذب الشركات الكبيرة للاستثمار بالدول المعنية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل.

تراجع الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية كمجموعة بنحو 3.5 في المائة عام 2015، مقارنة بنمو بلغ حوالي 4.9 في المائة عام 2014 [11]. يعزى ذلك إلى اتجاه العديد من الدول العربية إلى ترشيد الإنفاق كمحصلة لتراجع الإيرادات العامة متأثرة بتراجع أسعار النفط منذ عام 2013، مما ترتب على ذلك تحول الفائض المالي إلى عجز مالي في الموازنات.

بالمقابل ارتفع الإنفاق الرأسمالي في بعض الدول العربية، فقد حققت الإمارات معدل نمو بلغ 24.4 في المائة ليرتفع الإنفاق الرأسمالي إلى 14.4 مليار دولار أمريكي عام 2015. يرجع السبب في ذلك إلى اتجاه الإمارات إلى تطوير مشاريع البنية التحتية، خاصة قطاع البناء والتشييد، وتطوير شبكة الطرق والمواصلات وموانئ الدولة. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من أجل تنويع مصادر الدخل والاستعداد إلى معرض إكسبو 2020.

كما أرتفع الإنفاق الرأسمالي أيضاً في قطر وعُمان بنحو 11.2 و 6 في المائة عام 2015 ليبلغ حوالي 16.8 و 16.3 مليار دولار أمريكي. يرجع السبب في ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في عُمان إلى تطوير ورفع كفاءة قطاع النفط والغاز، والإنفاق على المشاريع الإنمائية والاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي 23.9 في المائة عام 2015.

أما في قطر، فيعزى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى الجهود المبذولة لتطوير مشاريع البنية التحتية، كمشروع سكة الحديد والجسور والصرف الصحي ومشروع ميناء حمد وتطوير جميع المشاريع المرتبطة بمرافق كأس العالم 2022، حيث يمثل الانفاق الرأسمالي حوالي 9.7 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2015. أرتفع أيضاً الإنفاق الرأسمالي في المغرب، والكويت، ومصر، والجزائر، بنسب بلغت حوالي 11.5 و 6 و 5 و 4 في المائة عام 2015 على التوالي.

يذكر أن الإنفاق الرأسمالي في السعودية هو الأعلى بين الدول العربية، رغم تراجعه بنحو 2.2 في المائة عام 2015، حيث بلغ حوالي 108.8 مليار دولار أمريكي.

مؤشر النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)

يلعب قطاع النقل أهمية كبرى في بناء التنمية الاقتصادية للدور الذي تلعبه المطارات والموانئ في الاقتصاد الوطني كنقطة عبور من وإلى الأسواق العالمية. يعتبر تجهيز المطارات والموانئ من أجل استيعابها الطاقة السنوية أهمية قصوى، حيث تعكس قدرة الدول التنافسية.

يقيس مؤشرالنقل والشحن الجوي حجم حقائب الشحن والشحن السريع والحقائب الدبلوماسية التي تنقل في كل مرحلة من مراحل الطيران (تشغيل طائرة من الإقلاع إلى هبوطها التالي)، مقاسة بالطن المتري عندما تقطع المسافات بالكيلومترات.

تشير البيانات إلى ارتفاع مُعدل نمو حمولة الشحن الجوي لمجموعة الدول العربية بنحو 11.9 في المائة عام 2015 مقابل 11.3 في المائة عام 2014، حيث بلغت حمولة الشحن حوالي 27.7 مليار طن متري عام 2015، مقابل 24.3 مليار طن متري عام 2014.

يذكر أن نصيب الإمارات وقطر والسعودية يبلغ حوالي 94 في المائة من إجمالي الشحن الجوي في الدول العربية عام 2015 مقابل 93.6 و 93.3 خلال الأعوام 2014 و 2013 على التوالي، (شكل رقم 17).

[11] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل السادس.

حصلت الإمارات على أعلى حصة، حيث بلغ نصيب النقل الجوى ما يعادل 60.2 في المائة من اجمالي الشحن الجوي لمجموعة الدول العربية عام 2015.

شكل رقم (17) : حصة الشحن الجوي في الدول العربية من إجمالي الدول العربية

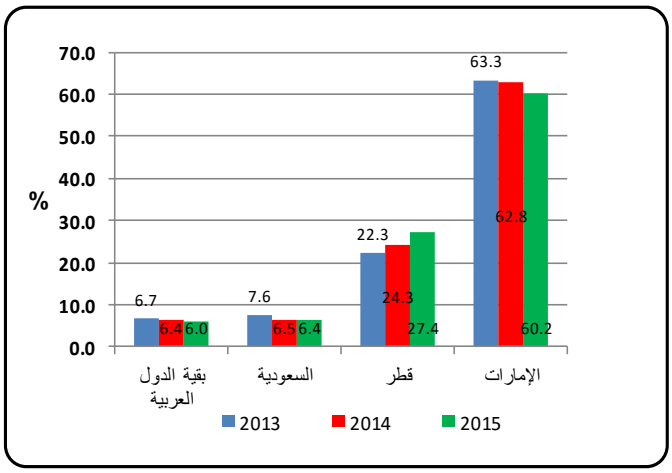

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

مؤشر حصة الفرد من استهلاك الكهرباء

يقيس استهلاك الطاقة الكهربائية ما تنتجه محطات الطاقة ومحطات التوليد المشترك للطاقة والحرارة، مخصوما منه الكميات المفقودة في عمليات النقل والتوزيع والتحويل، وما تستهلكه محطات الحرارة والطاقة نفسها[12].

بالنسبة للإستهلاك الطاقة الكهربائية فقد تصدرت البحرين المجموعة العربية خلال عام 2013 بحصة بلغت نحو 18.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة للفرد في الدول العربية.

بلغت حصة الفرد من استهلاك الكهرباء في قطر والكويت والإمارات حوالي 16.2 و 15.5 و 11.2 في المائة عام 2013 على التوالي.

مؤشر مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول) [13]

يشير المؤشر إلى مدى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة للشرب كنسبة مئوية إلى السكان الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب. تشمل مصادر مياه الشرب المحسنة المياه المنقولة بالأنابيب إلى المباني (وصلات المياه المنزلية الموصولة داخل المساكن) وغيرها من المصادر (الصنابير العامة أو أنابيب المواسير أو الآبار، الآبار المحميات، وأمكان جمع مياه المطار المخصصة).

تُشير البيانات الإحصائية في البحرين وقطر إلى أن نسبة السكان الذين يتحصلون على مياه الشرب من مصادر المياه المحسنة تبلغ حوالي 100 في المائة عام 2015. أما في الإمارات فتبلغ هذه النسبة حوالي 99.6 في المائة. فيما تبلغ في مصر حوالي 99.4 في المائة. وحوالي 99 في المائة في الكويت ولبنان.

مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)

يتضمن المؤشر عدد الاشتراكات والحسابات المدفوعة مسبقا (أي التي تم استخدامها خلال الأشهر الثلاثة الماضية). كما ينطبق على هذا المؤشر جميع الاشتراكات الخلوية المتنقلة التي توفر الاتصالات الصوتية ويستبعد منها الاشتراكات عن طريق بطاقات البيانات، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة، والراديو المحمول المتنقل الخاص، وخدمات نقاط الإرسال.

تشير البيانات إلى تباين في مؤشر عدد الهواتف المحمولة بالدول العربية، حيث بلغ في الكويت حوالي 232 لكل 100 شخص.

بالمقابل بلغ عام 2015 عدد الهواتف المحمولة لكل 100 شخص في الامارات، والبحرين، والاردن 187 و 185 و 179 على التوالي. في حين لم يتجاوز عدد الهواتف المحمولة 100 هاتف خلوي لكل 100 شخص

[12] تعريف البنك الدولي لمؤشر استهلاك الطاقة

[13] البنك الدولي

في الدول العربية التالية: العراق، لبنان، موريتانيا، السودان، واليمن.

3.2 مؤشرات قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة [14]

يَصدُر هذا المؤشرعن البنك الدولي ويركز على عدالة المحاكم والسياسات التي تمارسها مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين ومدى فعالية الحكومة للتصدي للمحسوبيات، وقُدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام الحقوق.

إضافة إلى دور القضاء في التصدي للفساد الاداري والرشاوي وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

تتراوح قيمة المؤشر بين (-2.5 و 2.5)، حيث يشير ارتفاع القيمة إلى الأفضل وتدل على الإجراءات الفعالة التي تساهم في تحسين وضعية مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة. تم اختيار 3 مؤشرات تعكُس فعالية ودور الدول في مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات وسيادة القانون، (شكل رقم 18).

شكل رقم 18: مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة

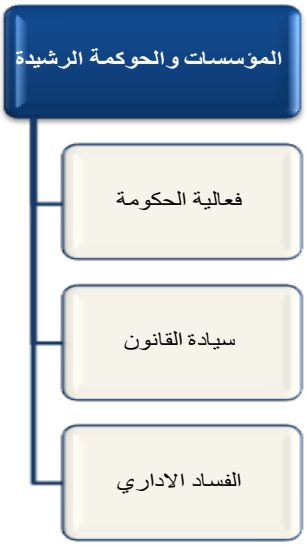

المصدر : معدى التقرير

مؤشر الفساد الإداري

سجلت غالبية الدول العربية تحسنا ملحوظاً في مؤشر الفساد لعام 2015، حيث حققت الإمارات تقدماً كبيراً منذ عام 2013 وحصولها على قيمة بلغت 1.12 من 2.5 عام 2015. يعزى ذلك إلى القوانين التي اصدرتها لمكافحة الفساد الاداري في جميع الدوائر الحكومية. تلتها قطر، التي حصلت على قيمة بلغت 0.984 بفضل جهود الدولة في التصدي لجميع اشكال الفساد. بينما تقدمت الأردن بنقطتين عن عام 2014 و 2013 .

أما عُمان، فحلت في المركز الرابع عربياً منذ عام 2014، في حين تراجعت البحرين من المركز الثالث إلى الخامس عام 2015.

مؤشر سيادة القانون

يُركز المؤشر على ثقة المُواطنين بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وحقوق الملكية. تقدمت قطر في مؤشر سيادة القانون، بفضل دور الدولة في تصديها للمحسوبيات وتنفيذ السياسات الهادفة والفعالة ومراقبة العمليات من قبل الحكومة، إضافة إلى الدور الكبير الذي يقوم به مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر [15]. حلّت الامارات في المراكز المتقدمة عالمياً بفضل الجهود التي تقوم بها الدولة في تحسين فعالية المحاكم والتصدي لجميع المحسوبيات[16]. كذلك حصلت سلطنة عُمان على مركز متقدم في مؤشر سيادة القانون.

مؤشر فعالية الحكومة

تنامى دور الحكومات في الدول العربية لخدمة مواطنيها بعيداً عن الضغوطات السياسية والبيروقراطية وتطوير نوعية الخدمات العامة والمدنية ومدى مصداقيتها والتزامها بهذه السياسات وكيفية تنفيذها من قبل الحكومة، مما يتطلّب التطوير المستمر لكفاءة موظفيها ودرجة استقلاليتهم وتطوير أدائهم ليواكب تطلّعات وآمال المواطنين.

[14] http://info.worldbank.org/governance/wgi

[15] rolacc.qa

[16] www.ethic-intelligence.com
منذ عام 2006 صمم ETHIC Intelligence أول معيار لإصدار شهادات مكافحة الفساد، ومنذ ذلك الحين صادقت على برامج مكافحة الفساد للشركات العاملة في جميع أنحاء العالم كما شارك خبرائهم في تطوير , ISO 19600) (37001، حيث يعتبر خبراء ETHIC Intelligence بمثابة ضابط الاتصال بين هذين المعيارين.ISO

حصلت الإمارات على 1.536 نقطة من 2.5، بفضل برنامجها للخدمة الحكومية المتميزة، الذي اطلقته منذ عام 2011، بهدف رفع كفاءة الخدمات في القطاع الحكومي إلى مستوى 7 نجوم، وذلك تماشياً مع رؤية الإمارات بتحديد سبعة أولويات استراتيجية تتصدر من خلالها مقدمة دول العالم بحلول عام 2021 في التمييز الحكومي.

أما قطر فحصلت على 0.995 نقطة عام 2015، بفضل جهود وزارة التنمية الادارية القطرية، منذ انشائها في عام 2013، لتطوير أنظمة العمل والإشراف على تنفيذ قانون الموارد البشرية في القطاع الحكومى، ووضع السياسات العامة للكوادر بما في ذلك تقديم المعونة الفنية لتطوير جودة الأداء المؤسسي، إضافة إلى تطوير كفاءة الجهاز في مؤسسات الدولة.

كما حصلت البحرين والسعودية والأردن على قيم بلغت حوالي 0.573 و 0.210 و -0.576 عام 2015، على التوالي.

شكل رقم 19: ترتيب افضل خمس دول عربية في فعالية مؤشرالحكومة

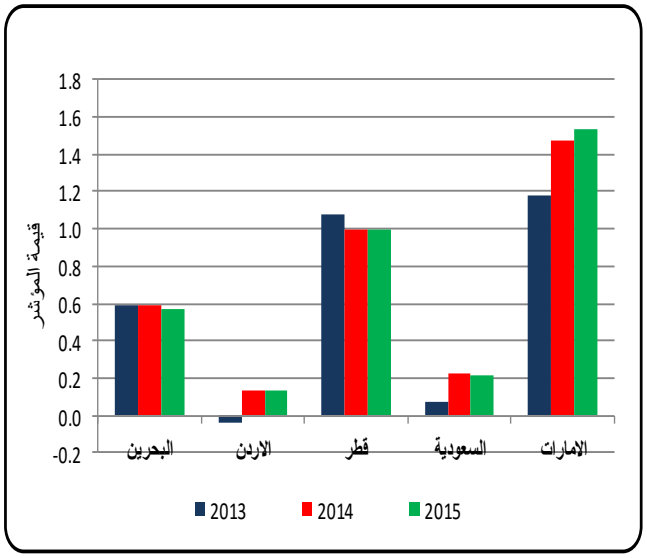

المصدر : البنك الدولي

ثانياً : قياس مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية

تم تطبيق المنهجيـــة المعيارية الموضحة في الإطار رقم (2) على المتغيرات الكمية المدرجة ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي وجاذبية وبيئة الاستثمار للدول العربية ودول المقارنة لمتوســط الفترة 2012-2015.

1. الاقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربعة مؤشرات فرعية، نستعرض فيما يلي تقديرات القيم المعيارية للمتغيرات الكمية للمؤشرات الفرعية للاقتصاد الكلي.

1.1 مؤشرات القطاع الحقيقي

يتضمن المؤشر خمسة متغيرات كمية قُدرت بالمنهجية المعيارية.

1.1.1 مؤشر معدل النمو الحقيقي

تشير النتائج إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة حلّت بالمركز الأول عربياً بمعدل نمو بلغ نحو 4.6 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015 وبقيمة معيارية تقدر بحوالي (0.596)، متاثرة بمعدل نمو بلغ 7 في المائة عام 2012. جاء في المركز الثاني سلطنة عُمان بمعدل نمو بلغ 4.2 في المائة لمتوسط نفس الفترة وبقيمة معيارية بلغت (0.506) مستفيدة من معدل نمو بلغ حوالي 9.3 في المائة عام 2012. فيما حلّت دولة قطر بالمركز الثالث بمعدل نمو بلغ 4.2 في المائة وبقيمة معيارية سجلت حوالي (0.499).

أما بالنسبة لدول المُقارنة فسجلت الهند معدل نمو بلغ 6.8 في المائة وقيمة معيارية بلغت (1.085) لمتوسط الفترة 2012-2015، وحلت في المركز الأول علي مستوى المجموعة ككل. بينما جاءت تركيا في المركز

جدول رقم (4)
القيم المعيارية لمؤشر القطاع الحقيقي

	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل نمو الصناعات التحويلية	مؤشر القطاع الحقيقي	ترتيب الدول
قطر	0.499	3.354	0.465	1.333	-0.506	1.029	1
الإمارات	0.596	1.292	0.453	0.888	0.516	0.749	2
كوريا الجنوبية	0.191	0.526	0.646	0.957	0.682	0.600	3
البحرين	0.484	0.376	0.441	0.893	0.623	0.563	4
السعودية	0.417	0.346	0.413	0.650	0.353	0.436	5
الكويت	0.133	1.281	0.380	0.966	-1.098	0.332	6
عُمان	0.506	0.105	0.655	0.434	-0.281	0.284	7
الهند	1.085	-0.749	-0.441	0.914	0.249	0.212	8
لبنان	-0.087	-0.417	0.359	0.568	0.438	0.172	9
المغرب	0.385	-0.663	0.658	0.153	-0.021	0.103	10
البرازيل	-0.369	-0.186	-0.220	0.542	0.715	0.096	11
الأردن	0.180	-0.615	0.408	-0.171	0.660	0.092	12
الجزائر	0.346	-0.576	0.067	0.071	0.106	0.003	13
اسبانيا	-0.420	0.841	0.737	-1.913	0.653	-0.020	14
تركيا	0.313	-0.207	-0.459	0.210	-0.169	-0.063	15
العراق	0.288	-0.547	0.503	-0.638	-0.045	-0.088	16
مصر	0.167	-0.689	-0.626	-0.309	0.798	-0.132	17
تونس	0.174	-0.598	0.031	-0.374	-0.344	-0.222	18
موريتانيا	0.317	-0.766	0.190	-2.647	0.536	-0.474	19
السودان	0.267	-0.741	-4.015	-0.521	0.557	-0.890	20
اليمن	-1.620	-0.782	-0.814	-0.901	-0.342	-0.892	21
ليبيا	-3.853	-0.585	0.168	-1.109	-3.910	-1.858	22

الثاني بين دول المقارنة والمركز العاشر على مستوى المجموعة ككل، بمعدل نمو بلغ حوالي 3.3 في المائة وبقيمة معيارية قدرت بنحو (0.313). أما المركز الثالث فكان من نصيب كوريا الجنوبية بمعدل نمو بلغ 2.8 في المائة وبقيمة معيارية بلغت (0.191)، وحلّت في المركز الثالث عشر على مستوى المجموعة ككل.

2.1.1 مؤشر نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الاجمالي

يُعتبر نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر الأعلى على مستوى المجموعة ككل، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد نحو 74 ألف دولار أمريكي خلال الفترة 2012-2015، وبلغت القيمة المعيارية (3.354). جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.292) وبمتوسط نصيب الفرد 38 ألف دولار أمريكي خلال نفس الفترة. المركز الثالث كان من نصيب دولة الكويت على مستوى المجموعة ككل، حيث قدرت القيمة المعيارية بنحو (1.281) وسجل متوسط نصيب الفرد حوالي 37 ألف دولار أمريكي عن نفس الفترة الزمنية.

فيما يتعلق بدول المقارنة، حلّت اسبانيا بالمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل، والأول بين دول المقارنة، بمتوسط نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 30 ألف دولار أمريكي وبقيمة معيارية قدرت بنحو (0.841) خلال نفس الفترة الزمنية. فيما استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الخامس على مستوى المجمموعة ككل وبقيمة معيارية بلغت حوالي (0.526)، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد نحو 24 الف دولار أمريكي.

3.1.1 مؤشر معدل التضخم

حلّت المغرب في المركز الأول عربياً والثاني على مستوى المجموعة ككل في مؤشر التضخم، حيث بلغت القيمة المعيارية (0.568)، وسجل مُعدل التضخم حوالي 1.29 في المائة خلال الفتـرة 2012-2015. جاءت سلطنة عُمان بالمركز الثاني عربياً والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.655)، حيث سجل معدل التضخم حوالي 1.31 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015.

أما المركز الثالث فكان من نصيب الجمهورية العراقية بقيمة معيارية بلغت (0.503) وسجل معدل التضخم حوالي 2.25 في المائة خلال نفس الفترة الزمنية.

فيما يتعلق بدول المقارنة، حلّت اسبانيا بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي (0.737)، حيث سجل معدل التضخم 0.80 في المائة عن الفترة الزمنية 2012-2015. جاء في المركز الثاني كوريا الجنوبية والرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.464) وسجل معدل التضخم نحو 3.15 في المائة عن نفس الفترة الزمنية.

4.1.1 مؤشر معدل البطالة

سجل معدل البطالة في دولة قطر حوالي 0.4 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015، بذلك حلت قطر في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (1.333). تلتها دولة الكويت بالمركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.966)، حيث سجل معدل البطالة حوالي 3.2 في المائة خلال نفس الفترة الزمنية. بينما حلّت مملكة البحرين بالمركز الثالث عربياً والمركز الخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (0.893)، حيث سجل معدل البطالة حوالي 3.77 في المائة خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد تصدرت كوريا الجنوبية المركز الأول، فيما حلّت في المركز الخامس على المستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (0.914). كما سجل معدل البطالة فيها حوالي 3.6 في المائة لنفس الفترة الزمنية.

5.1.1 مؤشر معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

استحوذت جمهورية مصر العربية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.798). سجل معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 7.4 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015. حصلت المملكة الأردنية الهاشمية على المركز الثاني عربياً والرابع على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ معدل نمو مُساهمة الصناعات التحويلية نحو 6.2 في المائة خلال نفس الفترة الزمنية. أما المركز الثالث عربياً فكان من نصيب مملكة البحرين بقيمة معيارية بلغت (0.623)، حيث بلغ معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 5.8 في المائة لنفس الفترة الزمنية.

فيما يتعلق بدول المقارنة، سجلت البرازيل أعلى معدل نمو للصناعات التحويلية، حيث بلغ حوالي 5.1 في المائة خلال الفترة 2012-2015، وبذلك استحوذت على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل، والأول بين دول المقارنة.

2.1 مؤشرات قطاع مالية الحكومة

تضمن المؤشر ثلاثة متغيرات كمية، وهي الفائض/العجز المالي، والايرادات العامة بدون المنح، والايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يلي نتائج تقديرات القيمة المعيارية للمتغيرات المدرجة (جدول رقم 4):

1.2.1 مؤشر الفائض/العجز المالي

تشير نتائج القيم المقدرة للمنهجية المعيارية، أن دولة الكويت حلّت بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.109)، حيث سجل الفائض المالي 27.4 مليار دولار أمريكي لمتوسط السنوات 2012-2015. يذكر أن دولة الكويت سجلت عجزاً ماليا عام 2015 بلغ نحو 15.8 مليار دولار أمريكي مقابل فائض مالي بلغ 125.5 مليار دولار أمريكي للسنوات 2012-2014. فيما حلّت دولة قطر والمملكة العربية السعودية بالمركز الثاني والثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.971) و (0.939)، حيث سجلت فوائض مالية بلغت 22.8 و 21.7 مليار دولار لمتوسط نفس الفترة على التوالي. جدير بالذكر أن القيمة المعيارية للمملكة العربية السعودية تاثرت بالعجز المالي المُسجل عام 2015، والبالغ نحو 89.6 مليار دولار أمريكي، مقابل إجمالي فائض مالي بلغ 176.4 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2012-2014. بالمقابل بلغ العجز المالي في دولة قطر مليار دولار أمريكي عام 2015، الا أنها سجلت فائضا ماليا بلغ 92 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2012-2014

بالنسبة لدول المقارنة، أستحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول بين دول المقارنة والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.034)، حيث بلغ الفائض المالي حوالي 24.9 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2012-2015.

2.2.1 مؤشر الايرادات العامة بدون المنح

أستحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عربياً والمركز السادس على مستوى المجموعة ككل، وتأثرت القيمة المعيارية بتراجع الإيرادات العامة بحوالي 113.5 مليار دولار امريكي عام 2015 بالمقارنة مع عام 2014، لتبلغ 163.9 مليار دولار أمريكي، نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه بلغت الإيرادات العامة بدون المنح 270.2 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة 2012-2015. كما بلغت القمية المعيارية (0.491). المركز الثاني عربياً كان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة معيارية بلغت (-0.230)، حيث سجلت الايرادات العامة حوالي 108.1 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة الزمنية، متاثرة بتراجع قيمة الايرادات العامة في عام 2015، حيث انكمشت بنحو 6.9 في المائة. فيما حلّت دولة الكويت في المركز الثالث عربياً والمركز الثامن على مستوى المجموعة ككل، حيث

بلغت القمية المعيارية (-0.293) وسجلت الإيرادات العامة حوالي 94 مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية. يذكر أن الإيرادات العامة في دولة الكويت تراجعت بحوالي 50.8 في المائة بالمقارنة بعام 2014.

أ ما على مستوى دول المقارنة، فتشير النتائج أن تركيا حلّت بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.187)، وحلّت البرازيل في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (2.187).

جدول رقم (5)
القيم المعيارية للمؤشر قطاع مالية الحكومة

	الفائض/العجز المالي	الايرادات العامة بدون المنح	الايرادات الضريبية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
تركيا	0.271	1.217	0.144	0.544	1
كوريا الجنوبية	0.465	0.253	0.053	0.257	2
السعودية	0.423	0.221	-0.105	0.180	3
الكويت	0.499	-0.132	-0.131	0.079	4
قطر	0.437	-0.162	-0.056	0.073	5
البرازيل	-0.876	0.984	0.042	0.050	6
الإمارات	0.221	-0.104	-0.108	0.003	7
تونس	0.100	-0.296	0.180	-0.005	8
العراق	0.217	-0.152	-0.129	-0.021	9
المغرب	0.036	-0.267	0.164	-0.022	10
موريتانيا	0.129	-0.318	0.121	-0.023	11
الأردن	0.111	-0.303	0.071	-0.041	12
لبنان	0.081	-0.301	0.063	-0.052	13
الجزائر	-0.077	-0.176	0.029	-0.075	14
اليمن	0.099	-0.302	-0.029	-0.077	15
السودان	0.104	-0.306	-0.060	-0.087	16
عُمان	0.068	-0.258	-0.099	-0.097	17
البحرين	0.109	-0.306	-0.130	-0.109	18
ليبيا	-0.020	-0.256	-0.091	-0.122	19
مصر	-0.267	-0.193	0.031	-0.143	20
الهند	-0.907	0.463	0.006	-0.146	21
اسبانيا	-1.224	0.691	0.033	-0.166	22

3.2.1 مؤشر الإيرادات الضريبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

استحوذت الجمهورية التونسية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في هذا المؤشر بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.800)، رغم تراجع الايرادات الضريبية بالدولار الأمريكي بنحو14.3 في المائة عام 2015، وسجلت نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج 23.6 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015، متاثرة بتراجع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وتراجع الضرائب على الأرباح والأجور وكذلك على السلع والخدمات[17] . فيما حلّت المملكة المغربية في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.639). المركز الثالث كان من نصيب جمهورية موريتانيا الإسلامية بقيمة معيارية بلغت (1.205)، حيث سجلت نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 19.3 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015.

أما على مستوى دول المقارنة، حلّت تركيا في المركز الأول بين دول المقارنة واستحوذت على المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.440). فيما أستحوذت كوريا الجنوبية على المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والمركز السابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.530).

3.1مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي

تضمن المؤشر خمسة متغيرات، وهي كفاية رأس المال، والقروض المتعثرة إلى اجمالي القروض، ومعدل نمو الأصول الاجنبية، وحجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، ومؤشر العائد على الأصول. فيما يلي نتائج تقديرات القيمة المعيارية للمتغيرات المدرجة ، (جدول رقم 5).

1.3.1 مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية

استحوذت دولة قطر على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (2.317)، حيث بلغ متوسط معدل نمو الاصول الاجنبية حوالي 86.6 في المائة خلال الفترة 2012-2015، متاثرة

[17] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الفصل السادس

بارتفاع الأصول الاجنبية من 23.2 مليار ريال قطري عام 2012 إلى 106.7 مليار ريال قطري عام 2013. جاء في المركز الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت القيمة المعيارية حوالي (0.898)، بمعدل نمو بلغ نحو 32.9 في المائة عن نفس الفترة الزمنية، كمحصلة لارتفاع الاصول الاجنبية من 160.7 مليار درهم إماراتي عام 2013 إلى 245.9 مليار درهم إماراتي عام 2015.

فيما حلّت المملكة المغربية في المركز الثالث عربياً والسابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.097)، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأصول الأجنبية حوالي 9 في المائة عن نفس الفترة الزمنية.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت تركيا على المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (2.317)، حيث بلغ متوسط معدل نمو الأصول الاجنبية حوالي 32.9 في المائة.

2.3.1 مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

تشير تقديرات القيمة المعيارية لمتغير الائتمان المحلي أن المملكة العربية السعودية حلت في المركز الأول عربياً والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (-0.066)، حيث بلغ متوسط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حوالي 317 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة 2012-2015. حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عربياً والسابع على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ حجم الائتمان حوالي 251 مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية وبقيمة معيارية قدرت بحوالي (-0.175). المركز الثالث كان من نصيب دولة الكويت، حيث بلغ حجم الائتمان حوالي 106 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

جدول رقم (6) : القيم المعيارية لمؤشر القطاع النقدي والمصرفي

	مؤشر نمو الاصول الاجنبية	مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	مؤشر كفاية راس المال	مؤشر العائد على الاصول	مؤشر القروض المتعثرة	مؤشر قطاع النقدي والمصرفي	الترتيب
قطر	2.70	-0.44	0.47	1.63	0.82	1.0886	1
تركيا	2.32	0.32	-0.17	0.89	0.67	0.8379	2
الإمارات	0.90	-0.18	1.28	0.89	0.18	0.7234	3
السعودية	-0.05	-0.07	0.90	1.47	0.88	0.5661	4
الكويت	0.08	2.44	-0.35	-0.10	0.54	0.5185	5
الجزائر	-0.12	-0.53	1.20	1.27	-0.45	0.4530	6
البرازيل	0.57	1.88	0.45	-1.76	0.61	0.2851	7
الأردن	-0.25	-0.55	1.16	0.20	0.14	0.1385	8
عمان	-0.34	-0.53	0.16	0.98	0.79	0.0683	9
موريتانيا	-0.12	-0.59		0.83	-2.58	0.0380	10
البحرين	-0.20	-0.56	1.08	-0.18	0.31	0.0373	11
اسبانيا	-0.73	2.43	-0.35	-1.47	-0.10	-0.0268	12
كوريا الجنوبية	0.25	-0.42	0.87	-0.92	0.99	-0.0561	13
اليمن	-0.39	-0.59		0.31	-2.51	-0.2217	14
العراق	-0.09	1.10		-1.81		-0.2667	15
المغرب	0.10	-0.48	-0.75	-0.32	0.19	-0.3625	16
ليبيا	-0.35	-0.58	0.14	-0.84		-0.4089	17
لبنان	-0.43	-0.52	-0.58	-0.13	0.48	-0.4143	18
الهند	0.17	-0.57	-1.15	-0.15	0.42	-0.4234	19
مصر	-1.81	-0.46	-0.45	-0.02	-0.22	-0.6843	20
السودان	-1.34	-0.58	-1.98	0.19	-0.16	-0.9280	21
تونس	-0.88	-0.53	-1.94	-0.95	-1.00	-1.0746	22

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد جاءت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغ حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص حوالي 1831 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

3.3.1 مؤشر كفاية رأس المال

تشير النتائج إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة استحوذت على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.283)، حيث بلغ كفاية رأس المال 19 في المائة خلال الفترة 2012-2015، مستفيدة من ارتفاع كفاية رأس المال في عام 2012، حيث بلغ 20.6 في المائة. حلّت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المركز الثاني بقيمة معيارية قدرت بحوالي (1.196)، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 18.8 في المائة، متاثرة بارتفاع كفاية رأس المال إلى 21.5 في المائة عام 2013. فيما حلّت المملكة الأردنية الهاشمية في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (1.162) مستفيدة من ارتفاع معدل كفاية رأس المال فوق 18 في المائة خلال الأعوام 2012 إلى 2015.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت كوريا الجنوبية في المركز الاول بين دول المقارنة والمركز السادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (0.8669)، حيث سجل معدل كفاية رأس المال حوالي 17.8 في المائة.

4.3.1 مؤشر العائد على الأصول

سجلت دولة قطر أعلى قيمة للعائد على الأصول عام 2012، حيث بلغت حوالي 2.4 في المائة، وعليه جاءت في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (1.643). فيما استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الثاني، مستفيدة من ارتفاع العائد على الآصول فوق 2 في المائة خلال الأعوام 2012 إلى 2015، وبلغت القيمة المعيارية حوالي (1.492). المركز الثالث كان من نصيب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على مستوى المجموعة ككل، فقد سجلت القيمة المعيارية حوالي (1.296).

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت تركيا على المركز الأول بين دول المقارنة والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (0.922).

5.3.1 مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض

تحسنت القيمة المعيارية في المملكة العربية السعودية نتيجة تدني نسبة القروض المتعثرة إلى اقل من 1.5 في المائة، وعليه استحوذت على المركز الأول عربياً والثاني على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت القيمة المعيارية حوالي (0.753). المركز الثاني كان من نصيب دولة قطر، وذلك نتيجة تدني نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 2 في المائة، حيث بلغت القيمة المعيارية حوالي (0.693). سلطنة عُمان حلّت بالمركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.658)، حيث سجلت نسبة للقروض المتعثرة 2 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت كوريا الجنوبية بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل وبلغت نسبة القروض المتعثرة 0.6 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015.

4.1 مؤشرات القطاع الخارجي

يتضمن مؤشر القطاع الخارجي أربع متغيرات كمية وهي : الانفتاح التجاري، والاحتياطيات الرسمية، واجمالي الاحتياطيات الرسمية بعدد شهور الواردات، والحساب الجاري، (جدول رقم 6).

1.4.1 مؤشر الانفتاح التجاري

استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.403)، مستفيدة من ارتفاع مؤشر الانفتاح إلى 180

في المائة عام 2015 و 176 في المائة عام 2012. يذكر أن عدد السلع ذات الميزة النسبية للورادات في الإمارات بلغت 35 سلعة، مما يدل على تنوع الوادرات السلعية. المركز الثاني كان من نصيب الجمهورية اللبنانية على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.131)، حيث سجل مؤشر الانفتاح حوالي 128 في المائة لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

2.4.1 مؤشر الاحتياطيات الرسمية

ا ستحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. على الرغم من تراجع الاحتياطيات الرسمية بنحو 18.7 في المائة عام 2015، الا أن متوسط الاحتياطيات الرسمية للسعودية كان الأعلى بين الدول، حيث بلغت حوالي 696 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015، وعليه قدرت القيمة المعيارية بحوالي (3.358). جاء

جدول رقم (7) : القيم المعيارية لمؤشرات القطاع الخارجي

	الانفتاح التجاري	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية	الحساب الجاري	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب
السعودية	-0.1044	3.3587	2.6981	2.6949	2.1618	1
الإمارات	2.4038	-0.2375		1.0799	1.0821	2
كوريا الجنوبية	0.3676	1.3619	-0.4583	1.0922	0.5909	3
ليبيا		-0.0668	1.8394	-0.1308	0.5473	4
لبنان	1.1315	-0.3794	1.4092	-0.3761	0.4463	5
الكويت	0.4034	-0.4777	0.1119	1.2764	0.3285	6
الجزائر	-0.5256	0.4116	1.3626	-0.0296	0.3048	7
قطر	0.4094	-0.4433	0.2033	1.0329	0.3006	8
العراق	-0.5453	-0.2802	0.4158	0.3793	-0.0076	9
عُمان	0.8654	-0.5753	-0.4244	-0.0355	-0.0425	10
البحرين	0.9367	-0.6369	-0.7104	-0.1252	-0.1339	11
الأردن	0.7131	-0.5882	-0.4826	-0.2482	-0.1515	12
موريتانيا	0.9175	-0.6635	-0.6796	-0.1962	-0.1554	13
تونس	0.4631	-0.6226	-0.6352	-0.2564	-0.2628	14
المغرب	-0.0878	-0.5586	-0.5316	-0.3448	-0.3807	15
الهند	-0.8811	1.1795	-0.4551	-1.4152	-0.3930	16
البرازيل	-1.5156	1.4329	-0.0125	-1.9517	-0.5117	17
اسبانيا	-0.5805	-0.3769	-0.8637	-0.2578	-0.5197	18
اليمن	-0.9081	-0.6408	-0.6170	-0.1948	-0.5902	19
تركيا	-0.6615	0.0381	-0.5353	-1.4104	-0.6423	20
مصر	-1.1827	-0.5770	-0.6839	-0.3201	-0.6910	21
السودان	-1.6190	-0.6579	-0.9506	-0.2629	-0.8726	22

حلت مملكة البحرين في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.936)، حيث سجل مؤشر الانفتاح 120 في المائة لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول بين دول المقارنة، وعلى المركز العاشر على مستوى الممجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.3 67)، حيث سجل مؤشر الانفتاح حوالي 98 في المائة لمتوسط الفترة 2012-2015.

في المركز الثاني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.411)، وقد تراجعت الاحتياطيات الرسمية بنحو 8.2 في المائة عام 2015 لتبلغ 187 مليار دولار أمريكي. حلت دولة ليبيا في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت نحو (-0.066)، حيث سجلت الاحتياطيات الرسمية حوالي 104 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

فيما يتعلق بدول المقارنة، حلت البرازيل في المركز الأول. كما حصلت على المركز الثاني على مستوى

المجموعة ككل بقيمة معيارية بغلت حوالي (1.432)، حيث سجلت الاحتياطيات الرسمية حوالي 363 مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

3.4.1 مؤشر تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

تراجع معدل تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات بالأشهر في المملكة العربية السعودية عام 2015، بنحو 18.7 في المائة لتبلغ 47.7 شهر عام 2015 مقارنة بحوالي 55.4 شهر عام 2014. رغم ذلك استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.698). جاءت دولة ليبيا في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (1.839)، وسجلت تغطية الاحتياطيات حوالي 36.5 شهراً لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015. المركز الثالث كان من نصيب الجمهورية اللبنانية بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.409)، حيث سجلت تغطية الاحتياطيات حوالي 30.9 شهر.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حصلت البرازيل على المركز الأول بين دول المقارنة والمركز الثامن على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي (-0.683)، حيث بلغت تغطية الاحتياطيات 12.4 شهراً.

4.4.1 مؤشر الحساب الجاري

تأثر الحساب الجاري في العديد من الدول العربية نتيجة تراجع أسعار النفط عام 2015. حلت المملكة العربية السعودية في المركز الأول رغم تراجع الحساب الجاري بنحو 45.5 في المائة عام 2015 كمحصلة لتراجع الميزان التجاري بحوالي 74 في المائة، وعليه بلغت القيمة المعيارية حوالي (2.694)، حيث بلغ الحساب الجاري حوالي 133 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة 2012-2015. المركز الثاني كان من نصيب دولة الكويت، حيث بلغت القيمة المعيارية حوالي (1.276)، وسجل الحساب الجاري حوالي 67.3 مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية. دولة الإمارات العربية حلت في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (1.079)، حيث سجل الحساب الجاري 58 مليار دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

2. بيئة وجاذبية الاستثمار

يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، فيما يلي نستعرض تقديرات القيم المعيارية للمتغيرات الكمية للمؤشرات الفرعية.

1.2 مؤشرات بيئة الاعمال

يتكون هذا المؤشر الفرعي من خمسة متغيرات وهي : بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان ودفع الضرائب.

- **مؤشر بدء النشاط التجاري**

على مستوى الدول العربية، حصلت المملكة المغربية على المركز الاول بقيمة معيارية قدرت بنحو(1.508)، ويعزى ذلك إلى انخفاض عدد الاجراءات المطلوبة للبدء في النشاط التجاري من 5 اجراءات عام 2014 إلى 4 عام 2015 ، إضافة إلى انخفاض الحد الادنى المدفوع من راس المال إلى 0 في المائة من دخل الفرد. المركز الثاني كان من نصيب دولة الامارات العربية المتحدة بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.212)، نتيجة انخفاض عدد الاجراءات المطلوبة قبل البدء في النشاط التجاري إلى 6 معاملات يتم انجازها خلال 8 ايام. كما بلغ الحد الأدنى من راس المال المدفوع 0 في المائة من دخل الفرد. بينما حلت جمهورية مصر العربية في المركز الثالث عربياً والرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.070)، بسبب انخفاض عدد المعاملات إلى 7 معاملات تنجز خلال 8 أيام، اضافة إلى انخفاض رأس المال المدفوع إلى 0 في المائة من دخل الفرد.

على مستوى دول المقارنة، حلت كوريا الجنوبية في المرتبة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بحوالي (1.934).

مؤشر تسجيل الملكية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من افضل الدول في هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل، حيث حلت في المركز الاول بقيمة معيارية بلغت (1.446)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مؤشر موثوقية البنية التحتية إلى 7 نقاط (من 8)، وكذلك إلى انخفاض عدد الإجراءات المطلوبة لنقل الملكية إلى إجرائين ينجزين خلال 6 أيام. حلت مملكة البحرين في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (0.983). يعزى ذلك لانخفاض تكلفة نقل الملكية من 2.7 في المائة من تكلفة العقار في عام 2013 إلى 1.7 في المائة عام 2015. المركز الثالث كان من نصيب دولة قطر بقيمة معيارية بلغت (0.879). يذكر أن دولة قطر تعتبر من اقل الدول تكلفة فيما يتعلق بنقل الملكية إلى المالك الجديد، حيث تبلغ التكلفة حوالي 0.3 في المائة من قيمة العقار.

بالنسبة للدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الاول والمركز السادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.516).

مؤشر الحصول على الائتمان

تصدرت المملكة العربية السعودية المركز الاول بقيمة معيارية بلغت (0.935)، نتيجة حصولها على الحد الاعلي من النقاط (8) في مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، وكذلك ارتفاع مؤشر تغطية مكتب الائتمان إلى 47.3 في المائة من البالغين عام 2015. فيما حصلت جمهورية مصر العربية على المركز الثاني عربياً والسادس على مستوى المجموعة ككل، بقيمة معيارية بلغت (0.736). يعزى ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع تغطية مكتب الائتمان إلى حدّ 21 في المائة من البالغين عام 2015 مقارنة بنسبة 19.6 في المائة عام 2013، وحصولها على 8 نقاط في مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.577)، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مؤشر تغطية السجل الائتماني إلى 7.7 في المائة من البالغين عام 2015، مقارنة بنسبة 5.8 في المائة عام 2013. إضافة الى تحسن مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، وحصولها على 7 نقاط من 8 في عام 2015.

أما بالنسبة لدول المقارنة، حلت كوريا الجنوبية بالمركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.511).

مؤشر حماية المستثمرين

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.731)، ويعزى ذلك لحصولها على الحد الأعلى من النقاط (10 نقاط) في مؤشر تنظيم تضارب المصالح، وكذلك حصولها على 9 نقاط في المؤشرين المتعلقين بحماية الأقلية المستثمرة ومحاسبة المديرين عند سوء استخدام الادارة. المركز الثاني كان من نصيب المملكة العربية السعودية بقيمة معيارية بلغت (0.645)، حيث حصلت على 9 نقاط من 10 في مؤشر محاسبة المديرين عند سوء استخدامهم للادارة. المركز الثالث كان من نصيب دولة الكويت بقيمة معيارية بلغت (0.472)، مستفيدة من حصولها على 5.7 نقطة عام 2015 في مؤشر تنظيم تضارب المصالح عام 2015، وكذلك ارتفاع مؤشر محاسبة المديرين عند سوء استخدام الادارة إلى 9 نقاط عام 2015.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الاول بقيمة معيارية بلغت (1.766).

2.2 مؤشرات قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

مؤشر دفع الضرائب

أحتلت دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.293)، ويعزى ذلك إلى انخفاض مؤشر إجمالي معدل الضريبة إلى 11.3 و 14.2 في المائة كنسبة من الأرباح عام 2015 على التوالي. إضافة إلى انخفاض مؤشر ضريبة العمل والمساهمات إلى 0 في المائة من اجمالي الأرباح. المركز الثاني كان من نصيب مملكة البحرين على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.052).

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول بقيمة معيارية بلغت (0.628).

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة متغيرات، وهي فعالية الحكومة، سيادة القانون والفساد الاداري. يذكر أن قيمة المتغيرات تتراوح بين (-2.5 و +2.5).

جدول رقم (8) : القيم المعيارية لمؤشرات بيئة الاعمال

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	مؤشر بيئة الاعمال	الترتيب
كوريا الجنوبية	1.934	0.517	1.512	1.766	0.628	1.271	1
الإمارات	1.212	1.446	0.578	0.731	1.292	1.052	2
تركيا	0.884	0.451	0.836	1.594	0.042	0.761	3
اسبانيا	0.600	0.442	1.253	0.904	0.245	0.689	4
السعودية	-0.347	0.821	0.935	0.645	0.923	0.595	5
قطر	0.455	0.851	-0.098	-0.476	1.292	0.405	6
البحرين	-0.396	0.983	0.220	0.127	1.053	0.397	7
عُمان	-0.420	0.880	0.260	-0.045	0.924	0.320	8
المغرب	1.508	-0.398	0.319	-0.218	0.351	0.313	9
الكويت	-0.856	0.251	0.319	0.472	0.959	0.229	10
تونس	0.792	0.067	0.061	0.128	-0.008	0.208	11
مصر	1.070	-0.172	0.737	-0.606	-0.736	0.059	12
لبنان	0.130	-0.183	0.319	-0.390	0.373	0.050	13
الهند	-1.531	-0.657	1.400	1.594	-0.992	-0.037	14
الأردن	0.753	-0.188	-1.549	-1.167	0.300	-0.370	15
العراق	-0.598	-0.378	-1.290	-0.304	0.359	-0.442	16
اليمن	-0.628	0.271	-1.549	-0.477	-0.295	-0.535	17
البرازيل	-1.891	-0.592	0.362	0.990	-1.640	-0.554	18
السودان	-0.548	0.192	-0.873	-1.339	-0.549	-0.624	19
الجزائر	-0.516	-1.033	-1.131	-1.253	-1.353	-1.057	20
موريتانيا	-1.018	-0.010	-0.972	-0.907	-2.460	-1.074	21
ليبيا	-0.589	-3.561	-1.648	-1.770	-0.707	-1.655	22

مؤشر فعالية الحكومة

استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر فعالية الحكومة بقيمة معيارية بلغت (1.629)، ويعزى ذلك إلى تحسن هذا المؤشر ليرتفع إلى حوالي 1.54 عام 2015 مقارنة بنحو 1.48 عام 2014. تبلغ قيمة المؤشر 1.34 لمتوسط الفترة 2012-2015. المركز الثاني كان من نصيب دولة قطر، حيث حلت في

المركز الثاني على مستوى الدول العربية والمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.312)، نتيجة تحسن المؤشر في عام 2015 ليرتفع إلى (1.0) عام 2015 مقارنة بحوالي (0.99) عام 2014. استحوذت مملكة البحرين على المركز

جدول رقم (9) : القيم المعيارية لمؤشرات فعالية الحكومة

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الامارات	1.6930	1.0294	1.8696	1.5307	1
قطر	1.3128	1.4530	1.7669	1.5109	2
اسبانيا	1.4809	1.4297	1.2492	1.3866	3
كوريا الجنوبية	1.4631	1.4193	0.9680	1.2835	4
البحرين	0.8169	0.6832	0.7549	0.7516	5
عُمان	0.4021	0.8895	0.5287	0.6068	6
الأردن	0.2151	0.7398	0.5209	0.4919	7
السعودية	0.3057	0.5212	0.3642	0.3970	8
تركيا	0.5581	0.2199	0.3499	0.3760	9
الكويت	0.0618	0.4660	0.0825	0.2035	10
تونس	0.0522	0.0145	0.1808	0.0825	11
البرازيل	-0.0149	0.0322	0.0170	0.0114	12
المغرب	0.0882	0.0033	-0.0816	0.0033	13
الهند	0.0199	0.0854	-0.2898	-0.0615	14
الجزائر	-0.4481	-0.7612	-0.3779	-0.5291	15
مصر	-0.8067	-0.5022	-0.4101	-0.5730	16
لبنان	-0.3091	-0.7915	-0.8534	-0.6513	17
موريتانيا	-0.9821	-0.9299	-0.7234	-0.8784	18
العراق	-1.1920	-1.6648	-1.3224	-1.3931	19
اليمن	-1.4436	-1.3577	-1.3925	-1.3979	20
السودان	-1.5785	-1.3403	-1.5582	-1.4923	21
ليبيا	-1.6951	-1.6388	-1.6433	-1.6591	22

الثالث عربياً والمركز الخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.816)، حيث حصلت على قيمة بلغت 0.58 لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

فيما يتعلق بدول المقارنة، استحوذت اسبانيا على المركز الاول والمركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.48).

مؤشر سيادة القانون

حصلت دولة قطر على المركز الاول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.429)، حيث سجل المؤشر حوالي 0.99 خلال الفترة 2012-2015. حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الثاني عربياً والمركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.029)، ويعزى ذلك إلى تحسن المؤشر وارتفاع قيمته من 0.57 عام 2013 إلى 0.71 عام 2015. المركز الثالث عربياً كان من نصيب المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة معيارية بلغت (0.739).

على مستوى دول المقارنة، حصلت اسبانيا على المركز الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.429).

مؤشر الفساد الإداري

حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر على المركز الأول والثاني بقيم معيارية بلغت (1.869) و (1.766) على التوالي بفضل الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الإداري والرشاوي والمحسوبيات في جميع الدوائر الحكومية، حيث بلغ متوسط هذا المؤشر حوالي 1.21 و 1.13 على التوالي. المركز الثالث عربياً والمركز الخامس على مستوى المجموعة ككل كانا من نصيب مملكة البحرين بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.754).

حلّت اسبانيا في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والثالث على مستوى المجموعة ككل.

3.2 مؤشرات البنية التحتية

يتضمن هذا المؤشر الفرعي خمسة متغيرات كمية وهي: الانفاق الحكومي، حصة الفرد من استهلاك الكهرباء، النقل الجوي والشحن (مليون طن-كم)، اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)

ومصادر المياه المحسنة، وقد تباينت مؤشرات الدول العربية في هذا المجال وفيما يلي نستعرض النتائج:

مؤشر الانفاق الحكومي الراسمالي

تأثرت ميزانيات العديد من الدول العربية بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ترتب عليه تحول الفائض المالي في السنوات السابقة إلى عجزٍ مالي منذ انخفاض أسعار النفط. استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (3.73)، رغم انكماش الانفاق الحكومي الراسمالي بنحو 2.2 في المائة عام 2015 مقارنة بارتفاع بلغ نحو 34.7 عام 2014. المركز الثاني عربياً والخامس على مستوى المجموعة ككل كانا من نصيب جمهورية العراق، حيث سجلت القيمة المعيارية حوالي (0.232)، رغم تراجع الانفاق الراسمالي منذ عام 2013 بمعدل 52 في المائة ليبلغ حوالي 8 مليار دولار أمريكي عام 2015، مقارنة بحوالي 36.6 مليار دولار أمريكي عام 2013. فيما حصلت دولة قطر على المركز الثالث عربياً والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.038).

جدول رقم (10)
القيم المعيارية لمؤشر البنية التحتية

	الإنفاق الحكومي الرأسمالي	حصة الفرد من استهلاك الكهرباء	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
السعودية	3.736	0.547	-0.091	1.501	0.451	1.229	1
الإمارات	-0.141	0.973	3.117	1.234	0.623	1.161	2
كوريا الجنوبية	1.255	0.904	2.339	-0.285	0.491	0.941	3
قطر	0.038	1.861	0.903	0.528	0.650	0.796	4
الكويت	-0.434	1.825	-0.455	1.957	0.583	0.695	5
البحرين	-0.650	2.245	-0.453	1.226	0.650	0.604	6
عُمان	-0.040	0.123	-0.447	0.872	0.210	0.144	7
البرازيل	0.614	-0.518	-0.141	0.181	0.509	0.129	8
اسبانيا	0.129	0.037	-0.266	-0.439	0.650	0.022	9
ليبيا	-0.463	-0.247	-0.521	0.921		-0.078	10
الأردن	-0.641	-0.582	-0.478	0.648	0.444	-0.122	11
تركيا	-0.137	-0.469	0.087	-0.804	0.638	-0.137	12
مصر	-0.393	-0.656	-0.424	-0.206	0.592	-0.217	13
تونس	-0.595	-0.711	-0.518	-0.040	0.477	-0.277	14
الجزائر	0.553	-0.744	-0.516	-0.513	-0.393	-0.323	15
لبنان	-0.627	-0.400	-0.507	-1.055	0.583	-0.401	16
المغرب	-0.419	-0.809	-0.510	0.058	-0.336	-0.403	17
الهند	0.000	-0.832	-0.085	-1.335	0.211	-0.408	18
العراق		-0.687	-0.518	-0.861	-0.247	-0.578	19
السودان	-0.656	-0.936	-0.518	-1.362	-2.295	-1.153	20
موريتانيا	-0.680			-0.694	-2.156	-1.177	21
اليمن	-0.682	-0.926		-1.533	-2.334	-1.369	22

تصدرت كوريا الجنوبية الترتيب بين دول المقارنة بقيمة معيارية بلغت حوالي (1.255).

مؤشر حصة الفرد من استهلاك الكهرباء

لم تتوفر بيانات عام 2015، لذلك تم الاكتفاء بالبيانات الإحصائية حتى عام 2014. تشير تقديرات القيمة

المعيارية على استحواذ مملكة البحرين على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.245)، حيث حققت البحرين في هذا الجانب حصة بلغت نحو (17.7 ألف وات) كنصيب للفرد من استهلاك الكهرباء، عن الفترة 2012-2014. فيما حلّت دولة قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية قدرت بنحو (1.861). كما سجل نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في قطر حوالي 15.6 ألف وات لمتوسط نفس الفترة الزمنية. أما دولة الكويت فجاءت في المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.825)، يذكر أن حصة الفرد من استهلاك الطاقة في الكويت تبلغ نحو 15.4 ألف وات.

مؤشر النقل الجوى والشحن (مليون طن – كم)

تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع جيّد في مجال الشحن الجوى وتتسم مطارات الدولة بقدرتها على الزيادة الاستعابية، في حين يلعب الموقع الاستراتيجي للامارات، كنقطة وصل بين الشرق والغرب، دوراً هاما في المنافسة في مجال النقل والشحن الجوى. بذلك حصلت الإمارات على المركز الأول في هذا المجال على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (3.117)، حيث بلغ معدل نمو النقل الجوى حوالي 11.4 في المائة خلال الفترة 2012-2015 وبلغ حجم الشحن الجوى حوالي 14.6 مليار طن متري عن متوسط الفترة 2012-2015. المركز الثاني عربياً والثالث على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب دولة قطر بقيمة معيارية قدرت بنحو (0.903)، حيث حققت معدل نمو بلغ 20.5 في المائة عن نفس الفترة الزمنية وبلغ حجم النقل الجوي والشحن حوالي 5.7 مليار طن متري لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015. المملكة العربية السعودية حلّت في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (-0.091)، حيث بلغ حجم الشحن الجوي مقاساً بالطن المتري حوالي 1.7 مليار طن لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.339)، حيث بلغ حجم النقل والشحن الجوى مقاساً بالطن المتري حوالي 11.5 مليار طن لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)

استحوذت دولة الكويت على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر اشتراكات الهواتف الخلوية بقيمة معيارية بلغت (1.957)، حيث سجل متوسط الاشتركات حوالي 199.3 اشتراك لكل 100 شخص لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015. في حين احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية قدرت بنحو (1.501)، وبلغ متوسط الاشتراكات حوالي 181.9 لكل 100 شخص لمتوسط نفس الفترة الزمنية. المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب دولة الإمارات العربية المتحجة بقيمة معيارية قدرت بنحو (1.234)، حيث بلغ متوسط الاشتراكات لكل 100 شخص حوالي 171.7 اشتراك لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015.

مؤشر مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول)

حصلت كل من ممكلة البحرين ودولة قطرعلى المركز الأول في هذا المؤشر بقيمة معيارية بلغت (0.650)، حيث بلغت نسبة السكان الذين لديهم امكانية الوصول للمياه المحسنة 100 في المائة لمتوسط الفترة الزمنية 2012-2015. حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.623)، حيث بلغت نسبة السكان الذين لديهم امكانية للوصول لمصادر المياه المحسنة حوالي 99.6 في المائة من السكان.

الجداول الإحصائية [18]

المملكة الأردنية الهاشمية	40
دولة الإمارات العربية المتحدة	41
مملكة البحرين	42
الجمهورية التونسية	43
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية	44
المملكة العربية السعودية	45
الجمهورية السودانية	46
جمهورية العراق	47
سلطنة عُمان	48
دولة قطر	49
دولة الكويت	50
الجمهورية اللبنانية	51
دولة ليبيا	52
جمهورية مصر العربية	53
المملكة المغربية	54
جمهورية موريتانيا الإسلامية	55
الجمهورية اليمنية	56

[18] تم ترتيب الدول العربية المدرجة في العدد الثاني، استناداً للترتيب الأبجدي للدول والمعتمد في تقارير صندوق النقد العربي.

المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.65	2.83	3.10	2.38	0.180	14
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	3,978	3,965	3,977	3,976	-0.615	16
معدل التضخم.	4.52	4.83	2.89	-0.87	0.408	10
معدل البطالة.	12.20	12.60	11.10	11.97	-0.171	14
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	12.14	4.42	1.90	0.660	4
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-2.5	-1.8	-0.7	-1.2	0.246	9
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	7.19	8.12	10.25	9.59	-0.673	19
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	15.4	15.6	15.9	15.5	0.706	5
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-31.48	4.83	17.68	3.55	-0.252	14
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	22.55	24.30	25.16	26.36	-0.552	16
كفاية رأس المال (%).	19.01	18.39	18.40	18.80	1.162	3
العائد على الاصول (%).	1.10	1.20	1.40	1.42	0.196	9
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	7.70	7.00	5.60	4.90	0.137	13
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	120.51	114.31	113.07	98.08	0.713	6
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	8.8	13.8	16.0	16.6	-0.588	17
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	3.60	6.30	7.20	8.00	-0.483	12
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-2,960	-4,718	-3,509	-2,612	-0.248	13
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	1,438	1,548	1,490	-0.641	17
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	2,093	2,129	2,104		-0.582	13
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	188	172	172	169	-0.478	13
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	128	142	148	179	0.648	7
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	96.9	96.9	96.9	96.9	0.444	13
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	0.00	-0.04	0.13	0.14	0.215	9
سيادة القانون.	0.38	0.40	0.48	0.46	0.740	6
الفساد الاداري.	0.08	0.10	0.15	0.26	0.521	7
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	84.6	84.8	84.8	0.753	7
تسجيل الملكية.	..	60.1	62.2	62.2	-0.188	16
الحصول على الائتمان.	..	12.5	0.0	0.0	-1.549	20
حماية المستثمرين.	..	30.0	35.0	35.0	-1.167	19
دفع الضرائب	..	81.4	81.5	73.3	0.300	11

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.
قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.
قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.
(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	6.79	4.73	3.08	3.76	0.596	2
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	35,899	37,233	38,185	39,313	1.292	2
معدل التضخم.	..	1.10	2.30	4.30	0.453	7
معدل البطالة.	4.00	3.80	3.60	3.80	0.888	6
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	3.13	5.33	6.21	0.516	9
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	5.2	9.3	18.7	-6.6	0.491	6
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	103.26	110.95	112.97	105.35	-0.230	7
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.4	2.4	2.5	2.8	-1.081	19
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	73.74	53.03	16.22	-11.50	0.899	3
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	226.71	234.18	261.14	283.20	-0.176	7
كفاية رأس المال (%).	20.60	19.30	18.10	18.00	1.284	1
العائد على الاصول (%).	..	1.60	1.70	1.80	0.887	5
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	7.30	5.64	5.20	0.175	12
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	175.96	176.42	173.36	180.47	2.404	1
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	57.1	68.2	78.4	93.9	-0.238	8
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	..	..	..	..	..	..
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	44,329	73,955	74,091	40,354	1.080	4
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)		12,505	11,599	14,428	-0.141	10
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	10,537	10,636	10,904		0.973	4
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	12033	14082	15527	16647	3.117	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	149.6	171.9	178.1	187.3	1.234	3
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	99.6	99.6	99.6	99.6	0.623	5
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	1.15	1.18	1.48	1.54	1.693	1
سيادة القانون.	0.57	0.65	0.71	0.71	1.029	4
الفساد الاداري.	1.18	1.30	1.23	1.12	1.870	1
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	88.5	88.49	88.5	1.212	3
تسجيل الملكية.	..	95.5	89.2	89.2	1.446	1
الحصول على الائتمان.	..	56.3	45.0	45.0	0.578	7
حماية المستثمرين.	..	53.3	58.3	61.7	0.731	6
دفع الضرائب.	..	99.4	99.4	99.4	1.292	1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مملكة البحرين

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.73	5.42	4.35	2.86	0.484	5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	20,397	21,249	21,970	22,348	0.376	6
معدل التضخم.	2.75	3.31	2.65	1.84	0.441	8
معدل البطالة.	3.70	3.70	3.90	3.77	0.893	5
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	5.53	3.28	8.67	0.623	6
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-0.6	-1.1	-1.2	-4.0	0.242	10
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	8.06	7.82	8.22	5.58	-0.679	20
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.2	1.1	0.8	0.8	-1.297	21
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	3.92	-6.99	46.96	-42.67	-0.196	13
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	21.26	22.66	21.33	22.95	-0.556	17
كفاية رأس المال (%).	19.30	18.50	18.30	17.60	1.084	4
العائد على الاصول (%).	1.20	1.10	1.40	0.50	-0.182	15
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.84	5.60	4.62	4.41	0.315	10
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	122.19	121.22	116.88	..	0.937	3
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	5.5	5.5	6.2	4.4	-0.637	19
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	3.17	3.01	3.68	3.37	-0.710	19
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	2,524	2,578	2,410	1,523	-0.125	9
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	1,349	1,289	1,184	-0.650	18
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	17,530	17,399	18,217	..	2.245	1
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	338	266	258	240	-0.453	11
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	161.2	165.9	173.3	185.3	1.226	4
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	100.0	100.0	100.0	100.0	0.650	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	0.55	0.60	0.59	0.57	0.817	5
سيادة القانون.	0.28	0.36	0.45	0.46	0.683	7
الفساد الاداري.	0.40	0.46	0.30	0.17	0.755	5
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.9	76.1	76.2	-0.396	12
تسجيل الملكية.	..	86.4	81.1	81.1	0.983	2
الحصول على الائتمان.	..	43.8	40.0	40.0	0.220	13
حماية المستثمرين.	..	50.0	50.0	50.0	0.127	10
دفع الضرائب.	..	94.4	94.4	94.4	1.053	3

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية التونسية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	4.00	3.00	2.87	0.99	0.174	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	4,169	4,251	4,329	4,329	-0.598	15
معدل التضخم.	5.14	5.80	4.94	4.86	0.031	16
معدل البطالة.	14.00	13.30	13.30	13.53	-0.374	16
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	0.51	-7.93	-0.71	-0.344	19
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-1.1	-2.1	-1.7	-4.6	0.223	12
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	14.32	12.20	12.20	10.08	-0.658	16
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	27.9	21.7	23.0	21.8	1.800	1
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	24.76	-41.71	-43.67	-19.65	-0.881	20
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	34.35	35.59	37.17	34.24	-0.534	14
كفاية رأس المال (%).	11.80	8.20	9.40	9.51	-1.935	18
العائد على الاصول (%).	0.60	0.25	0.90	..	-0.948	19
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	12.80	14.50	13.80	14.50	-1.002	18
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	108.00	104.80	102.12	92.57	0.463	7
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	8.6	7.7	7.7	7.5	-0.623	18
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	4.49	4.03	3.93	4.69	-0.635	16
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-3,385	-3,722	-3,877	-4,334	-0.256	14
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	2,604	2,614	2,373	-0.595	15
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	1,331	1,418	1,435	..	-0.711	16
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	16	15	13	10	-0.518	18
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	118.1	115.6	128.5	129.9	-0.040	11
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	96.9	97.3	97.7	97.7	0.477	11
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.04	-0.07	-0.12	-0.10	0.052	12
سيادة القانون.	-0.15	-0.21	-0.13	-0.05	0.014	13
الفساد الاداري.	-0.14	-0.14	-0.09	-0.11	0.181	10
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	85.0	85.1	85.1	0.792	6
تسجيل الملكية.	..	72.0	63.2	63.2	0.067	12
الحصول على الائتمان.	..	43.8	35.0	35.0	0.061	14
حماية المستثمرين.	..	56.7	46.7	46.7	0.128	9
دفع الضرائب.	..	74.1	73.9	69.0	-0.008	14

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

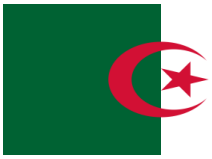

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.40	2.80	3.80	3.90	0.346	8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	4,581	4,618	4,701	4,794	-0.576	13
معدل التضخم.	8.89	3.25	2.92	4.78	0.067	15
معدل البطالة.	11.00	9.80	9.50	10.10	0.071	13
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	3.37	8.09	-7.66	0.106	13
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-10.1	-3.2	-14.0	-35.1	-0.171	18
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	81.74	75.53	73.34	58.15	-0.391	11
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.8	12.2	12.9	13.4	0.291	11
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	7.36	1.95	3.33	-2.44	-0.121	11
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	29.32	34.61	39.24	36.04	-0.535	15
كفاية رأس المال (%).	..	21.50	16.00	..	1.197	2
العائد على الاصول (%).	1.90	1.90	2.00	..	1.271	3
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	11.73	10.56	9.21	9.45	-0.453	17
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	65.35	63.63	62.51	..	-0.526	13
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	191.3	194.7	187.2	173.0	0.412	5
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	34.31	32.78	28.20	25.92	1.363	4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	17,757	12,488	757	-4,230	-0.030	7
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	23,575	30,511	31,740	0.553	4
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	1,122	1,236	1,277	..	-0.744	17
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15	18	22	25	-0.516	16
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	97.5	100.8	108.4	113.0	-0.513	15
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	84.9	84.5	84.0	83.6	-0.393	18
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.54	-0.54	-0.48	-0.51	-0.448	16
سيادة القانون.	-0.75	-0.66	-0.73	-0.83	-0.761	16
الفساد الاداري.	-0.47	-0.47	-0.62	-0.68	-0.378	15
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.1	74.1	76.1	-0.516	14
تسجيل الملكية.	..	50.6	43.8	43.8	-1.033	21
الحصول على الائتمان.	..	18.8	10.0	10.0	-1.131	18
حماية المستثمرين.	..	30.0	33.3	33.3	-1.253	20
دفع الضرائب.	..	41.6	45.0	46.1	-1.353	20

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة العربية السعودية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	5.38	2.67	3.64	3.49	0.417	6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	20,697	20,753	21,031	21,313	0.346	7
معدل التضخم.	2.89	3.51	2.67	2.18	0.413	9
معدل البطالة.	5.60	5.70	5.60	5.63	0.650	7
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	2.92	10.11	-2.69	0.353	11
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	99.5	58.8	18.1	-89.6	0.939	4
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	332.39	307.34	277.37	163.88	0.491	6
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.3	2.7	2.8	3.3	-1.047	18
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	19.70	10.23	1.81	-12.74	-0.047	9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	267.45	300.29	334.99	365.85	-0.067	6
كفاية رأس المال (%).	18.23	17.87	17.88	17.65	0.904	5
العائد على الاصول (%).	2.14	2.00	2.02	2.05	1.473	2
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.67	1.31	1.08	1.24	0.883	2
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	83.74	82.97	80.91	72.53	-0.104	12
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	673.7	737.8	744.4	627.0	3.359	1
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	55.53	56.76	55.43	47.69	2.698	1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	158,545	164,763	135,442	73,758	2.695	1
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	82,667	111,321	108,831	3.736	1
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	7,870	8,405	8,741		0.547	6
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	1815	1694	1600	1783	-0.091	6
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	187.4	184.2	179.6	176.6	1.501	2
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	97.0	97.0	97.0	97.0	0.451	12
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	0.03	0.07	0.23	0.21	0.306	8
سيادة القانون.	0.25	0.27	0.27	0.25	0.521	8
الفساد الاداري.	-0.06	0.00	0.10	0.06	0.364	8
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.		75.6	75.7	76.1	-0.347	11
تسجيل الملكية.		87.8	73.8	78.2	0.821	5
الحصول على الائتمان.		68.8	50.0	50.0	0.935	4
حماية المستثمرين.		66.7	51.7	51.7	0.645	7
دفع الضرائب.		98.8	99.2	77.2	0.923	6

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية السودانية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	0.52	4.39	2.68	4.91	0.267	12
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	1,715	1,753	1,762	1,808	-0.741	19
معدل التضخم.	37.39	29.96	36.91	16.91	-4.015	22
معدل البطالة.	14.60	14.60	14.80	14.67	-0.521	17
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	2.42	-2.99	16.30	0.557	7
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-2.6	-1.2	-0.9	-3.7	0.231	11
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	6.21	6.18	8.09	9.05	-0.679	21
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.2	6.0	5.6	6.6	-0.597	15
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-21.56	-78.30	-1.40	..	-1.341	21
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	7.55	6.94	6.26	6.93	-0.581	19
كفاية رأس المال (%).	12.00	16.60	..	0.21	-1.979	19
العائد على الاصول (%).	1.60	..	..	0.95	0.190	10
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	11.80	8.40	7.90	5.10	-0.163	15
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	24.72	23.73	19.46	19.10	-1.619	21
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	2.1	1.9	1.4	1.7	-0.658	21
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	0.19	0.17	0.19	0.17	-0.951	21
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,341	-6,242	-5,398	-3,546	-0.263	16
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	814	1,026	1,611	-0.656	19
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	142	157	159	..	-0.936	21
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	24	12	12	13	-0.518	17
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	187.4	184.2	179.6	176.6	1.501	2
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	55.5	55.5	55.5	..	-2.295	20
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-1.44	-1.51	-1.56	-1.48	-1.578	21
سيادة القانون.	-1.20	-1.26	-1.14	-1.18	-1.340	19
الفساد الاداري.	-1.51	-1.50	-1.45	-1.50	-1.558	21
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.5	73.8	75.1	-0.548	15
تسجيل الملكية.	..	78.3	63.4	63.6	0.192	11
الحصول على الائتمان.	..	25.0	15.0	15.0	-0.873	16
حماية المستثمرين.	..	30.0	31.7	31.7	-1.339	21
دفع الضرائب.	..	62.3	62.3	58.4	-0.549	16

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية العراق

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	..	6.57	0.06	3.02	0.288	11
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	5,150	5,303	5,131	5,119	-0.547	12
معدل التضخم.	6.09	1.88	2.24	-1.19	0.503	5
معدل البطالة.	15.20	15.10	16.40	15.57	-0.638	18
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	-9.15	-21.57	30.53	-0.045	15
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	12.6	-4.5	18.7	-1.2	0.483	7
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	102.76	97.63	90.38	46.35	-0.337	9
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.1	1.0	1.1	0.8	-1.293	20
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	29.07	18.16	-6.21	-26.98	-0.089	10
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	12.94	14.94	15.61	16.55	-0.568	18
كفاية رأس المال (%).	..	..	..	..	..	..
العائد على الاصول (%).	0.06	..	..	..	-1.811	22
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	73.61	58.44	63.31	56.92	-0.545	14
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	70.3	77.7	66.3	53.7	-0.280	9
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	16.83	18.49	17.61	18.96	0.416	5
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	26,126	29,541	22,590	24,428	0.379	6
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	34,632	21,381	7,919	0.232	5
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	1,338	1,466	1,781	..	-0.687	15
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15	11	11	11	-0.518	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	81.6	96.1	94.9	93.8	-0.861	18
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	86.1	86.5	86.6	86.6	-0.247	16
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-1.12	-1.12	-1.13	-1.27	-1.192	19
سيادة القانون.	-1.50	-1.48	-1.36	-1.46	-1.665	22
الفساد الاداري.	-1.25	-1.26	-1.34	-1.37	-1.322	19
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.8	74.0	73.5	-0.598	17
تسجيل الملكية.	..	62.7	55.7	55.8	-0.378	17
الحصول على الائتمان.	..	18.8	5.0	5.0	-1.290	19
حماية المستثمرين.	..	43.3	45.0	45.0	-0.304	13
دفع الضرائب.	..	79.5	79.5	80.9	0.359	9

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

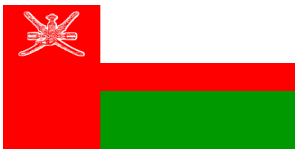

سلطنة عُمان

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	..	4.37	2.54	5.65	0.506	3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	17,885	16,938	16,020	15,966	0.105	8
معدل التضخم.	2.91	1.25	1.01	0.07	0.655	3
معدل البطالة.	7.40	7.30	7.20	7.30	0.434	10
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	-0.15	0.42	-6.74	-0.281	17
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-0.2	-0.2	-0.9	-17.8	0.151	15
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	35.04	36.14	35.52	17.92	-0.573	14
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.1	3.1	3.0	3.5	-0.993	17
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	0.00	11.40	-0.34	-26.67	-0.338	15
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	32.18	34.00	38.00	45.79	-0.530	13
كفاية رأس المال (%).	16.00	16.20	15.43	15.47	0.164	9
العائد على الاصول (%).	1.77	1.80	1.71	1.74	0.978	4
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.10	2.00	1.94	1.80	0.788	4
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	116.34	128.22	116.25	108.59	0.865	5
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	14.4	16.0	16.3	17.5	-0.575	15
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	6.71	5.97	7.02	8.42	-0.424	9
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	8,848	7,527	5,248	4,057	-0.036	8
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	13,440	15,133	16,824	-0.040	8
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	5,929	6,095	5,981	..	0.123	7
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	241	251	292	412	-0.447	10
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	159.3	154.6	157.8	159.9	0.872	6
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	93.3	93.3	93.4	93.4	0.210	15
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	0.27	0.22	0.29	0.09	0.402	7
سيادة القانون.	0.59	0.57	0.58	0.46	0.889	5
الفساد الاداري.	0.08	0.08	0.25	0.20	0.529	6
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	76.5	76.7	72.4	-0.420	13
تسجيل الملكية.	..	88.2	77.4	77.4	0.880	3
الحصول على الائتمان.	..	56.3	35.0	35.0	0.260	12
حماية المستثمرين.	..	50.0	46.7	46.7	-0.045	11
دفع الضرائب.	..	92.4	92.4	90.6	0.924	5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة قطر

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	4.69	4.41	3.98	3.55	0.499	4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	73,678	73,791	74,227	74,687	3.354	1
معدل التضخم.	1.87	3.13	3.08	1.88	0.465	6
معدل البطالة.	0.50	0.30	0.30	0.37	1.333	1
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	4.88	5.17	-22.48	-0.506	20
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	26.2	28.9	36.9	-1.0	0.971	3
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	82.67	94.16	90.34	49.60	-0.359	10
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.5	5.7	6.8	4.3	-0.563	14
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	31.80	359.66	16.88	-62.15	2.703	1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	69.37	79.50	95.06	114.58	-0.444	9
كفاية رأس المال (%).	18.90	16.00	16.30	15.40	0.468	7
العائد على الاصول (%).	2.40	2.10	2.10	2.00	1.628	1
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.70	1.90	1.70	1.60	0.823	3
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	105.75	102.38	99.03	92.06	0.409	8
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	33.2	42.1	43.2	36.9	-0.443	12
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	12.73	15.89	16.50	15.71	0.203	6
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	52,134	62,000	60,461	49,410	1.033	5
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	19,131	15,355	16,269	0.038	7
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	15,123	16,183	15,471	..	1.861	2
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	4307	4961	5993	7563	0.903	3
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	126.9	152.6	145.8	153.6	0.528	8
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	100.0	100.0	100.0	100.0	0.650	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	0.96	1.08	0.99	1.00	1.313	4
سيادة القانون.	1.04	1.05	0.99	0.88	1.453	1
الفساد الاداري.	1.20	1.25	1.09	0.98	1.767	2
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	82.3	82.3	82.4	0.455	9
تسجيل الملكية.	..	80.9	80.2	80.2	0.851	4
الحصول على الائتمان.	..	43.8	30.0	30.0	-0.098	15
حماية المستثمرين.	..	43.3	41.7	41.7	-0.476	15
دفع الضرائب.	..	99.4	99.4	99.4	1.292	1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الكويت

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	6.63	1.15	0.50	1.85	0.133	17
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	39,454	37,974	36,543	35,889	1.281	3
معدل التضخم.	3.20	2.70	2.91	3.27	0.380	11
معدل البطالة.	3.40	3.20	3.00	3.20	0.966	2
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	-1.35	-11.96	-14.77	-1.098	21
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	48.0	45.2	32.3	-15.8	1.109	1
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	109.63	113.90	102.00	50.50	-0.293	8
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.7	0.7	0.9	1.3	-1.306	22
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	21.16	11.22	3.76	-2.28	0.078	8
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	97.03	104.06	110.01	112.44	-0.417	8
كفاية رأس المال (%).	14.40	14.30	14.20	..	-0.348	12
العائد على الاصول (%).	1.20	1.00	1.10	1.10	-0.100	12
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.20	3.60	2.90	2.80	0.538	7
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	101.01	97.61	100.04	99.64	0.403	9
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	33.1	32.4	35.2	31.0	-0.478	13
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	14.29	15.08	14.30	12.40	0.112	7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	66,186	79,137	69,477	54,409	1.276	2
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	6,443	6,037	6,092	-0.434	13
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	15,552	15,722	14,911	..	1.825	3
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	267	246	268	276	-0.455	12
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	156.9	190.3	218.4	231.8	1.957	1
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	99.0	99.0	99.0	99.0	0.583	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.07	-0.06	-0.15	-0.02	0.062	11
سيادة القانون.	0.39	0.40	0.05	0.03	0.466	9
الفساد الاداري.	-0.16	-0.15	-0.26	-0.22	0.083	11
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	70.0	70.4	74.5	-0.856	19
تسجيل الملكية.	..	71.7	68.4	68.4	0.251	10
الحصول على الائتمان.	..	50.0	40.0	40.0	0.319	9
حماية المستثمرين.	..	53.3	55.0	55.0	0.472	8
دفع الضرائب.	..	92.5	92.5	92.5	0.959	4

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اللبنانية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.20	0.90	1.80	1.30	-0.087	18
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	8,045	7,561	7,251	7,045	-0.417	11
معدل التضخم.		5.54	0.75		0.359	12
معدل البطالة.	6.20	6.20	6.40	6.27	0.568	8
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	10.73	0.58	1.28	0.438	10
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-4.0	-4.2	-3.0	-3.9	0.180	14
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	9.40	9.42	10.88	9.58	-0.668	17
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	15.8	14.9	14.8	14.7	0.631	6
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-1.11	-12.05	-3.57	-9.72	-0.429	18
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	39.60	43.75	47.24	50.21	-0.518	12
كفاية رأس المال (%).	13.00	12.20	14.93	14.40	-0.580	15
العائد على الاصول (%).	1.01	0.99	1.13	1.20	-0.131	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	3.79	3.97	4.01	4.20	0.483	8
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	133.55	128.03	126.85	121.93	1.131	2
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	52.5	47.9	50.7	48.5	-0.379	11
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	30.97	28.00	30.95	33.71	1.409	3
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,859	-9,549	-11,471	-11,667	-0.376	19
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	3,927	738	740	-0.627	16
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	3,340	2,798	3,194	..	-0.400	10
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	51	70	60	54	-0.507	14
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	80.8	80.6	88.3	87.1	-1.055	19
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	99.0	99.0	99.0	99.0	0.583	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.35	-0.40	-0.38	-0.47	-0.309	15
سيادة القانون.	-0.74	-0.78	-0.76	-0.79	-0.792	17
الفساد الاداري.	-0.87	-0.93	-1.06	-0.88	-0.853	18
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	79.5	79.8	79.7	0.130	10
تسجيل الملكية.	..	63.7	61.1	60.0	-0.183	15
الحصول على الائتمان.	..	50.0	40.0	40.0	0.319	9
حماية المستثمرين.	..	50.0	40.0	40.0	-0.390	14
دفع الضرائب.	..	82.0	81.7	77.1	0.373	8

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة ليبيا

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	..	..	-24.00	-6.40	-3.853	22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	4,509	..	..	..	-0.585	14
معدل التضخم.	6.06	2.61	..	..	0.168	14
معدل البطالة.	19.20	19.20	19.20	19.20	-1.109	20
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	-48.77	-38.78	-15.03	-3.910	22
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	6.4	-12.2	-17.7	-21.8	-0.044	17
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	55.66	42.88	17.04	12.31	-0.570	13
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.1	4.5	5.1	2.5	-0.909	16
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	13.13	-2.72	-15.68	-12.00	-0.352	16
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	6.83	..	..	..	-0.581	20
كفاية رأس المال (%).	15.70	..	..	..	0.138	10
العائد على الاصول (%).	0.70	0.60	..	..	-0.841	17
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	..	..	..	..	..	..
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	..	..	..	..	..	..
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	124.6	119.7	93.6	77.6	-0.067	7
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	..	39.76	34.12	35.65	1.839	2
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	3,173	23,836	10	-19,034	-0.131	10
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	9,475	3,586	3,490	-0.463	14
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	3,552	4,386	3,923	..	-0.247	9
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	2	4	4	4	-0.521	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	155.8	165.0	161.1	157.0	0.921	5
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	..	..	..	..	..	..
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-1.48	-1.49	-1.71	-1.70	-1.695	22
سيادة القانون.	-1.14	-1.36	-1.53	-1.69	-1.639	21
الفساد الاداري.	-1.40	-1.52	-1.61	-1.69	-1.643	22
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	74.6	74.3	72.6	-0.589	16
تسجيل الملكية.	..	0.0	0.0	0.0	-3.561	22
الحصول على الائتمان.	..	6.3	0.0	0.0	-1.648	22
حماية المستثمرين.	..	26.7	25.0	25.0	-1.770	22
دفع الضرائب.	..	54.7	54.8	63.8	-0.707	17

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية مصر العربية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.19	2.11	2.23	4.20	0.167	16
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	2,659	2,654	2,654	2,707	-0.689	18
معدل التضخم.	7.12	9.42	10.15	10.36	-0.626	20
معدل البطالة.	12.70	13.20	13.20	13.03	-0.309	15
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	6.18	7.22	8.71	0.798	1
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-27.7	-37.1	-36.0	-18.4	-0.594	19
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	50.53	54.24	64.34	85.37	-0.429	12
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	12.5	13.6	12.1	12.6	0.311	10
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-29.87	-11.82	-28.27	-120.40	-1.806	22
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	76.52	75.67	78.24	87.55	-0.461	10
كفاية رأس المال (%).	14.90	13.70	13.90	13.50	-0.452	14
العائد على الاصول (%).	1.00	1.00	1.30	1.30	-0.018	11
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	9.80	9.30	8.50	7.20	-0.223	16
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	41.16	40.74	37.41	34.85	-1.183	19
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	15.7	16.5	14.9	15.9	-0.577	16
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	3.44	3.94	3.28	3.96	-0.684	18
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-7,901	-9,541	-3,787	-5,923	-0.320	17
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	6,118	7,448	7,821	-0.393	11
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	1,701	1,700	1,697	..	-0.656	14
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	356	387	419	398	-0.424	9
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	119.9	121.5	114.3	111.0	-0.206	12
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	98.8	99.1	99.2	99.4	0.592	6
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.82	-0.89	-0.84	-0.76	-0.807	17
سيادة القانون.	-0.46	-0.60	-0.60	-0.50	-0.502	15
الفساد الاداري.	-0.59	-0.60	-0.59	-0.56	-0.410	16
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	87.2	87.3	87.5	1.070	4
تسجيل الملكية.	..	69.1	58.1	58.2	-0.172	14
الحصول على الائتمان.	..	56.3	50.0	50.0	0.737	6
حماية المستثمرين.	..	36.7	41.7	43.3	-0.606	17
دفع الضرائب.	..	61.0	59.0	51.4	-0.736	18

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة المغربية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	3.01	4.54	2.55	4.51	0.385	7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	3,015	3,107	3,142	3,240	-0.663	17
معدل التضخم.	1.28	1.89	0.44	1.56	0.658	2
معدل البطالة.	9.00	9.20	10.20	9.47	0.153	12
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	3.13	6.42	-9.12	-0.021	14
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-7.0	-6.6	-5.4	-9.4	0.081	16
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	26.26	27.22	28.60	24.35	-0.594	15
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	24.0	22.4	22.1	21.2	1.639	2
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	-16.65	0.90	21.93	30.04	0.098	7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	70.40	72.86	75.19	64.69	-0.475	11
كفاية رأس المال (%).	12.30	13.30	13.80	..	-0.753	16
العائد على الاصول (%).	1.00	1.00	0.90	..	-0.319	16
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.00	5.90	6.90	..	0.192	11
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	85.12	80.02	81.18	76.38	-0.088	11
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	15.6	17.1	20.6	22.5	-0.559	14
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	4.51	4.84	6.09	7.11	-0.532	13
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-7,991	-9,367	-7,860	-6,518	-0.345	18
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	6,358	6,261	6,981	-0.419	12
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	819	875	866	..	-0.809	18
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	39	43	54	48	-0.510	15
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	120.0	128.5	131.7	126.9	0.058	10
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	84.6	85.1	85.3	85.4	-0.336	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.05	-0.03	-0.07	-0.06	0.088	10
سيادة القانون.	-0.20	-0.24	-0.05	-0.08	0.003	14
الفساد الاداري.	-0.44	-0.36	-0.26	-0.25	-0.082	13
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	90.3	90.3	92.1	1.508	2
تسجيل الملكية.	..	55.0	55.3	62.7	-0.398	18
الحصول على الائتمان.	..	50.0	40.0	40.0	0.319	9
حماية المستثمرين.	..	46.7	45.0	45.0	-0.218	12
دفع الضرائب.	..	77.9	77.8	83.6	0.351	10

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية موريتانيا الاسلامية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	5.80	6.09	4.21	-2.70	0.317	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	1,272	1,316	1,338	..	-0.766	21
معدل التضخم.	4.94	4.13	3.54	..	0.190	13
معدل البطالة.	31.10	31.10	31.00	31.07	-2.647	22
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	10.98	5.81	-1.60	0.536	8
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	0.1	0.0	-0.5	-0.4	0.287	8
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	1.54	1.41	1.00	1.20	-0.706	22
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	21.1	21.5	16.3	18.1	1.205	4
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	..	2.46	..	..	-0.124	12
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	1.21	..	..	..	-0.591	22
كفاية رأس المال (%).	..	..	..	..	..	..
العائد على الاصول (%).	1.43	..	1.90	..	0.828	7
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	25.70	20.40	23.90	27.60	-2.576	20
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	132.49	121.87	103.72	..	0.918	4
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	0.9	1.0	0.6	0.7	-0.663	22
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	3.68	3.89	2.90	4.37	-0.680	17
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-268	-1,178	-1,224	-1,471	-0.196	12
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	565	584	612	-0.680	20
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	..	..	..	..	..	..
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	106.0	102.5	94.2	89.3	-0.694	16
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	56.7	57.9	57.9	57.9	-2.156	19
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-0.90	-1.00	-0.99	-1.03	-0.982	18
سيادة القانون.	-0.90	-0.96	-0.82	-0.82	-0.930	18
الفساد الاداري.	-0.72	-0.79	-0.92	-0.91	-0.723	17
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	58.2	66.0	86.9	-1.018	20
تسجيل الملكية.	..	73.7	60.6	60.0	-0.010	13
الحصول على الائتمان.	..	18.8	10.0	20.0	-0.972	17
حماية المستثمرين.	..	36.7	36.7	36.7	-0.907	18
دفع الضرائب.	..	27.8	17.7	18.0	-2.460	22

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اليمنية

المؤشر	2012	2013	2014	2015	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.	2.39	4.82	-0.19	-28.10	-1.620	21
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة).	1,110	1,134	1,104	774	-0.782	22
معدل التضخم.	9.89	10.97	..	..	-0.814	21
معدل البطالة.	17.70	17.70	17.40	17.60	-0.901	19
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.	..	2.91	0.49	-11.46	-0.342	18
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي مليار دولار امريكي.	-1.7	-2.8	-1.4	-3.9	0.221	13
الايرادات العامة (بدون المنح) مليار دولار امريكي.	11.19	9.95	10.38	4.90	-0.671	18
الايرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.9	8.2	8.0	9.2	-0.289	13
القطاع النقدي والمصرفي						
معدل نمو الاصول الاجنبية.	13.82	-11.23	-18.70	..	-0.387	17
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك .	1.64	2.28	..	..	-0.589	21
كفاية رأس المال (%).	..	..	..	..	..	..
العائد على الاصول (%).	1.20	1.50	..	..	0.311	8
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	25.50	21.70	24.70	..	-2.511	19
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري.	61.36	52.51	49.84	32.73	-0.908	18
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	6.1	5.5	3.9	3.5	-0.641	20
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر	5.70	5.10	3.90	3.40	-0.617	15
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-527	-335	-1,530	-1,488	-0.195	11
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الإنفاق الحكومي الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)	..	870	599	209	-0.682	21
حصة الفرد من استهلاك الكهرباء (كيلووات).	190	191	247	..	-0.926	20
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	58.3	69.0	68.5	68.0	-1.533	22
مصادر المياه المحسنة (كنسبة من السكان الذين لديهم إمكانية الوصول).	54.9	..	..	..	-2.334	21
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة.	-1.26	-1.21	-1.41	-1.64	-1.444	20
سيادة القانون.	-1.26	-1.17	-1.17	-1.24	-1.358	20
الفساد الاداري.	-1.23	-1.21	-1.55	-1.45	-1.392	20
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري.	..	73.6	73.6	73.4	-0.628	18
تسجيل الملكية.	..	79.2	65.2	65.2	0.271	9
الحصول على الائتمان.	..	12.5	0.0	0.0	-1.549	20
حماية المستثمرين.	..	40.0	43.3	43.3	-0.477	16
دفع الضرائب.	..	63.6	63.7	71.6	-0.295	15

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة البيانات الاقتصادية و تقرير التنمية الاقتصادية العالمية، صندوق النقد الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الرسوم البيانية للمؤشرات[19]

أولا : الاقتصاد الكلي	**58**
القطاع الحقيقي	**58**
مالية الحكومة	**61**
القطاع النقدي والمصرفي	**63**
القطاع الخارجي	**66**
ثانياً : بيئة وجاذبية الاستثمار	**68**
البنية التحتية	**68**
بيئة الأعمال	**71**
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	**73**

[19] تبين الرسوم البيانية ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر من الأفضل إلى الأقل نسبياً.

أولا : الاقتصادي الكلي

1. القطاع الحقيقي

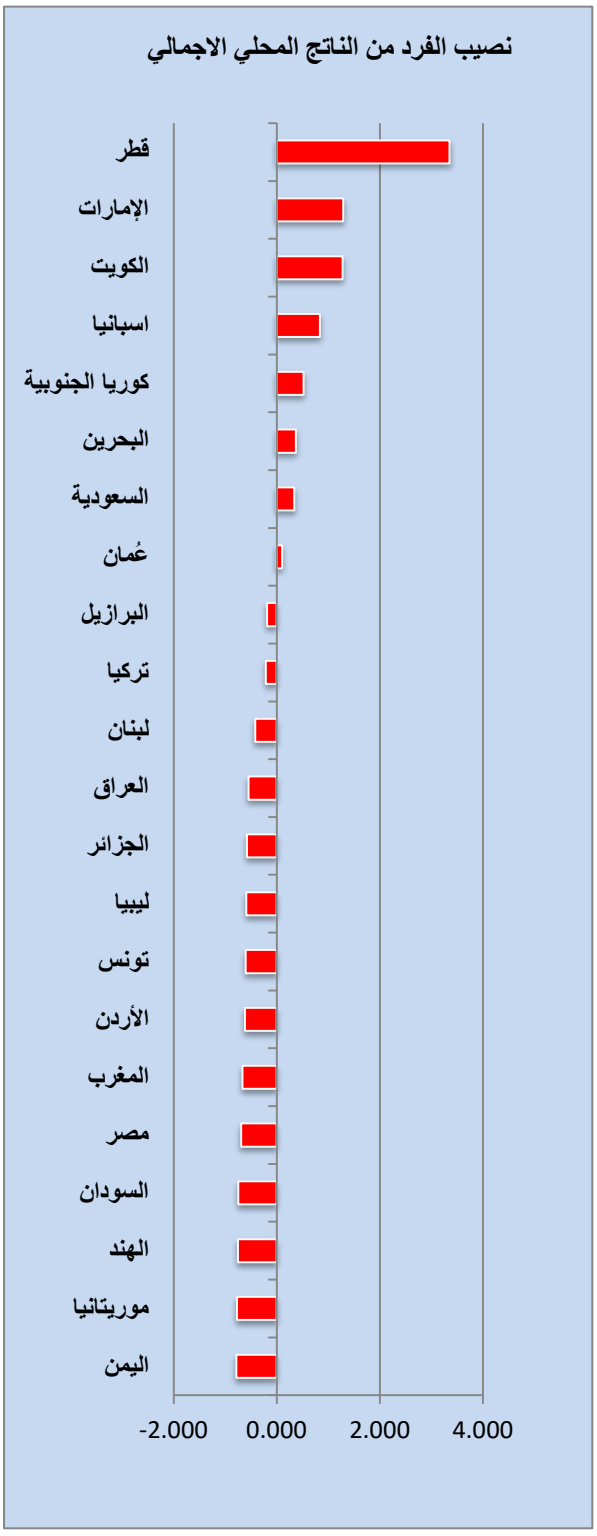

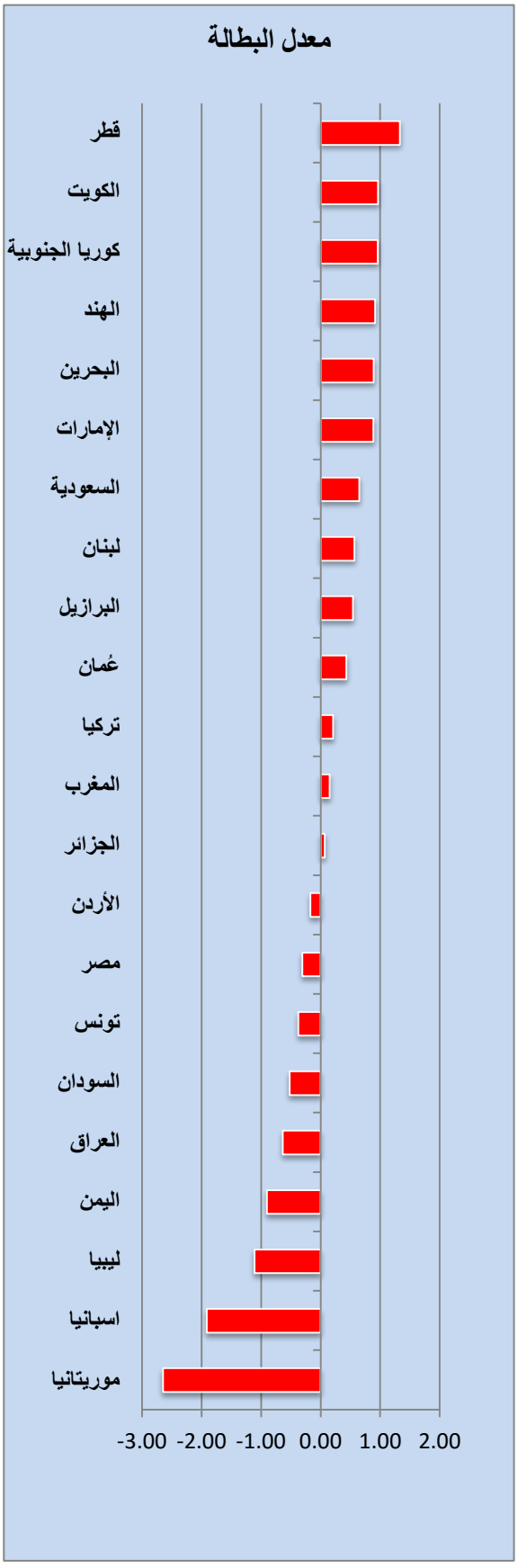
معدل البطالة
قطر
الكويت
كوريا الجنوبية
الهند
البحرين
الإمارات
السعودية
لبنان
البرازيل
عُمان
تركيا
المغرب
الجزائر
الأردن
مصر
تونس
السودان
العراق
اليمن
ليبيا
اسبانيا
موريتانيا
-3.00 -2.00 -1.00 0.00 1.00 2.00

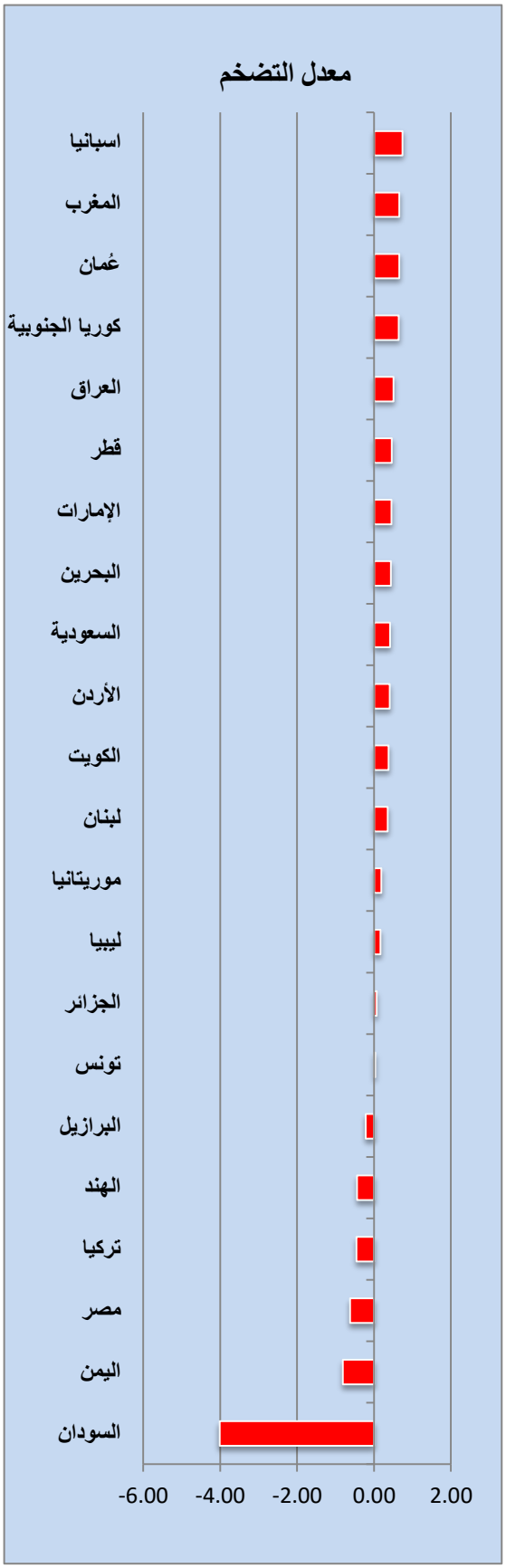
معدل التضخم
اسبانيا
المغرب
عُمان
كوريا الجنوبية
العراق
قطر
الإمارات
البحرين
السعودية
الأردن
الكويت
لبنان
موريتانيا
ليبيا
الجزائر
تونس
البرازيل
الهند
تركيا
مصر
اليمن
السودان
-6.00 -4.00 -2.00 0.00 2.00

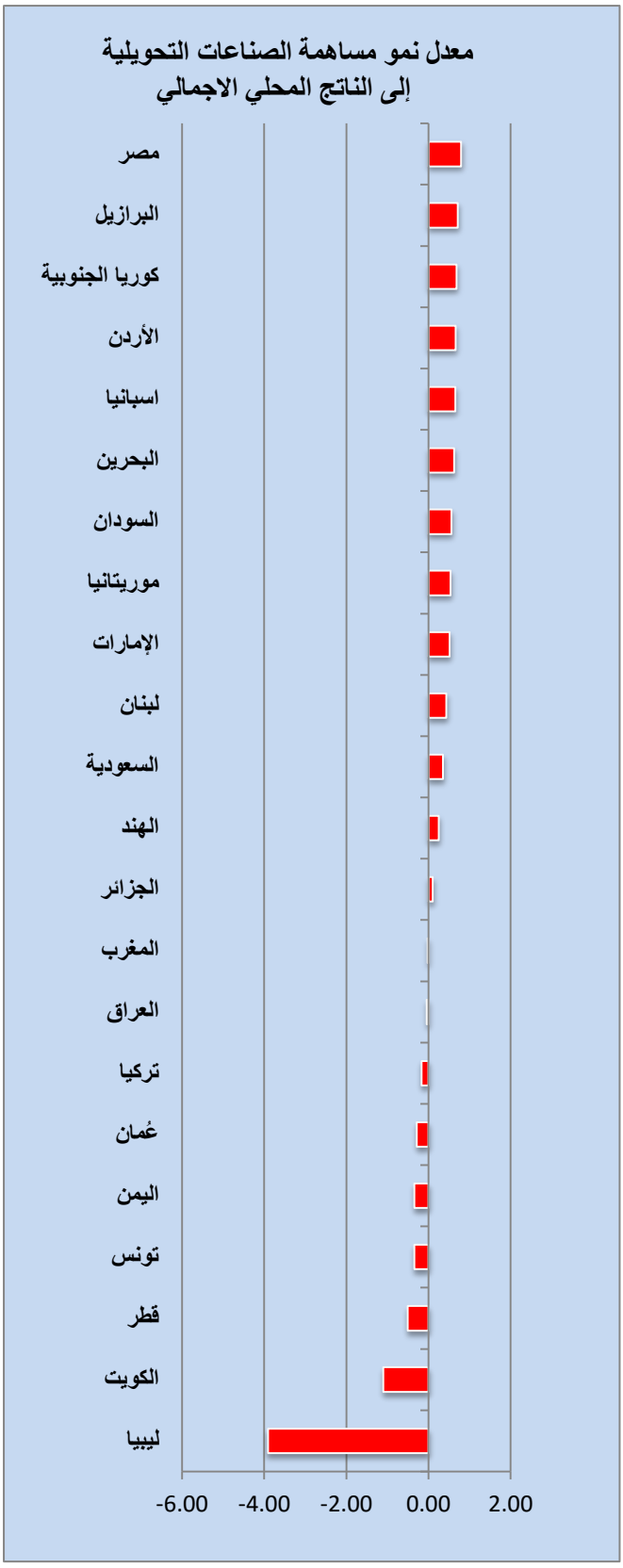
معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية
إلى الناتج المحلي الاجمالي
مصر
البرازيل
كوريا الجنوبية
الأردن
اسبانيا
البحرين
السودان
موريتانيا
الإمارات
لبنان
السعودية
الهند
الجزائر
المغرب
العراق
تركيا
عُمان
اليمن
تونس
قطر
الكويت
ليبيا
-6.00
-4.00
-2.00
0.00
2.00

2.قطاع مالية الحكومة

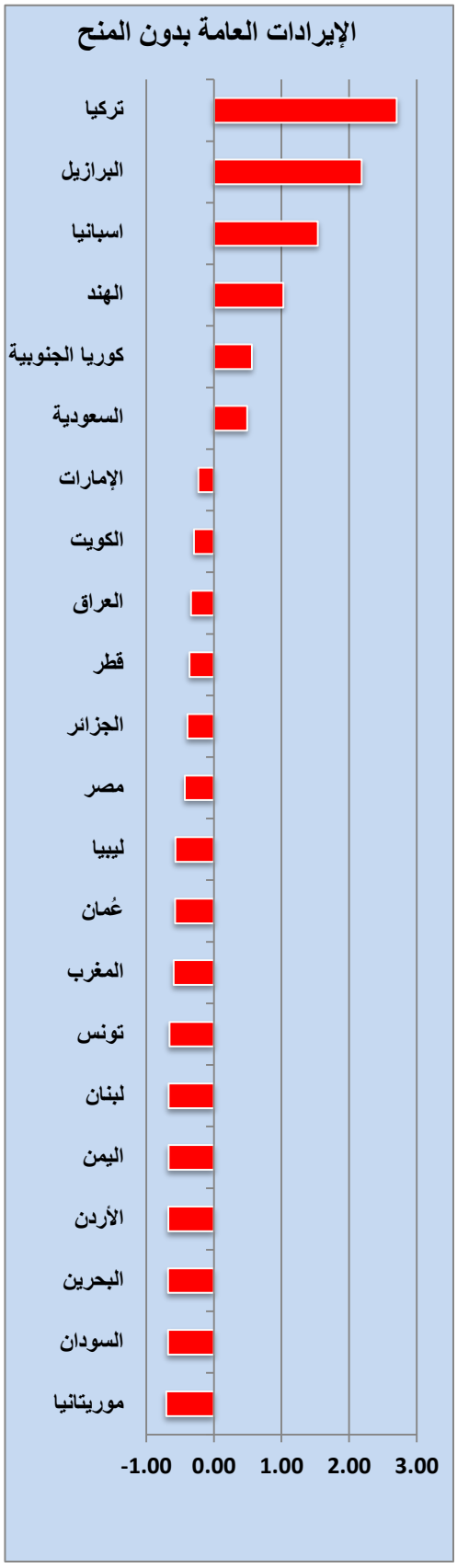

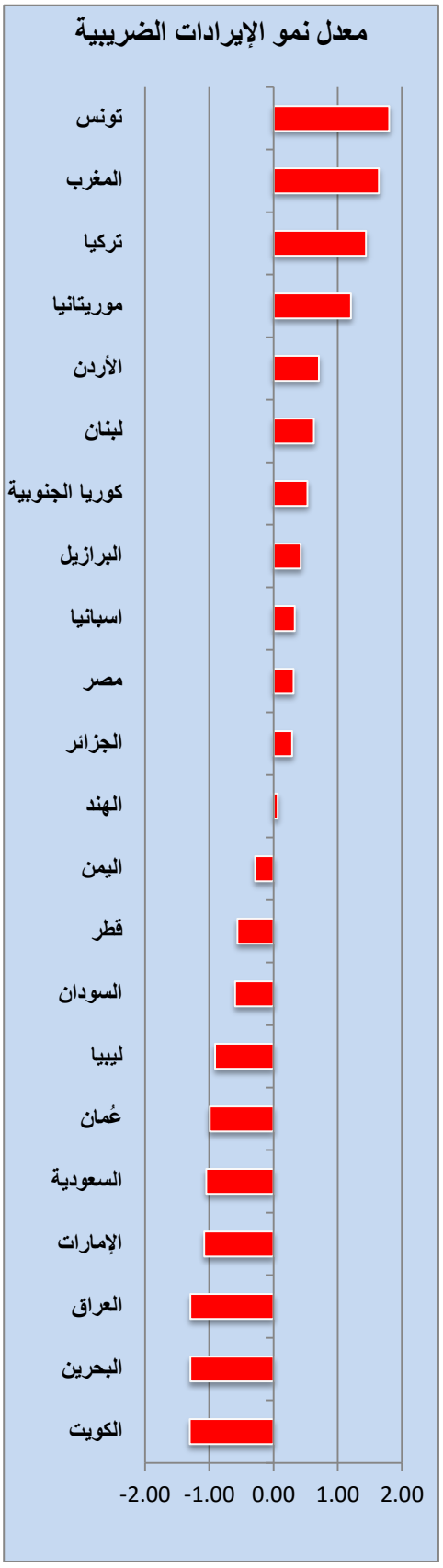

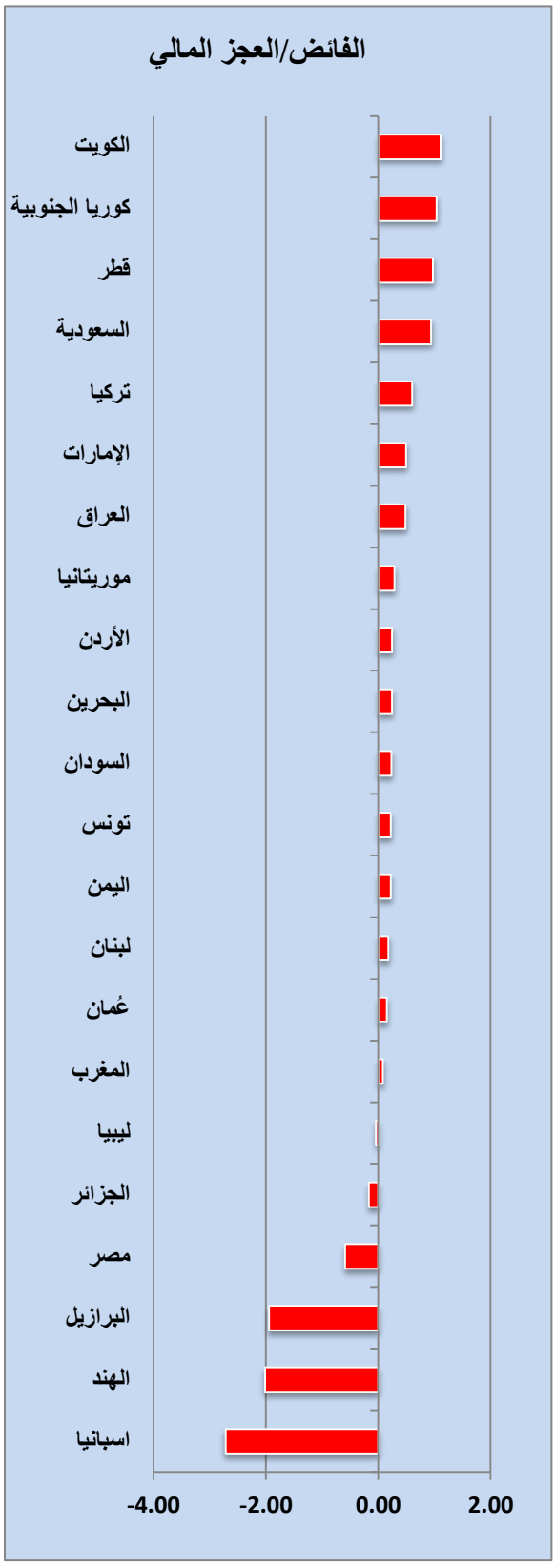
الفائض/العجز المالي
الكويت
كوريا الجنوبية
قطر
السعودية
تركيا
الإمارات
العراق
موريتانيا
الأردن
البحرين
السودان
تونس
اليمن
لبنان
عُمان
المغرب
ليبيا
الجزائر
مصر
البرازيل
الهند
اسبانيا
-4.00
-2.00
0.00
2.00

2. القطاع النقدي والمصرفي

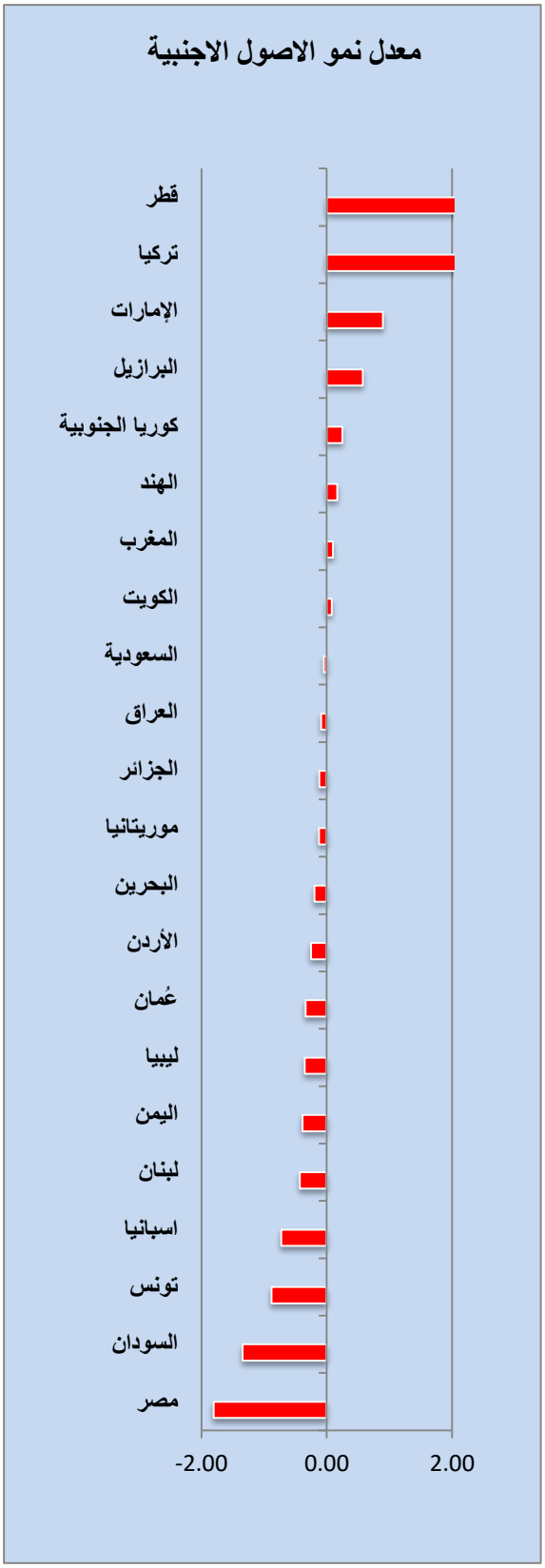

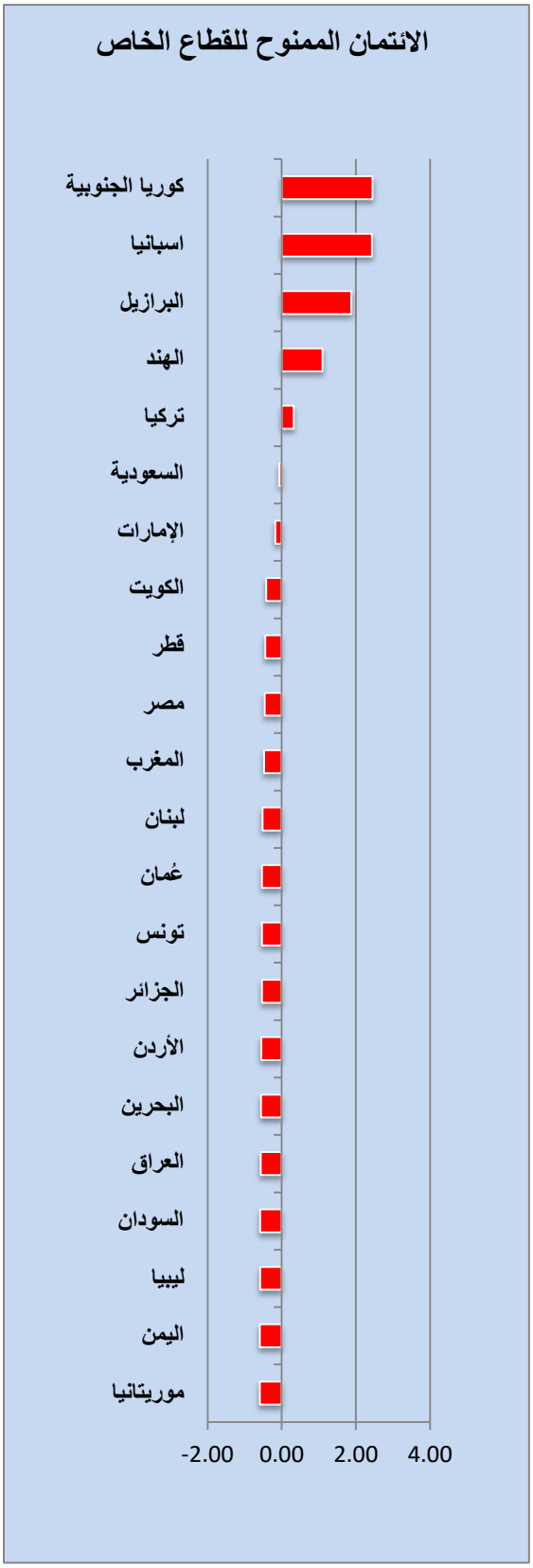

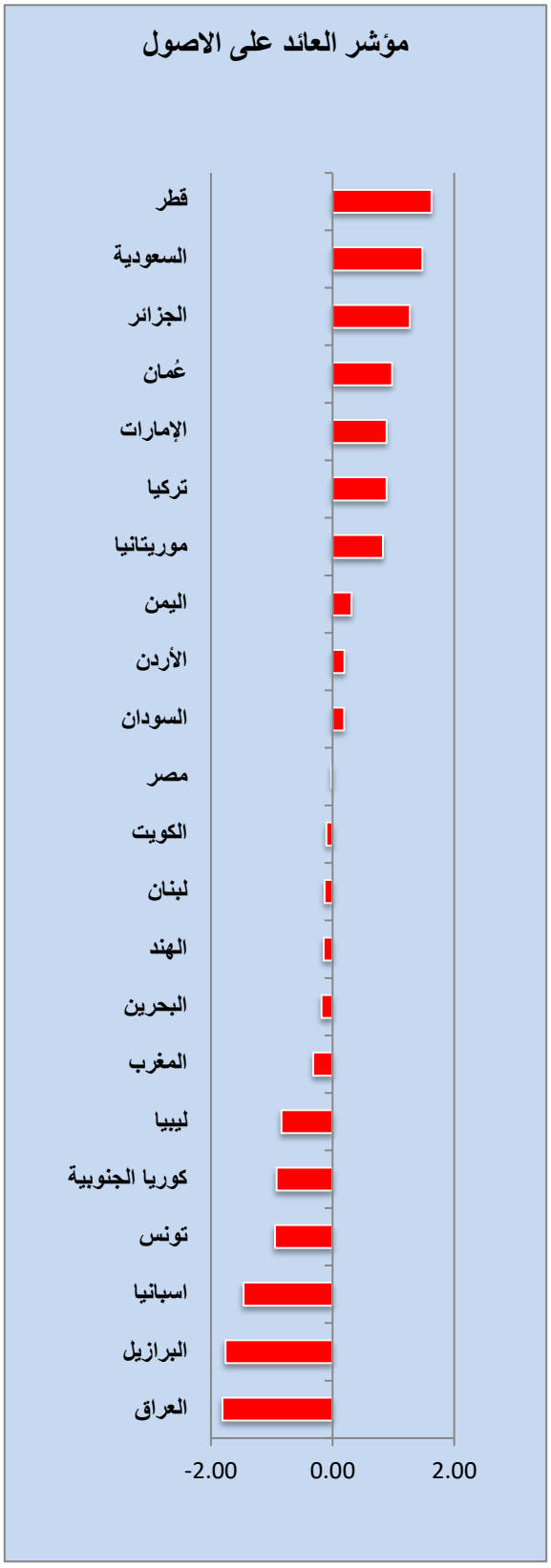
مؤشر العائد على الاصول
قطر
السعودية
الجزائر
عُمان
الإمارات
تركيا
موريتانيا
اليمن
الأردن
السودان
مصر
الكويت
لبنان
الهند
البحرين
المغرب
ليبيا
كوريا الجنوبية
تونس
اسبانيا
البرازيل
العراق
-2.00
0.00
2.00

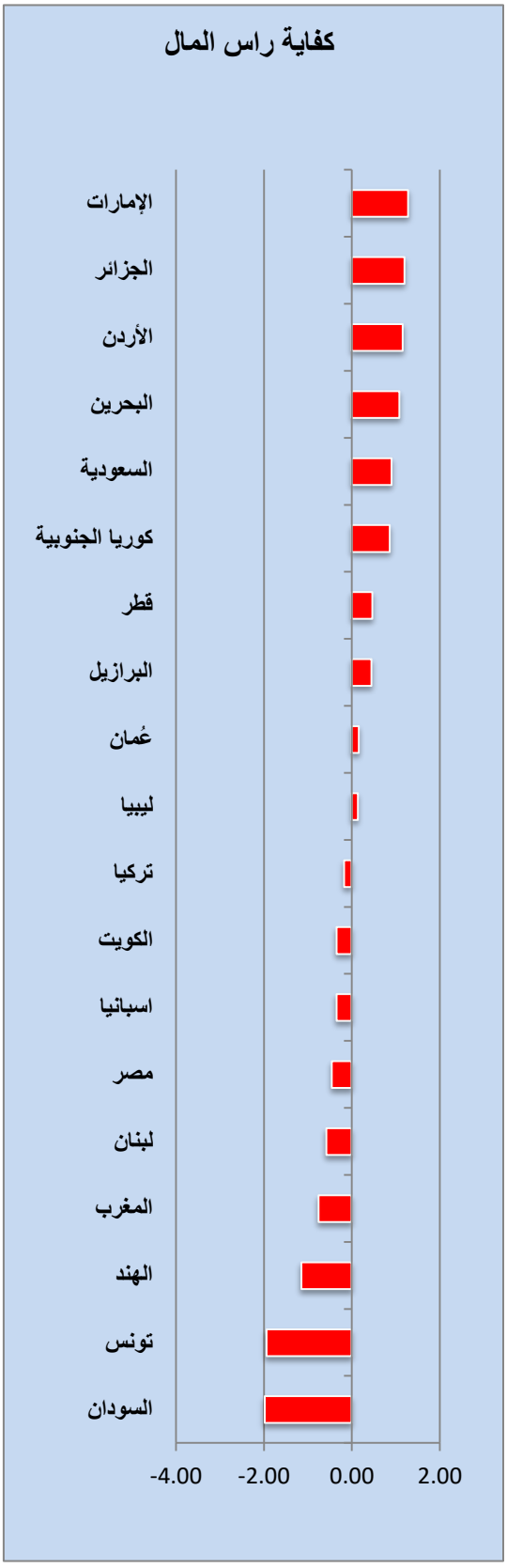
كفاية راس المال
الإمارات
الجزائر
الأردن
البحرين
السعودية
كوريا الجنوبية
قطر
البرازيل
عُمان
ليبيا
تركيا
الكويت
اسبانيا
مصر
لبنان
المغرب
الهند
تونس
السودان
-4.00
-2.00
0.00
2.00

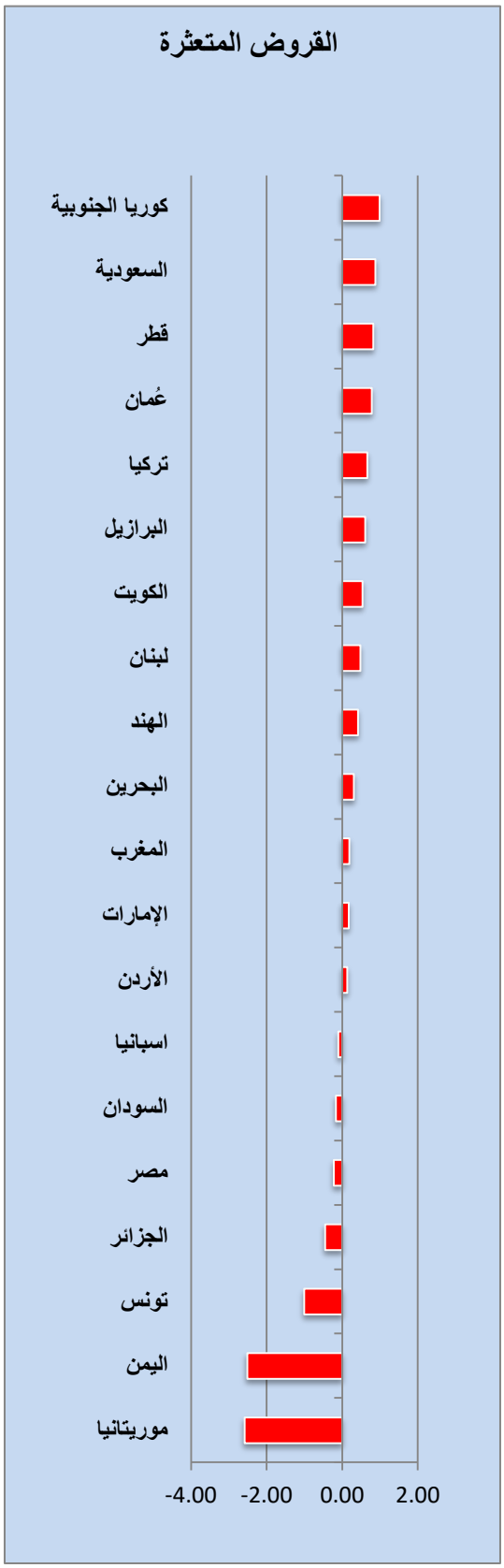
القروض المتعثرة
كوريا الجنوبية
السعودية
قطر
عُمان
تركيا
البرازيل
الكويت
لبنان
الهند
البحرين
المغرب
الإمارات
الأردن
اسبانيا
السودان
مصر
الجزائر
تونس
اليمن
موريتانيا
-4.00
-2.00
0.00
2.00

القطاع الخارجي

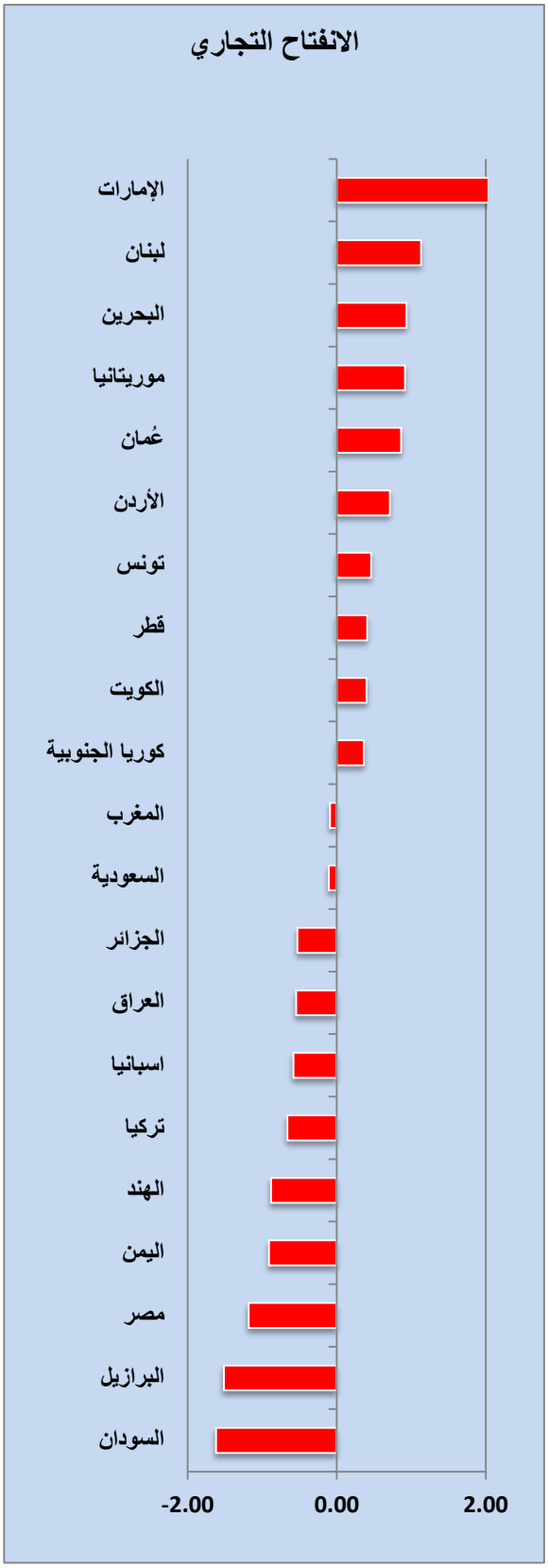

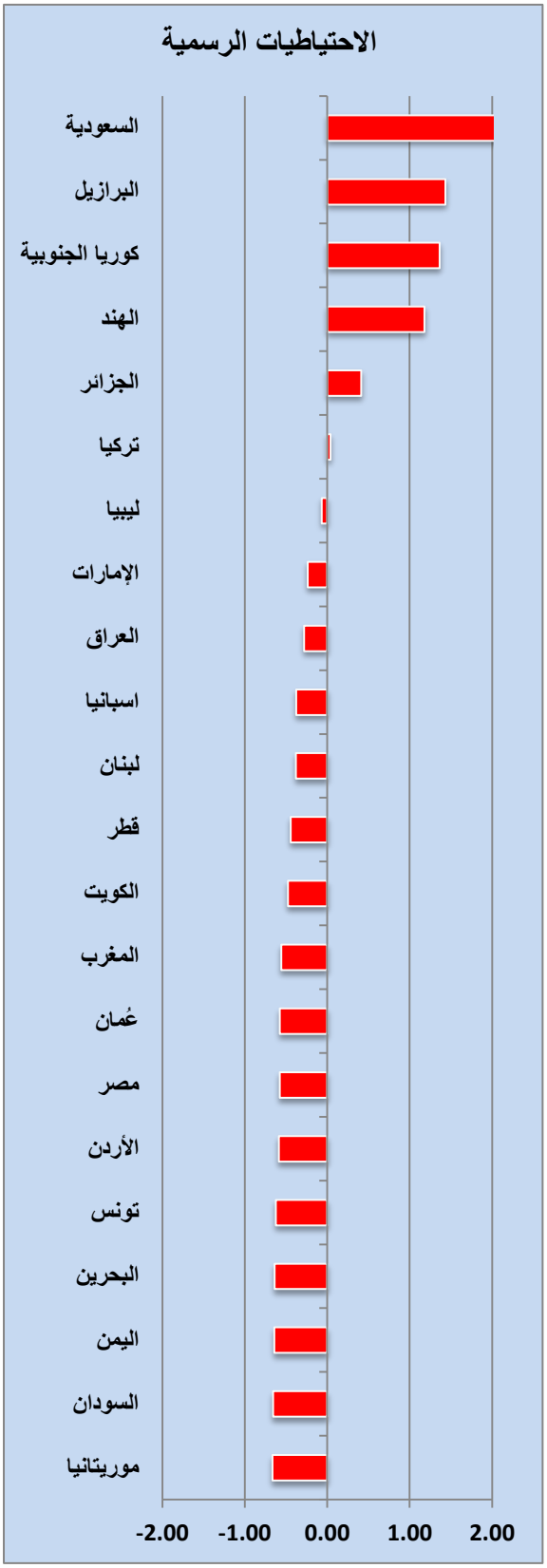

تغطية الاحتياطيات الرسمية
السعودية
ليبيا
لبنان
الجزائر
العراق
قطر
الكويت
البرازيل
عُمان
الهند
كوريا الجنوبية
الأردن
المغرب
تركيا
اليمن
تونس
موريتانيا
مصر
البحرين
اسبانيا
السودان
-5.00
0.00
5.00

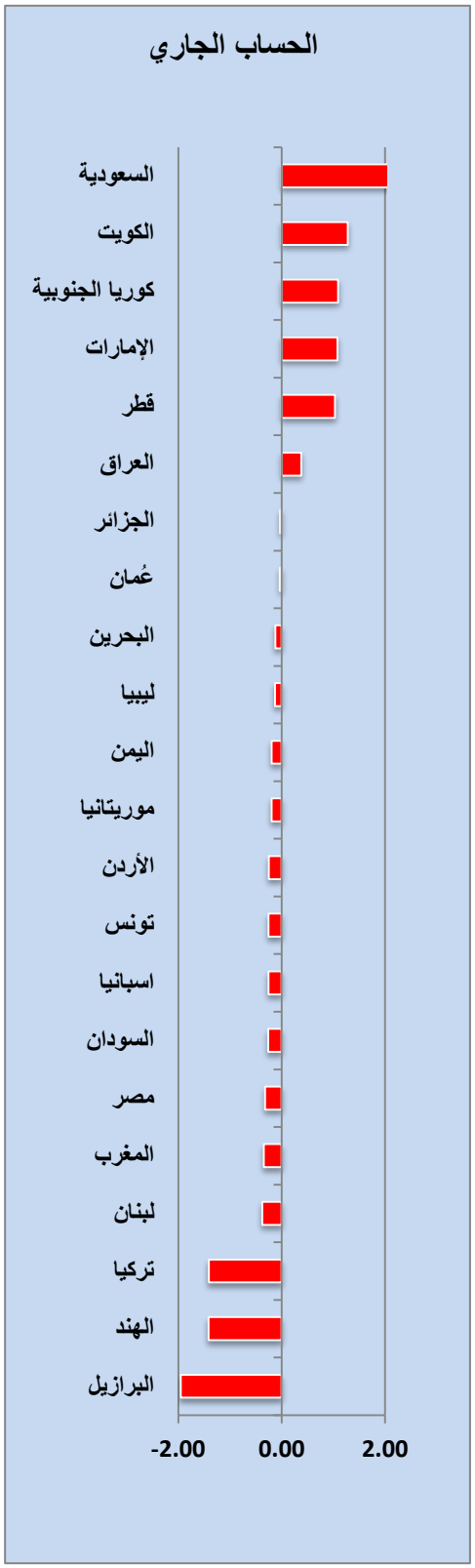
الحساب الجاري
السعودية
الكويت
كوريا الجنوبية
الإمارات
قطر
العراق
الجزائر
عُمان
البحرين
ليبيا
اليمن
موريتانيا
الأردن
تونس
اسبانيا
السودان
مصر
المغرب
لبنان
تركيا
الهند
البرازيل
-2.00
0.00
2.00

ثانياً: جاذبية وبيئة الاستثمار

1. البنية التحتية

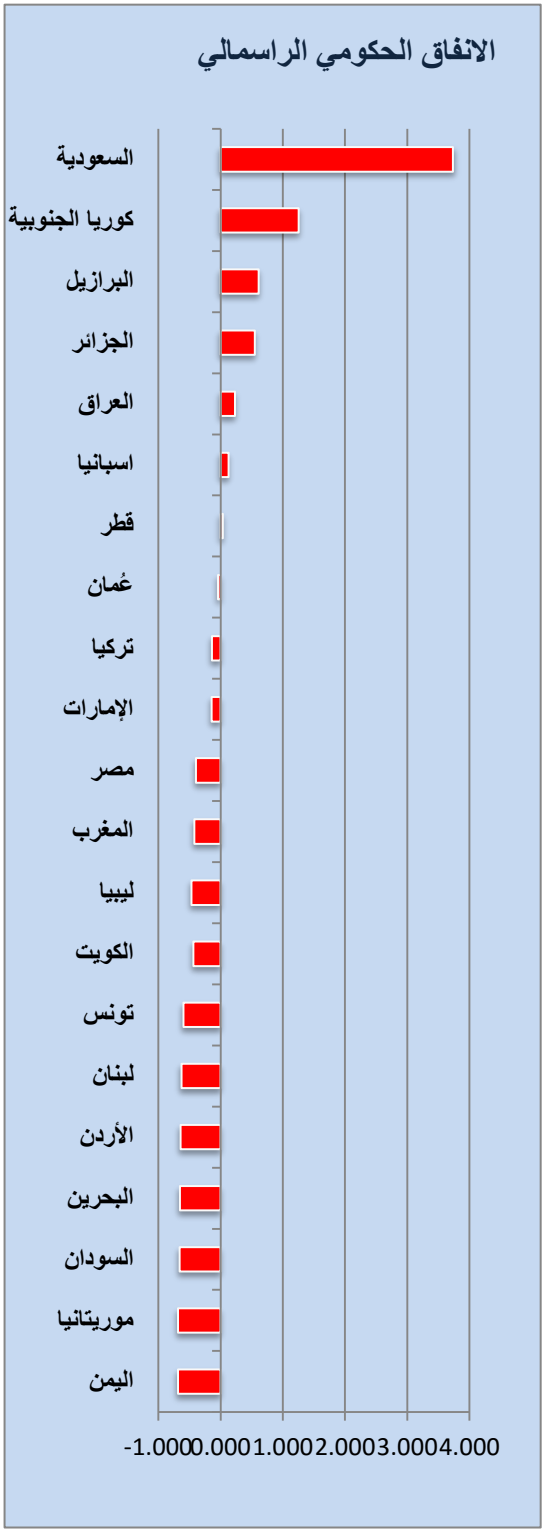

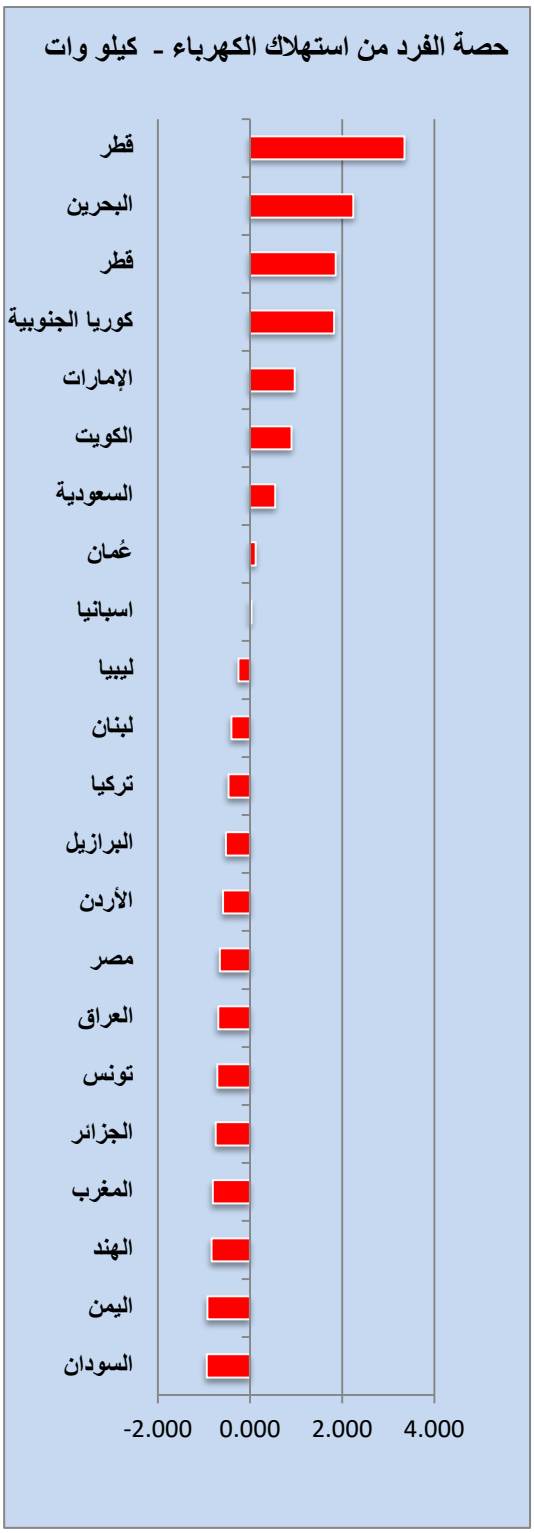

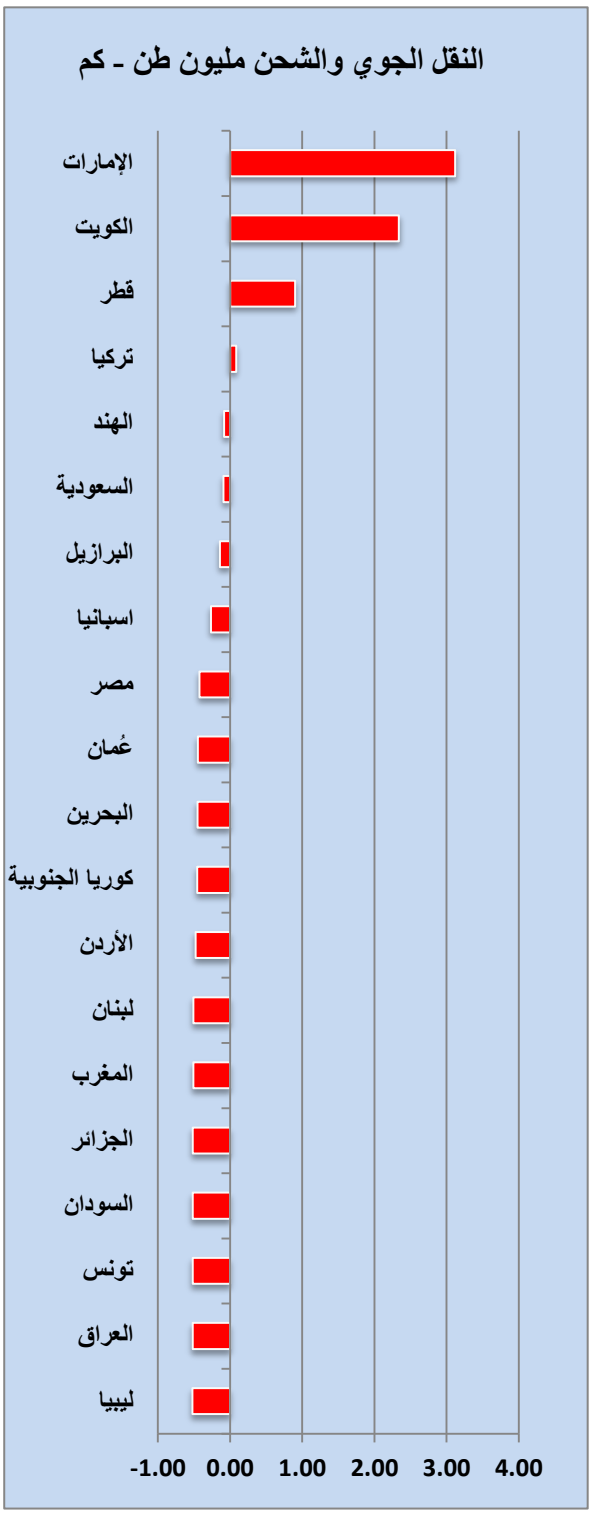
النقل الجوي والشحن مليون طن - كم
الإمارات
الكويت
قطر
تركيا
الهند
السعودية
البرازيل
اسبانيا
مصر
عُمان
البحرين
كوريا الجنوبية
الأردن
لبنان
المغرب
الجزائر
السودان
تونس
العراق
ليبيا
-1.00
0.00
1.00
2.00
3.00
4.00

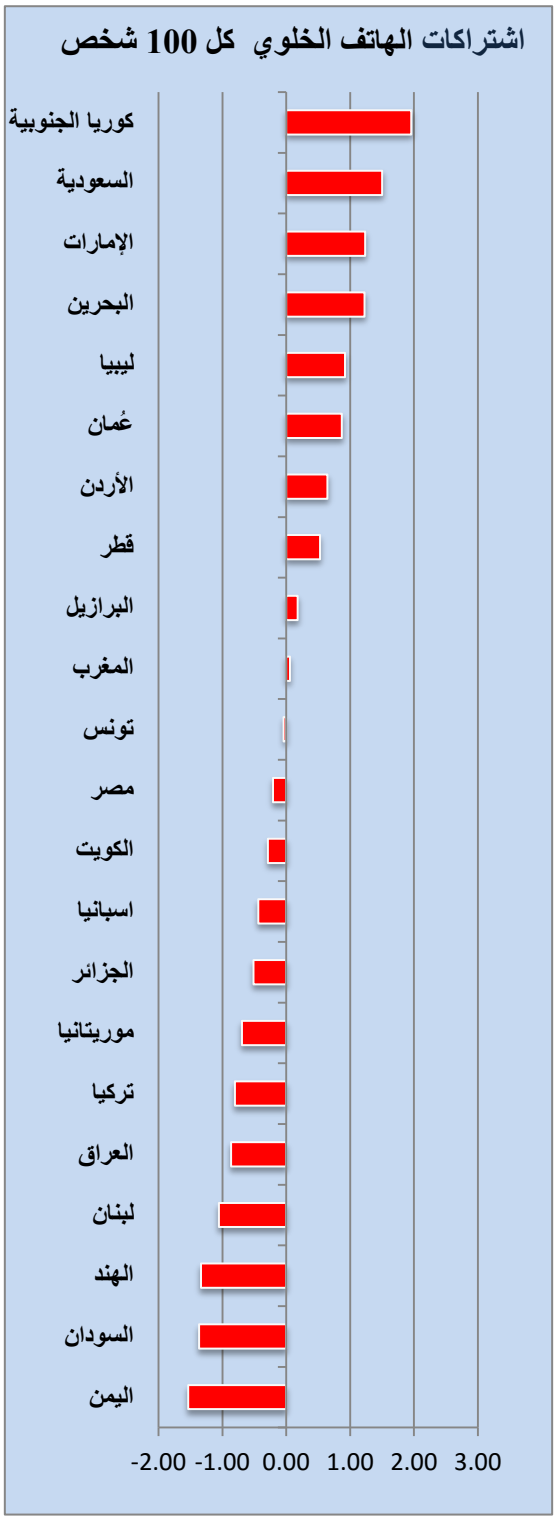
اشتراكات الهاتف الخلوي كل 100 شخص
كوريا الجنوبية
السعودية
الإمارات
البحرين
ليبيا
عُمان
الأردن
قطر
البرازيل
المغرب
تونس
مصر
الكويت
اسبانيا
الجزائر
موريتانيا
تركيا
العراق
لبنان
الهند
السودان
اليمن
-2.00
-1.00
0.00
1.00
2.00
3.00

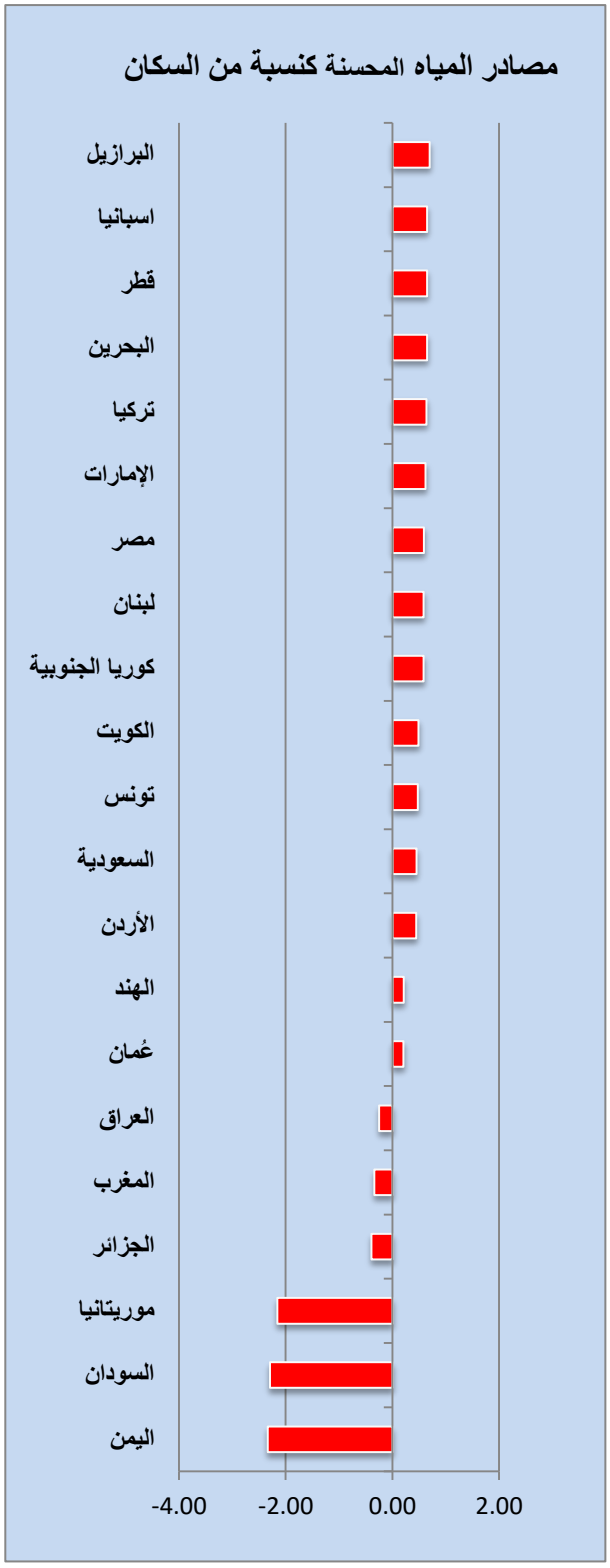
مصادر المياه المحسنة كنسبة من السكان
البرازيل
اسبانيا
قطر
البحرين
تركيا
الإمارات
مصر
لبنان
كوريا الجنوبية
الكويت
تونس
السعودية
الأردن
الهند
عُمان
العراق
المغرب
الجزائر
موريتانيا
السودان
اليمن
-4.00
-2.00
0.00
2.00

2. بيئة الاعمال.

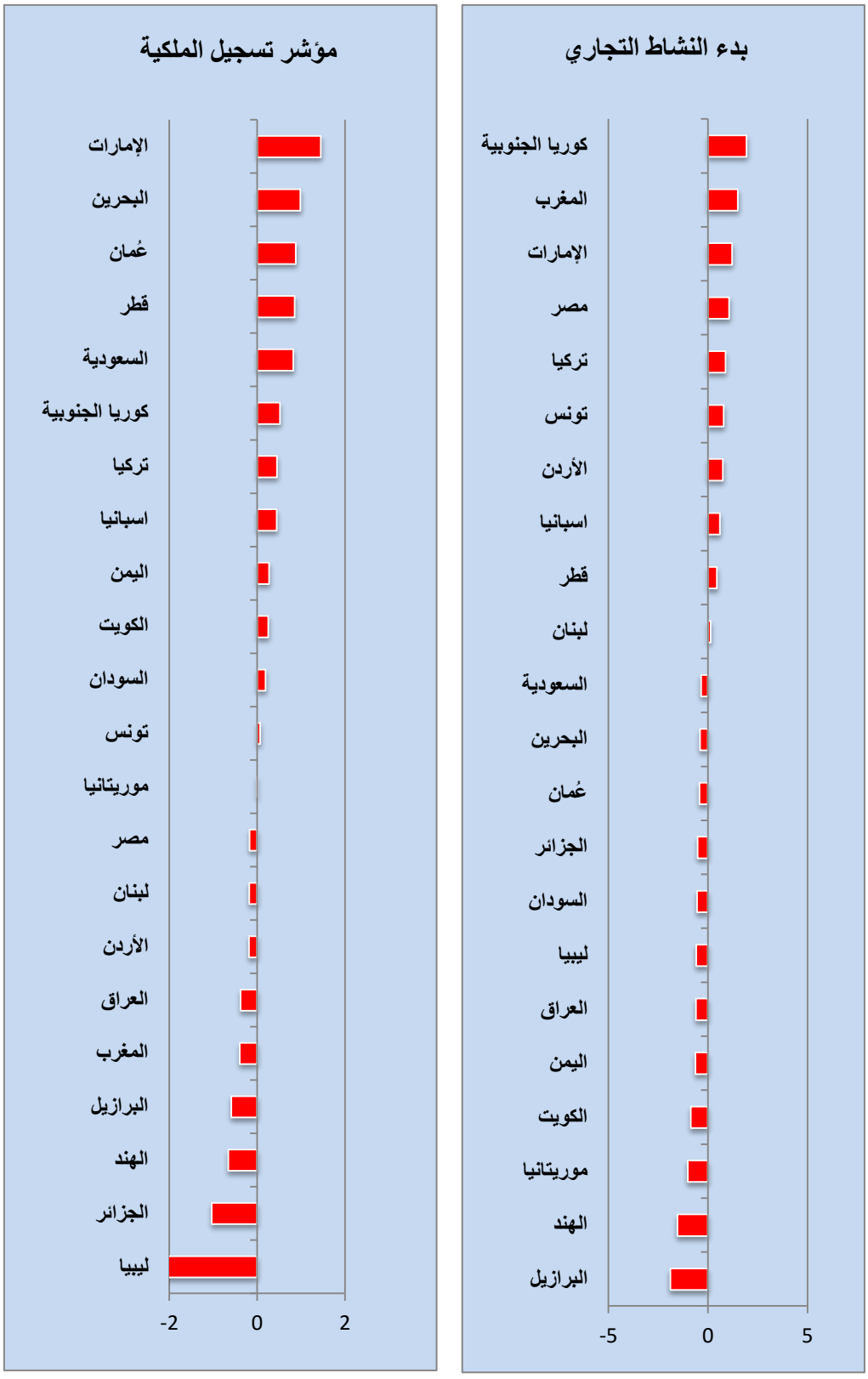

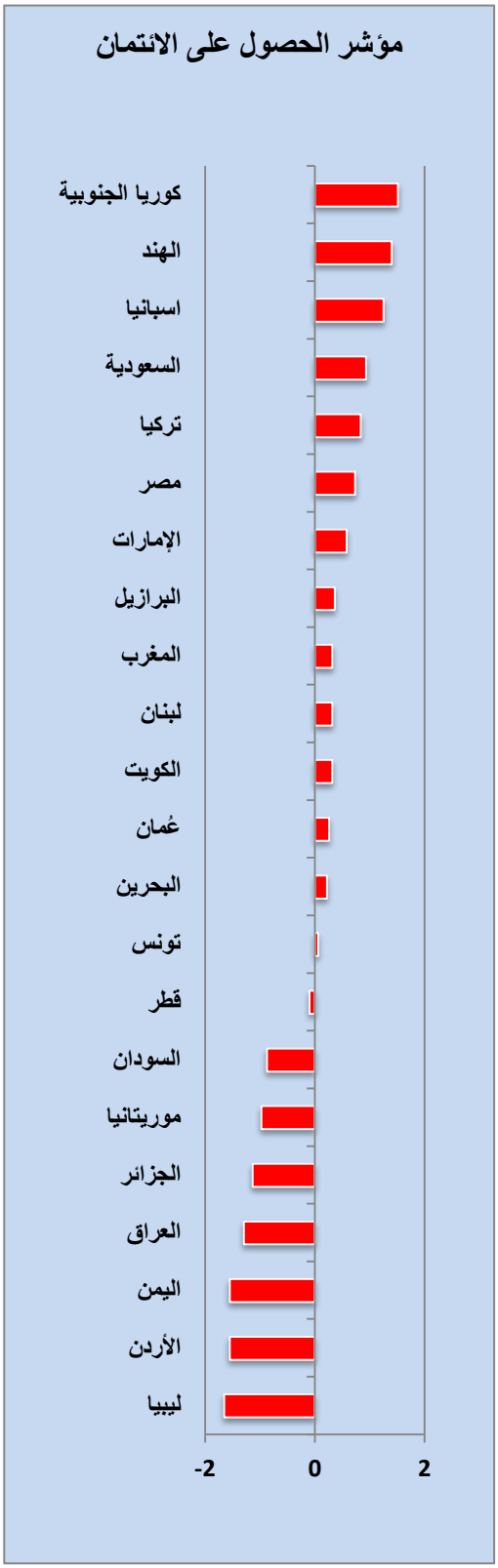
مؤشر الحصول على الائتمان
كوريا الجنوبية
الهند
اسبانيا
السعودية
تركيا
مصر
الإمارات
البرازيل
المغرب
لبنان
الكويت
عُمان
البحرين
تونس
قطر
السودان
موريتانيا
الجزائر
العراق
اليمن
الأردن
ليبيا
-2
0
2

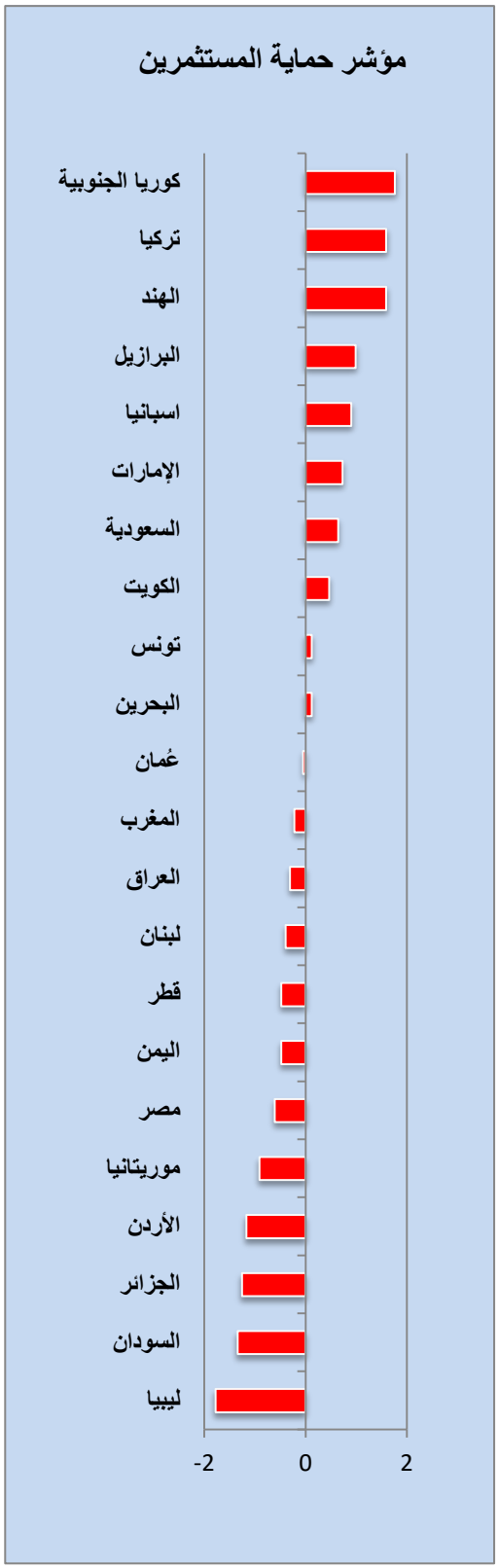
مؤشر حماية المستثمرين
كوريا الجنوبية
تركيا
الهند
البرازيل
اسبانيا
الإمارات
السعودية
الكويت
تونس
البحرين
عُمان
المغرب
العراق
لبنان
قطر
اليمن
مصر
موريتانيا
الأردن
الجزائر
السودان
ليبيا
-2
0
2

3. قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

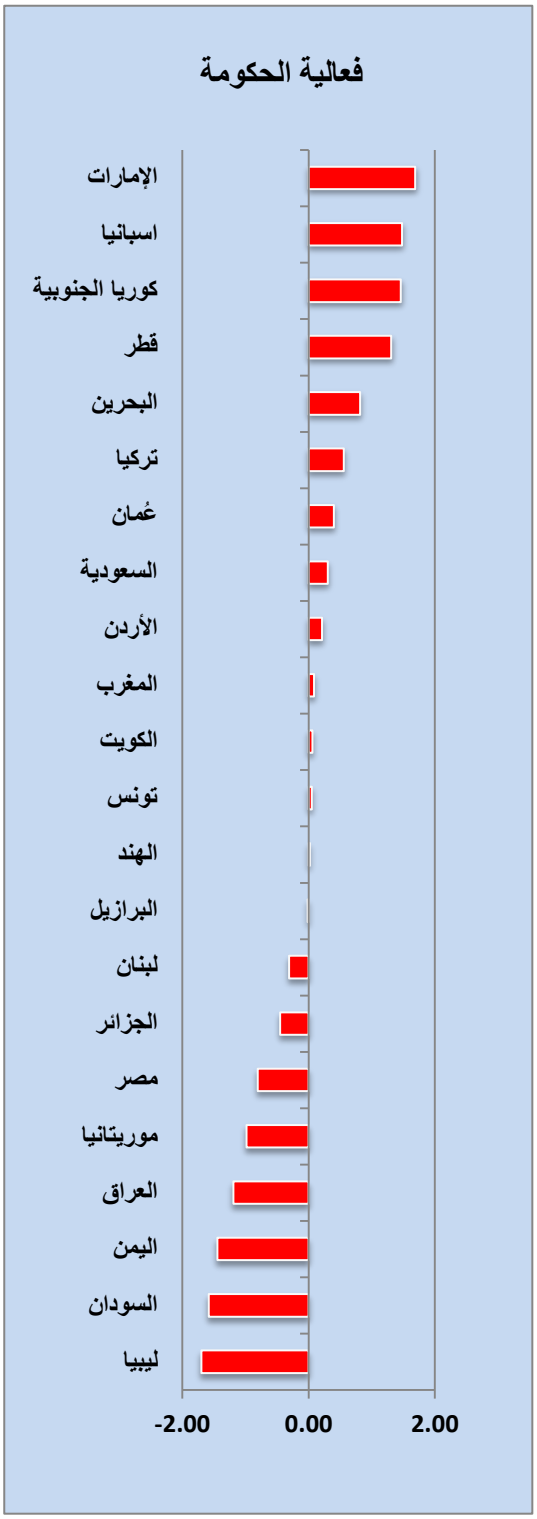

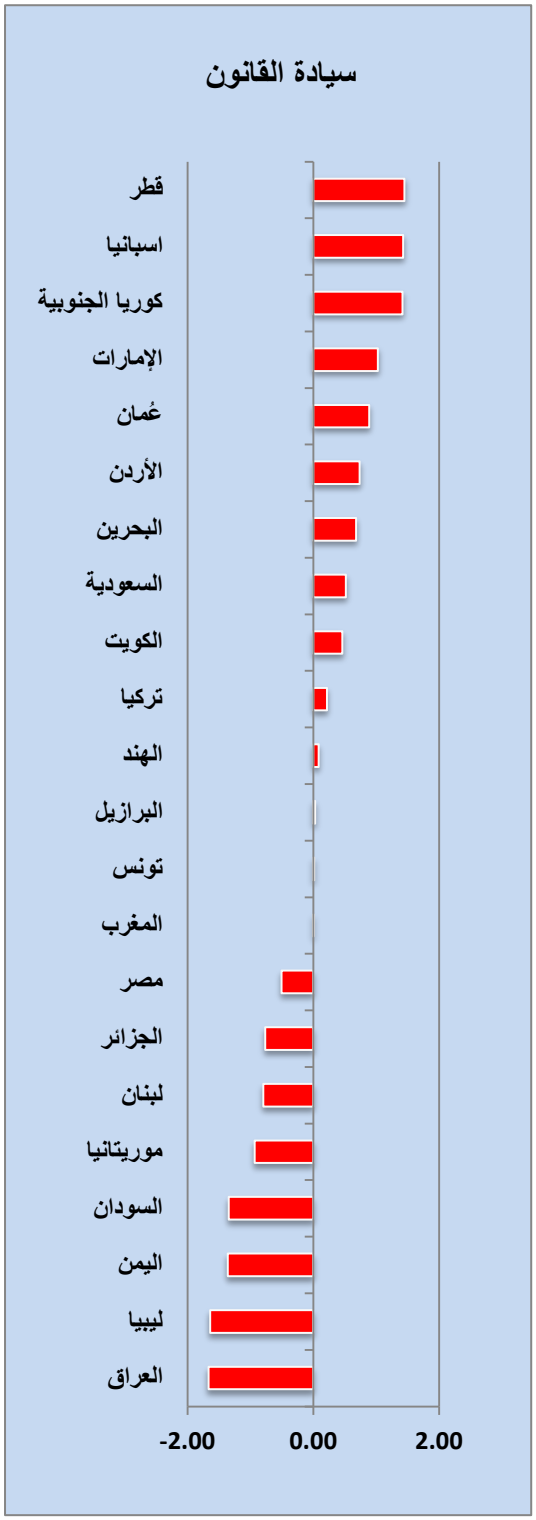

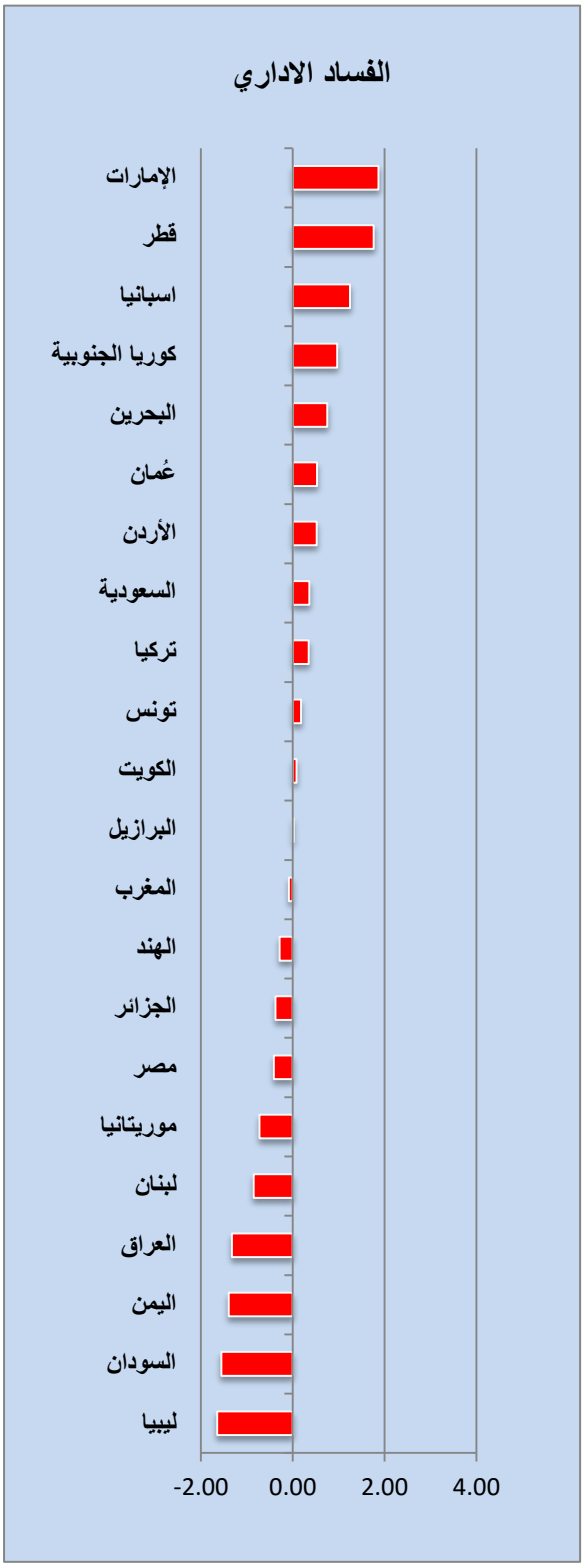
الفساد الاداري
الإمارات
قطر
اسبانيا
كوريا الجنوبية
البحرين
عُمان
الأردن
السعودية
تركيا
تونس
الكويت
البرازيل
المغرب
الهند
الجزائر
مصر
موريتانيا
لبنان
العراق
اليمن
السودان
ليبيا
-2.00
0.00
2.00
4.00

المصادر

1. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، اعداد مختلفة.

2. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.

3. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.

4. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.

5. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الآفاق الاقتصادية دولة قطر "2016-2018".

6. IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I: Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2016.

7. Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.

8. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October, 2016.

9. Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.

10. OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.

11. The World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2015–2016, www.weforum.org.

12. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.

13. World Bank, Database, www.worldbank.org .

14. World Bank, Doing Business Reports 2016, www.doingbusiness.org .

15. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.